الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: العلوم الاقتصادية
التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

المرجع:...../2021

مذكرة بعنوان:

دور الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة التجربة الماليزية أنموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)
تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:
- بوبلال كريمة
- عواطي سارة

تحت إشراف:
دوفي قرمية

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
ضيف روفية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوفنش وسيلة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
دوفي قرمية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بشكره تزيد النعم

نحمده ونشكره حمدا كثيرا مباركا فيه

تقديرا واعترافا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة:

دوفي قرمية على تفضلها بالإشراف على هذا العمل

والتي لم تبخل علينا بالمادة العلمية والتوجيهات الهادفة التي أنارت درب البحث

والشكر موصول للجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة الموضوع كل باسمه الخاص

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أوبعيد ولو بكلمة طيبة، لكل هؤلاء نقول: بارك الله لكم وجزاكم خيرا في الدنيا والآخرة

شكرا

الإهداء

إلى أمـي العزيزة حفظها الله

إلى أبــي الغالي رحمه الله

إلى كل أفراد عائلتي رعاهم الله

إلى أستاذتـي المشرفة

إلى جميع صديقاتي، زميلاتي وزملائي في العمل

إلى كل من يعرفني من قريب ومن بعيد

كريمة

الإهداء

إلى أمـي العزيزة حفظها الله

إلى أبــي الغالي رحمه الله

إلى كل أفراد عائلتي رعاهم الله

إلى أستاذتـي المشرفة

إلى جميع صديقاتي، زميلاتي وزملائي في العمل

إلى كل من يعرفني من قريب ومن بعيد

سارة

الملخص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى بيان دور الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة في ماليزيا (البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي)، من خلال عرض واقع التنمية المستدامة في ماليزيا وحجم إصدارات الصكوك الخضراء التي بدأ العمل بها سنة 2017 ثم مساهمتها في التنمية.

توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن الصكوك الخضراء آلية من آليات المساهمة في تمويل التنمية المستدامة، من خلال قدرتها على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار خاصة في مجال تمويل الطاقات المتجددة والمشاريع الصديقة للبيئة، وقد ساهمت الصكوك الخضراء بماليزيا في إنجاز العديد من المشاريع كصكوك المباني الخضراء، مشروع صكوك اللقاح، صكوك إحسان لتمويل البرامج التعليمية، بالإضافة إلى صكوك الطاقة الشمسية، وهذا ما يساهم في الحد من الأمية، الصحة الجيدة والرفاهية، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والصرف الصحي، زيادة فرص العمل، المساهمة في زيادة الناتج الوطني وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الصكوك الخضراء، تجربة ماليزيا.

Abstract:

We aim through this research to show the role of green sukuk in financing sustainable development in Malaysia; (the economic, social and environmental dimension), by presenting the reality of sustainable development in Malaysia and the volume of green sukuk issuances that began in 2017, and their contribution to development.

Through this research, we concluded that green sukuk is one of the mechanisms that contribute to financing sustainable development, through its ability to mobilize financial resources and direct them towards investment, especially in the field of financing renewable energies and environmentally friendly projects. The green sukuk in malaysia has contributed to the achievement of many projects such as green building sukuk. the vaccine sukuk project, Ehsan sukuk to finance educational programs, in addition to the solar energy sukuk, which contribute to reducing illiteracy, good health and well-being, gender equality, clean water and sanitation, increasing opportunities for Work, contributing to increasing the national product and thus promoting sustainable development.

Keywords: sustainable development, green sukuk, Malaysia's experience.

فهرس المحتويات

	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	**I-I**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**III**
المقدمة العامة	**أ– د**
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة والصكوك الخضراء	**5**
تمهيد	**6**
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة	**7**
المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة	**7**
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	**19**
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة	**22**
المبحث الثاني: الإطار النظري للصكوك الخضراء	**26**
المطلب الأول: ماهية الصكوك الخضراء	**26**
المطلب الثاني: أنواع الصكوك الخضراء ومبادئها	**31**
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الصكوك الخضراء	**34**
المبحث الثالث: دور الصكوك الخضراء في تمويل أبعاد التنمية المستدامة	**36**
المطلب الأول: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	**36**
المطلب الثاني: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	**38**
المطلب الثالث: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد البـيئـي للتنمية المستدامة	**39**
خلاصة الفصل	**42**

الفصل الثاني: التجربة الماليزية في مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة	**43**
تمهيد	**44**
المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في ماليزيا	**45**
المطلب الأول: واقع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ماليزيا	**45**
المطلب الثاني: واقع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا	**49**
المطلب الثالث: واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا	**53**
المبحث الثاني: واقع الصكوك الخضراء في ماليزيا	**55**
المطلب الأول: تطور إصدارات الصكوك الخضراء عالميا	**55**
المطلب الثاني: تطور إصدارات الصكوك الخضراء في ماليزيا	**60**
المبحث الثالث: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة في ماليزيا	**65**
المطلب الأول: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	**65**
المطلب الثاني: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	**69**
المطلب الثالث: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد البيئي للتنمية المستدامة	**70**
خلاصة الفصل	**73**
الخاتمة	**74**
قائمة المراجع	**79**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة من منظور الأمم المتحدة	16
02	تطور إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا خلال الفترة 2010-2019 (مليار دولار)	48
03	إصدارات الصكوك الخضراء عالميا خلال الفترة (جويلية 2017- جويلية 2020)	56
04	إصدارات الصكوك الخضراء في ماليزيا حتى عام 2020	62
05	مراحل عملية إصدار الصكوك الخضراء لشركة (PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd)	66
06	مشروع شركة (PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd) الممول بالصكوك الخضراء	67
07	مشروع شركة (Quantam Solar Park–Semenanjung- sdn Bhd) الممول بالصكوك الخضراء	71

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	حجم أصول الصكوك الإسلامية في العالم خلال الفترة (2010 - 2019)	55
02	إصدارات الصكوك الخضراء عالميا خلال الفترة (جويلية 2017- جويلية 2020)	57
03	إصدارات الصكوك الخضراء عالميا حسب نوع العملة (جويلية 2017-جويلية 2020)	58
04	توزيع اصدارات الصكوك الخضراء حسب الدول لسنة 2020	59
05	التوزيع القطاعي لاصدارات الصكوك الخضراء ديسمبر 2020	59
06	إصدارات الصكوك في ماليزيا في الفترة (2010-2019)	61
07	إصدارات الصكوك الخضراء في الفترة 2017-2020 في ماليزيا	64
08	هيكل صكوك (PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd)	68
09	هيكل صكوك الطاقة الشمسية	72

مقدمة:

ترافق النمو الاقتصادي الذي شهدته أغلب دول العالم بظهور العديد من المظاهر السلبية كالتلوث وتزايد معدلات الفقر، وهذا ما استوجب التوجه نحو تبني مقاربة التنمية المستدامة التي توازن بين البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للتنمية.

وسعيا لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث، فكرت الدول في توفير أدوات مالية خضراء تساعدها على الاستثمار في تمويل المشاريع الخضراء المستدامة الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعيا وأخلاقيا، مما يعزز النمو الإقتصادي من جهة ويخفض إنبعاثات الكربون ويحافظ على البيئة من جهة أخرى، فكانت الانطلاقة بإصدار سندات خضراء لأول مرة من قبل البنك الدولي عام 2008، وقد لاقت رواجا واستحسانا كبيرين من قبل المستثمرين المستدامين بيئيا وأخلاقيا.

وأمام الطلب المتزايد على الأدوات المالية الخضراء، سنحت أمام التمويل الإسلامي فرصة هائلة لتطوير أدواته، فبرزت للوجود الصكوك الإسلامية الخضراء في 27 جويلية 2017 في ماليزيا لأول مرة، لتكون من أهم البدائل التمويلية التي تدعم متطلبات التنمية المستدامة وتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

فماليزيا تعد من الدول التي تبنت المالية الإسلامية وأدواتها وسخرتها لخدمة مختلف جوانب التنمية المستدامة خاصة ما تعلق بالصكوك، فهذه الدولة الآسيوية التي أصبحت نموذجا للعديد من الدول في العالم من ناحية النهوض بالمالية الإسلامية من جهة، ومن ناحية النهضة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها في السنوات الأخيرة من جهة أخرى، تسعى لتكون في مصاف الدول المتقدمة، ويدفعها في ذلك تبني سياسات واستراتيجيات تنموية متكاملة، تنطلق من إيمانها بقدراتها الذاتية ومن تركيزها على وحدة شعبها المتعدد الأعراق، ومن تسخير مبادئ الشريعة الإسلامية لخدمة مختلف أفراد الشعب الماليزي دون تمييز وتفرقة.

أولا: إشكالية البحث

مما سبق ذكره يمكن حصر إشكالية البحث فيما يلي:

ما هو دور الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة في ماليزيا ؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي التحديات التي تواجه عملية التمويل بالصكوك الخضراء؟
- ما هو دور الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ماليزيا؟
- ما هو دور الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا؟
- ما هو دور الصكوك الخضراء في تمويل البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا؟

ثانيا: فرضيات البحث

من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة نصوغ الفرضيات التالية:

- قد يكون التحد الوحيد الذي يقف عائقا في مواجهة التمويل بالصكوك الخضراء هو حداثة نشأتها.

- تساهم الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ماليزيا من خلال مختلف المشاريع الاقتصادية التنموية التي تزيد من الناتج المحلي الإجمالي.
- تساهم الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا من خلال مختلف المشاريع التي تهدف إلى الحد من الأمية والبطالة والفقر وغيرها من المظاهر الاجتماعية.
- تساهم الصكوك الخضراء في تمويل البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا من خلال مشاريعها المحافظة على المحيط والمخفضة لانبعاث الكربون.

ثالثا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الدور التنموي الفعال الذي لعبته الصكوك الخضراء كأداة تمويلية حديثة أثبتت نجاحها في العديد من الدول وساهمت في دعم التنمية المستدامة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فكونها تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات التنمية المستدامة، يجعلها قادرة على استقطاب شريحة واسعة من المستثمرين خصوصا الباحثين عن مشاريع صديقة للبيئة، حيث تمثل الصكوك الخضراء استثمارا مثاليا يفيد البيئة ويعزز التنمية المستدامة.

وقد تم إثراء الدراسة بالتجربة الماليزية باعتبارها الدولة الرائدة في مجال الصكوك الإسلامية بصفة عامة والصكوك الخضراء بصفة خاصة، والهدف من ذلك هوالاستفادة من هذه التجربة والحث على تعميمها في العديد من الدول ومن بينها الجزائر.

رابعا: أهداف البحث

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى بلوغ الأهداف التالية:

- التعرف على الصكوك الخضراء كأداة تمويلية حديثة للتنمية المستدامة.
- إبراز الدور الذي تؤديه الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة من خلال مختلف أبعادها.
- تسليط الضوء على تجربة ماليزيا في التعامل بالصكوك الخضراء واستخلاص الدروس المستفادة منها.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- حب البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي.
- التعرف على الصكوك الخضراء كونها أداة حديثة النشأة.

سادسا: منهج البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يتماشى وطبيعة الموضوع من أجل الوصول إلى النتائج المطلوبة، من خلال إبراز دور الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة بكافة أبعادها (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية)، وقد وقع اختيارنا على دراسة التجربة الماليزية بالوصف والتحليل أين

تم دراسة واقع التنمية المستدامة وواقع الصكوك الخضراء في ماليزيا، ومدى مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة.

سابعا: الدراسات السابقة

لدراسة دور الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة لابد من المرور على بعض الدراسات السابقة في هذا الموضوع، ومن بين تلك الدراسات نذكر:

– دراسة لجودي ليلى بعنوان دور التمويل الاسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر –بسكرة– الجزائر، 2017، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المقاربة الإسلامية للبيئة والمشاكل البيئية ومحاولة ربط مفهوم التنمية المستدامة بالدين الإسلامي الواعي لمتطلبات الحياة من خلال تبيان دور السياسة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة من منظور إسلامي، كما هدفت الدراسة إلى محاولة الاستفادة من مصادر التمويل الإسلامي في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، توصلت الدراسة إلى أن الإسلام أشار إلى المشاكل البيئية ودعا إلى ضرورة المحافظة على البيئة ورعايتها من خلال القواعد والمبادئ الشرعية، التي تحدد الكيفية التي يتعامل بها مع البيئة لأنها موروث لأجيال الحاضر والمستقبل، وأن التمويل الإسلامي بمختلف صيغه يعد البديل المناسب لتمويل حماية البيئة فهو مبني على الأخلاق مما يجعله يراعي الاعتبارات البيئية في عملية التمويل.

ويكمن الفرق بين هذه الدراسة ودراستنا في تسليط الضوء حول التمويل الإسلامي الأخضر باختيار أحد أدواته وهي الصكوك الخضراء، كما تختلف عنها في فترة الدراسة ومكانها.

– دراسة لحفاظ زحل وعمر الشريف، بعنوان أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا، مقال منشور في مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي–الجزائر، ديسمبر 2018، تطرق الباحثان في هذه الدراسة إلى أهمية توجه التمويل الإسلامي نحو التمويل الأخضر، والوقوف على إحدى أساليب تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي من خلال ابتكار وتبني الصكوك الخضراء من أجل استثمارات خضراء مستدامة، توصلت الدراسة إلى أهمية الاعتماد على إصدار الصكوك الخضراء التي تستعمل في تمويل التنمية المستدامة، وأن تجربة ماليزيا هي الأولى في إصدار الصكوك الخضراء وبمثابة نموذج في التحول إلى التمويل والصناعات الخضراء ودعم المشاريع التنموية لتحقيق التنمية المستدامة.

– دراسة لعبد القادر حفاي وشخوم رحيمة، بعنوان التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة (السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا نموذجا)، مقال منشور في مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد10، العدد 02، سنة 2018، تطرق الباحثان في هذه الدراسة إلى دور التمويل الإسلامي الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عرض التجربة الماليزية كنموذج، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن اعتماد

الدولة الماليزية على الصكوك الإسلامية الخضراء مكنها من تحقيق الريادة في التمويل الإسلامي المبتكر إذ استطاعت من خلال تجربتها تحقيق نجاح لمنتجات مالية جديدة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية والتي تساهم من خلالها في تلبية احتياجات التمويل وخدمة التنمية.

تختلف هذه الدراسات السابقة عن دراستنا في كون هذه الدراسات ركزت على تناول التمويل الإسلامي الأخضر بمختلف مكوناتها (صيرفة خضراء، صكوك خضراء)، وجاءت هذه الدراسات في بداية ظهور الصكوك الخضراء في ماليزيا، أما دراستنا هذه فجاءت بعد أربع سنوات من انطلاق عمليات التمويل بالصكوك الخضراء من خلال اعتماد عدد من المشاريع الصديقة للبيئة في ماليزيا.

ثامنا: محتوى البحث

بهدف الإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات من عدمها، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين نظري وتطبيقي ويأتي تفصيل ذلك فيما يلي:

جاء الفصل الأول تحت عنوان " **الإطار النظري للتنمية المستدامة والصكوك الخضراء** " حيث تناول المبحث الأول الإطار النظري للتنمية المستدامة الذي من خلاله سنتطرق إلى ماهية التنمية المستدامة وأبعادها ومؤشراتها، في حين تناول المبحث الثاني الإطار النظري للصكوك الخضراء من خلال التطرق إلى نشأتها، مفهومها، مزاياها، مجالاتها، أنواعها، مبادئها، التحديات التي تواجهها، أما المبحث الثالث تناول مساهمة الصكوك الخضراء في تحقيق أهم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان " **التجربة الماليزية في مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة** " حيث تناول المبحث الأول واقع التنمية المستدامة في ماليزيا والذي من خلاله تطرقنا إلى واقع البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا، في حين تناول المبحث الثاني واقع الصكوك الخضراء في ماليزيا، تناولنا فيه واقع الصكوك الخضراء عالميا ثم واقع الصكوك الخضراء في ماليزيا، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة في ماليزيا وتناولنا فيه مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي في تمويل التنمية المستدامة.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للتنمية المستدامة

والصكوك الخضراء

تمهيد:

تطور مفهوم التنمية لتصبح مفهوما شاملا تراعى فيه كل المجالات وكل الجوانب، وتهدف للاستدامة وتلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بحاجات الأجيال اللاحقة، وهوما أطلق عليه مصطلح" التنمية المستدامة"، حيث أنه وفي السنوات الأخيرة تعالت الأصوات الدولية منادية بأهمية هذه التنمية التي تولي اهتمامها بالمتغيرات البيئية إضافة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

وبعد توصل العالم إلى معنى أشمل للتنمية واستقراره عند مصطلح استدامة التنمية، بقي تحد آخر وهو كيفية الحصول على مصادر لتمويلها فتوالت الإبتكارات المالية لأدوات خضراء منها السندات الخضراء، وكون المالية الإسلامية تتيح فرصة كبيرة لتطوير الأدوات المالية خاصة بعد أزمة 2008، ظهرت " الصكوك الإسلامية الخضراء " التي تأتي بديلا تمويليا للسندات الخضراء التقليدية، فهي تنسجم مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

فالصكوك الخضراء منتجات مالية إسلامية أخلاقية جديدة ومتميزة تعمل على جمع الإدخار واستخدامه في برامج التنمية المستدامة على وجه الخصوص، حيث توفر التمويل للمشاريع التنموية الإقتصادية والإجتماعية مع المحافظة على البيئة، كل ذلك في إطار يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وهذا ما سيتم توضيحه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للصكوك الخضراء.

المبحث الثالث: دور الصكوك الخضراء في تمويل أبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة هدف من الأهداف الرئيسية للدول، كونها تعمل على الموازنة بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للتنمية، ونظرا لكوننا مجتمعات إسلامية أصبح من الضروري لنا التخطيط لتنمية مستدامة من خلال الرؤية الإسلامية، فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب ألا تتم هذه الأخيرة بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، وقد مر تطور مفهوم التنمية المستدامة بعدة مراحل بالموازاة مع المتغيرات الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، كما أن لها خصائص وأهداف ترتكز عليها، وسيتم معالجة ما سبق من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

سنتناول في هذا المطلب التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة من خلال سرد جذوره ومختلف تطوراته عبر السنين، لنأتي بعد ذلك لإعطاء مفهوم التنمية المستدامة في الفكر التقليدي والإسلامي، ثم نعرض مختلف خصائصها وأهدافها وأبعادها ومؤشراتها.

الفرع الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

يمكن سرد الجذور التاريخية لظهور مفهوم التنمية المستدامة عن طريق التمييز بين أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: ترجع إلى الفكر الإقتصادي الذي تعرض منذ عقود لمفهوم التنمية المستدامة بطريقة غير مباشرة من خلال دراسة التناقض المتولد عن تراكم الثروات وكذلك ضرورة إدخال التكلفة الإجتماعية، لنشاط المشروع في حساباته الاقتصادية وأخيرا مسؤولية البشر عن المخاطر العظمى عقب اختراع القنبلة الذرية، التي تضع الوجود البشري ذاته على المحك، فهذه المسؤولية تأسست على مبدأ الاحتياط.

المرحلة الثانية: ركز فيها الفكر الاقتصادي منذ بداية السبعينات على واحد من أهم التناقضات العظمى لهذه الآلية التراكمية، بالبحث عن ما يترتب عن هذا التراكم من إفساد بيئي وتبديد للموارد الطبيعية، مما يتعين تحديد معنى ومحتوى النموالاقتصادي. [1]

المرحلة الثالثة: تتصل بالاهتمام المؤسسي الدولي من قبل المنظمات الدولية المعنية بالأمر والتي تعود إلى الثمانينات من القرن الماضي، بنشر تقرير برونتلاند سنة 1987 والذي يمثل الوثيقة المرجعية الأساسية للتنمية المستدامة.

[1] العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010 –2011، ص ص 16،17.

المرحلة الرابعة: تتصل بحدوث التقارب بين إشكاليتي النمو والبيئة، والتي توصلت إليها القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ سنة 2004، فخلال هذه القمة بدأ الجدل الاقتصادي حول إشكاليات النمو يتخذ منحى جديدا، فقد اتضح أن بعض النماذج التنموية تنطوي على إفساد للبيئة وبالعكس، فإن البيئة الفاسدة تشكل عقبة لإمكانيات التنمية مما يستوجب البحث عن طريقة لتحقيق الانسجام بين الإشكاليتين، وهوما أدى إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة.

وفي ما يأتي تفصيل التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة عبر السنين:

- **في سنة 1968:** إنشاء نادي روما الذي يعد أول ظهور لفكرة الإهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، لقد ضم هذا النادي عدد من العلماء والمفكرين الإقتصاديين، حيث دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطوير العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.[1]

- **في سنة 1972:** وتحت الضغط المتزايد بخطورة الأزمة البيئية عالميا عقد بستوكهولم (السويد) أول مؤتمر للنظر في كيفية حماية البيئة تحت رعاية الأمم المتحدة، وكان واضحا من قرارات ومناقشات المؤتمر أن هناك إقتناعا بأن مشكلات البيئة يجب أن تحتل مكانها في الأهمية جنبا إلى جنب مع قضية التنمية الإقتصادية التي كانت تحوز جل إهتمام العالم في ذلك الوقت، ولما كان نمو النشاط الإقتصادي خاصة من خلال التصنيع وإستخدام التقنيات الحديثة التي اعتمدت على الكيمياويات المصنعة من أهم الأسباب وراء التدهور البيئي، إتجهت الآراء إلى ضرورة إلتزام التنمية الإقتصادية بهدف المحافظة على البيئة، ومنذ ذلك الوقت ظهرت مصطلحات جديدة لتعبر عن هذا المعنى كان أكثرها شيوعا هو" التنمية المستدامة ".[2]

- **في سنة 1980:** استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة في الإستراتيجية العامة للبقاء من طرف الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة. [3]

- **في سنة 1987:** أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية – تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية– تقريرا بعنوان " مستقبلنا المشترك "، أين تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية مالم تكن قابلة للإستمرار من دون أضرار بيئية، وفي هذا الإجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي.

- **في سنة 1989:** إتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطيرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها 150 دولة [4].

- **في سنة 2002:** إنعقدت قمة عالمية للتنمية المستدامة وهي قمة جوهانسبرغ (جنوب إفريقيا) حيث تم وضع إتفاقيات لحماية المناخ العالمي، والمحافظة على التنوع البيئي ومكافحة التصحر، كما وضعت مقاييس

[1] العايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] محي يعقوبي ومسعود ميهوب، **التنمية المستدامة– تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية–**، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 03–04 ديسمبر 2012، ص 193.

[3] مراد بن ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، عدد رقم 26، البليدة، جوان 2010، ص 3.

[4] العايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 13.

لحماية الثروة السمكية على مستوى العالم، وتم التخطيط لتخفيض سكان العالم المحرومين من المياه الصالحة للشرب إلى النصف، وما يؤخذ على هذه القمة أنها لم تتوصل إلى الإتفاق الموعود حول الطاقة المتجددة، ولا إلى تحقيق التعهد الدولي بشأن تخصيص الدول الغنية لنسبة معينة من إنتاجها الإجمالي لقضايا التنمية على المستوى العالمي. [1]

- **في سنة 2005:** دخل بروتكول كيوتو حول تخفيض الإنبعاثات المؤدية إلى الإحتباس الحراري حيز التنفيذ.

- **في سنة 2007:** خلال الفترة الممتدة بين 03-14 ديسمبر إنعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسا وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها إرتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الإحتباس الحراري.[2]

- **في سنة 2009:** في شهر ديسمبر إنعقدت قمة كوبنهاغن والتي كانت تهدف إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى إتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي وضرورة خفض الغازات المسببة للإحتباس الحراري إلى جانب قضايا فرعية أخرى على صلة بمسألة التغير المناخي في العالم ومعالجة أسبابها بطريقة تتسم بالنزاهة والفعالية، ويكون الإتفاق الجديد بديلا أقوى من بروتوكول كيوتو الذي ستنتهي مرحلته الأولى في عام 2012، إلا أن النتائج التي جاءت بها القمة مخيبة للآمال، وقد أثار إنتقادات الرأي العام العالمي وكذلك المنظمات العالمية المدافعة عن البيئة، ذلك أنه لم يتوصل زعماء العالم المجتمعين خلال هذه القمة إلى قرارات صريحة حول النقاط التي شملها جدول الأعمال.[3]

- **في سنة 2015:** في 25 سبتمبر أثناء مؤتمر قمة التنمية المستدامة المنعقد بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، إعتمدت الدول الأعضاء الـ 193 برنامجا عالميا جديدا للتنمية المستدامة تحت عنوان: تحويل عالمنا "خطة التنمية المستدامة لعام 2030 " يحتوي على 17 هدفا و169 غاية و230 مؤشر تغطي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي النمو الإقتصادي والإندماج الإجتماعي وحماية البيئة.

- **في سنة 2017:** عقد مؤتمر تغيير المناخ في مدينة بون بألمانيا المعروف بمؤتمر"الأطراف 23" لبحث قواعد وإجراءات تطبيق إتفاقية باريس واختتم المؤتمر بالإتفاق على مواصلة تطبيق إتفاقية باريس، التي تهدف لإنهاء حقبة الإعتماد على الوقود الأحفوري خلال هذا القرن بالإضافة إلى الحد من متوسط إرتفاع

[1] صليحة عشي، **التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي**،الملتقى الدولي حول تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة ورقلة، 03-04 ديسمبر 2012، ص13.

[2] سمير جعفر وأمال رحمان، **التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص13.

[3] العايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص20.

درجة حرارة الأرض، كما أسفر هذا المؤتمر إلى إتفاق الدول على المشاركة في المساهمة المالية في تأسيس صندوق تابع للأمم المتحدة لتخفيف عواقب التغيير المناخي في الدول النامية. [1]

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة في الفكر التقليدي والإسلامي

لقيت التنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة إهتمام العديد من الباحثين، واختلفت الآراء والإتجاهات وتوالت المفاهيم حولها، وكلها تهدف إلى التكامل ما بين أمرين هما حماية البيئة وتحقيق تنمية شاملة في جميع الميادين مايستدعي دراسة هذا المصطلح من الناحية اللغوية والإصطلاحية.

1-مفهوم التنمية المستدامة في الفكر التقليدي:

يتكون إصطلاح التنمية المستدامة من لفظين هما التنمية والإستدامة.

أ- التنمية المستدامة لغة:

التنمية في اللغة مصدر من الفعل" نمى " يقال " أنميت الشيء، ونميته " أي جعلته ناميا.

أما **الإستدامة** في اللغة فهي مأخوذة من الفعل "استدام" الذي جذره "دوم"، والذي له معاني متعددة منها: التأني في الشيء، طلب دوامه والمواظبة عليه. [2]

التنمية المستدامة هي: قيمة ذات قدرة على الإستمرار والإستقرار والإستدامة من حيث إستخدام الموارد الطبيعية.[3]

وبالرجوع إلى الدراسات العربية المتخصصة نجدها إستخدمت مصطلح التنمية المستديمة إستخداما مترادفا كترجمة للمصطلح الإنجليزي **" Sustainable Development ".**

التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم إستمراريتها الناس أوالسكان أما التنمية المستديمة هي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف.[4]

ب- **التنمية إصطلاحا:** يقصد بالتنمية الازدهار والتكاثر والزيادة والرفاهية، التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة.

ويراد بالتنمية زيادة الموارد القدرات والإنتاجية، وهذا المصطلح برغم حداثته يستعمل للدلالة على أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية، مثل: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية. [5]

---

[1] مشري عبد الرؤوف، **آليات تمويل الإقتصاد الأخضر للتوجه نحو التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018-2019، ص ص 15،16.

[2] عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطيا وأدوات قياسيا**، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،2010، ص23.

[3] سعد طه علام، **التنمية والدولة**، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2004، ص77.

[4] عثمان محمد غنيم وآخرون، مرجع سابق، ص ص24،25.

[5] فتيحة قشور وعبدالقادر سوفي، **دور الوقف في التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2013، ص03.

وهناك من عرفها على أنها تعني: التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الإجتماعية والإقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف، من أجل الإنتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.[1]

ومن منطلقنا هذا يتبين أن للتنمية المستدامة عدة تعاريف واختلفت بإختلاف الحقب الزمنية والإنتماءات الفكرية نوجزها فيما يلي:

– تعتبر(Groharlem Brundtland) رئيسة وزراء النرويج أنها أول من إستخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة 1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك" للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية،[2] ينص التقرير على أن التنمية المستدامة هي " كل الإجراءات والعمليات المتناسقة والمتجانسة اللازمة لتغيير إستغلال الموارد، توجيه الاستثمارات، توجهات التنمية التكنولوجية، والتغيرات المؤسسية، بما يضمن اشباع الحاجات والأنشطة الانسانية الحالية والمحتملة مستقبلا " وهو تعريف مبني مبدئيا على انه يمكن الموافقة بين الأهداف الاقتصادية من جهة وحماية البيئة من جهة ثانية، كما تم تعريفها ضمن نفس التقرير على أنها" التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون التفريط في مقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".[3]

– وعرفها قاموس ويبستر(webster) على أنها تلك " التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تديرها جزئيا أوكليا".[4]

تهدف التنمية المستدامة إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاث أنظمة: نظام حيوي للموارد ونظام إقتصادي، ونظام إجتماعي ويعني النظام الأول القدرة على التكيف مع المتغيرات الإنتاجية البيولوجية لموارد عملية الإنتاج، لتكوين الموارد الإقتصادية بطريقة منظمة، أما النظام الإجتماعي فيعني توفير العدالة الإجتماعية لجميع فئات المجتمع، وأخيرا النظام الإقتصادي ويعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الإستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى:

– التحسن المستمر في نوعية الحياة والقضاء على الفقر المدقع داخل المجتمع.

– المشاركة العادلة في تحقيق مكاسب للجميع وتحسين إنتاجية الفقراء.

– تبني أنماط إنتاجية وإستهلاكية مستحدثة والإنضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية.[5]

---

[1] قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية، بيروت– لبنان، 2013، ص25.

[2] الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والإجتماعية– مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة–**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006– 2007، ص28.

[3] تريكي عبد الرؤوف، **مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر–**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013–2014، ص15.

[4] عثمان محمدغنيم و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[5] حفاظ زحل، عمر الشريف، **أهمية التوجه نحوالتمويل الإسلامي الأخضر (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي،المجلد رقم 03، العدد 02، ديسمبر2018 ، ص52.

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن الوقوف على أن التنمية المستدامة هي " عملية واعية، معقدة طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة ترتكز على مسألة الاستغلال الأمثل للموارد، لتلبية الحاجات الحالية، مع مراعاة إحتياجات الأجيال المستقبلية ويكون هدفها الأساسي متمثلا في حماية البيئة، مع التركيز على تحقيق الأبعاد الأساسية الإقتصادية، الاجتماعية والبيئية".

2- مفهوم التنمية المستدامة في الفكر الاسلامي:

بعد التطرق لمفهوم التنمية المستدامة في المفهوم التقليدي سنتطرق فيما يلي إلى مفهوم التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي لنلقي الضوء على أهم مايميزها:

إن مفهوم الرؤية الإسلامية لمفهوم التنمية المستدامة أكثر شمولا، بل إنه أكثر إلزاما من المفهوم المناظر الذي تم تبنيه في أجندة القرن الحادي والعشرين المنبثقة عن قمة (ريو)، فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، لأن هذه الضوابط هي التي تحول دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمراريتها، وفي الوقت نفسه فإن النظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة تعني السير بالنواحي المادية، جنبا إلى جنب مع النواحي الروحية والخلقية، وهكذا فإن مهمة التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي هي توفير متطلبات البشرية حاليا ومستقبلا، سواء أكانت مادية أو روحية، بما في ذلك حق الإنسان في كل عصر في أن يكون له نصيب من التنمية الخلقية الثقافية والاجتماعية، وهذا بعد مهم تختلف فيه التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي عن التنمية المستدامة في النظم والأفكار الأخرى، لأنه يعتمد على مبدأ التوازن والاعتدال في تحقيق متطلبات الجنس البشري بشكل يتفق مع طبيعة الخلقة الإلهية لهذا الكائن، إذن فمفهوم التنمية المستدامة في الإسلام يزاوج بين المتطلبات المادية والروحية، فالإنسان في هذه الحياة يحتاج إلى استدامة مادية وروحية وثقافية واجتماعية، وسنحاول من خلال ما سيأتي تبيين بعض الشواهد الواردة في القرآن والسنة المتناولة لمفهوم التنمية المستدامة.

أ- من القرآن: سيتم في هذا العنصر إيراد بعض الآيات التي تناولت وتطرقت إلى فكرة ومفهوم التنمية المستدامة، على سبيل المثال لا الحصر:

- النهي عن الإسراف والتبذير: أي الوسطية في الإنتفاع والإستغلال للثروات والموارد الطبيعية وهوما يحفظ حقوق الأجيال القادمة مصداقا لقوله تعالى:" يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ"الأعراف الأية 31.

- التوازن والإعتدال بين الإنفاق والإستهلاك بين التبذير والإمساك: لقوله تعالى " وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ" الرحمان الأية7. [1]

[1] سهيل زغدود ومرازقة حكيمة وساعد هماش، **التنمية المستدامة من خلال القرآن والسنة ومبادئ تطبيقها في الإقتصاد الإسلامي**، المجلة الدولية للتخطيط الحضري والتنمية المستدامة، المجلد رقم 06،العدد 01، 2019، ص 16.

– عدم الإفساد في الأرض والسعي للإصلاح والحفاظ عليها وعمارتها: هو الركيزة الأساسية للفكر التنموي المستدام من خلال قوله تعالى:" وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ"الأعراف الآية 85.

ب– من السنة: من الأحاديث النبوية المتضمنة فكرة التنمية المستدامة نذكر الأحاديث التالية على سبيل المثال لا الحصر:

– تنمية الفكر التنموي المستدام: من خلال الدعوة إلى الغرس والزرع والتشجير حيث روى البخاري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:"إن قامت الساعة، وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها" وعن خلاد بن السائب عن أبيه قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من زرع زرعا فأكل منه الطير أوالعافية كان له به صدقة "

– محاربة ضمنية للإسراف والتبذير والقيم والعادات الاستهلاكية السيئة، ودعوة إلى الوسطية وإرساء القيم الرشيدة في الاستغلال والانتفاع بموارد الأرض حيث ورد في الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم:"لا تسرف ولوكنت على نهر جار".[1]

ومن هنا يمكننا أن نستخلص تعريف التنمية المستدامة في الإسلام من خلال كونها تحمل معنى للعمارة والإستخلاف، والإسلام يبارك التنمية لأنه يعدها تكليفا شرعيا، وقد تميزت التنمية المستدامة في الإسلام بمفهوم خاص له مميزات أبرزها، المنطلق الإيماني والإدارة الحضارية، ويمكن تعريف التنمية المستدامة من وجهت نظر إسلامية بأنها " عملية متعددة الأبعاد تعمل على تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة والبعد البيئي " وتؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض ففي ظل الهوية الإسلامية فالإنسان هو غاية التنمية قبل أن يكون وسيلتها، فلا معنى لأي نمو يتجاهل البعد الإنساني والإجتماعي، فالإسلام يريد من خلال عملية التنمية توفير الحياة الطيبة الكريمة لكل إنسان، وبذلك سبق الإسلام تعريف التنمية المستدامة قبل أن يعرفها الغرب بعشرات القرون. [2]

ومن بين أهم مبادئ تطبيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي نذكر ما يلي:

– الاهتمام بالإنسان

– الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والحفاظ عليها من خلال: محدودية الموارد في الأرض، ضرورة المحافظة على الموارد والحيلولة دون فسادها واستنزافها، إدارة الموارد وإستغلالها برشد عقلانية، إشباع الحاجة دون هدر أوإسراف

– إستغلال الموارد وفق أسس العدل والمساواة.

[1] سهيل زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] عبد الرحمان بن عبد العزيز الجريوي، **أثر الوقف في التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول– مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي–، جامعة قالمة، 03 –04 ديسمبر 2012، ص ص183–185.

– البيئة والموارد مسؤولية الجميع.

– المستقبل هوحاضر الغد. [1]

الفرع الثالث: خصائص التنمية المستدامة

1–خصائص التنمية المستدامة حسب المنظور التقليدي:

تتميز بأنها تنمية شاملة أومتكاملة، مستمرة، عادلة، متوازنة، أنها التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة، وهي التنمية الرشيدة دون إسراف أوسوء استخدام أواستغلال، والتنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، وتعظم من قيمة المشاركة الشعبية أومشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي، وهي التي تقوم بالربط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع فلكل منظوره الخاص، وهناك من حدد خصائص التنمية المستدامة كالتالي:

– تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هوطبيعي وما هواجتماعي في التنمية، بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

– تتوجه أساسًا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع، وتسعي إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية .

– لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها.

– تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

– تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أوبيئية أومجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية، حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان.

– تعتبر البعد الزمني بعدا أساسيًا حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أوالتي يمكن إتاحتها بالإضافة إلى قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي[2].

2– خصائص التنمية المستدامة حسب المنظور الإسلامي:

أ. **الشمول:** إن المنظور الإسلامي لا يعرف الفصل بين ما هومادي وما هوروحي إذ لا يمكن معالجة قضايا التنمية بعيدا عن التوجهات العقائدية، فلا يعقل أن تحدث تنمية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة العيش

[1] عثمان محمد غنيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص91 – 93.

[2] مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص ص83–85.

للفقراء، بل أن مبدأ الشمول يضمن تحقيق الحاجات الضرورية المادية من مأكل وملبس ومسكن وصحة وترفيه والعمل وحرية التعبير وكذا ممارسة الشعائر الدينية، وبالتالي فإن منطلقات التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنطلقات العقائدية.

ب. التوازن: إن التنمية من المنظور الإسلامي تحقق التوازن بين الجوانب المادية الاقتصادية وبين الجوانب الروحية العقائدية والأخلاقية من جهة، والتوازن في المتطلبات بين القطاعات الاقتصادية نفسها، إذ يعطي الاستثمار كافة الأنشطة الضرورية للمجتمع.

ج. العدالة: ترتكز التنمية على مبدأ تحقيق العدالة والحرية والمساواة والتكافل الاجتماعي، فهي تضمن حد الكفاية لكل فرد من حسب حاجاته إلا في الظروف الاستثنائية، كما تحرص على تحقيق العدالة في التوزيع وفق آليات تضمن حقوق الفقير والغني على حد سواء.

د. الكفاية: على عكس النظريات الاقتصادية للنظم الاقتصادي الوضعية التي تنطلق من أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في ندرة الموارد المحدودة وعدم كفايتها لتلبية حاجيات الإنسان اللامتناهية للوصول إلى كيفية ترشيد هذه الموارد لتلبية تلك الحاجات، يرى الاقتصاد الإسلامي أنه لا يوجد تناقض بين الموارد وكفاية الحاجيات وإنما المشكلة تكمن في انحراف سلوك الإنسان نفسه وتصرفاته وانعدام إرادته الحضارية وفساد نظامه سواء من حيث ضعف الإنتاج أوسوء التوزيع ولذا جاءت ضرورة تنميةالإنتاج مع عدالة التوزيع،إن الغاية من حد الكفاية من المنظور الإسلامي ليس فقط فرض واجبات على الاغنياء لصالح الفقراء،إنما هي القضاء على الفقر في المجتمع الذي يعد أكبر المشاكل التي تنخر أمن واستقرار المجتمعات.

هـ. الانسانية: تسعى التنمية من المنظور الإسلامي إلى رفاهية المجتمع وإسعاد الناس وتحريره من الاستغلال وتكريمه، فالإنسان لم يخلق ليكون همه الأكل والشرب والربح...الخ مثلما تتضمنه ايدولوجيات الأنظمة الاقتصادية الأخرى، إنما خلق لتأدية رسالة ربانية يقوم بها في هذا الكون، ويكون بحق خليفة الله في أرضه.[1]

الفرع الرابع: أهداف التنمية المستدامة

1- أهداف التنمية المستدامة من المنظور التقليدي والاسلامي:

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال آلياتها وماتحتويه، تتلخص أهم هذه الأهداف في:

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تحاول التنمية المستدامة من خلال عملية التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية، تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع إقتصاديا، إجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وبشكل عادل ومقبول وديموقراطي.

[1] السعيد دراجي، **التنمية المستدامة من منظور الإقتصاد الإسلامي**، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، 20-21 نوفمبر 2012، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص ص478، 479.

- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة:** من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤلية إتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

- **إحترام البيئة الطبيعية:** التنمية المستدامة ترتكز على العلاقة بين السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وإنسجام.

- **تحقيق إستغلال عقلاني للموارد:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون إستنزافها أوتدميرها وتعمل على إستخدامها أوتوظيفها بشكل عقلاني.

- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تسعى التنمية المستدامة إلى توفير التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية أفراد المجتمع بأهم التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية إستخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع، مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن إستخدام هذه التكنولوجيا.

- **إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي يمكن بواسطته تفعيل التنمية الإقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها. [1]

2- أهداف التنمية المستدامة من منظور الأمم المتحدة:

تمثل أهداف التنمية المستدامة المطروحة من طرف الأمم المتحدة تحديا كبيرا على الاقتصاديات النامية، ويمكن توضيح الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة من منظور الأمم المتحدة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة من منظور الأمم المتحدة

الهدف	إحصائيات حول واقع التنمية في الدول النامية والأقل نمو	أهم برامج لتجسيد الأهداف بحلول 2030
الهدف الأول: القضاء على الفقر	➢ 800 مليون شخص يعيشون بأقل من1.25 $؛ ➢ 80% من سكان جنوب آسيا، وإفريقيا يعيشون تحت مستوى خط الفقر؛ 4% من سكان المنطقة العربية بأقل من 1.25 $و40 بأقل من 2.75 $.	➢ تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل؛ ➢ استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء.
الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	➢ 821 مليون عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية؛ ➢ عانى أكثر من 90 مليون طفل دون سن الخامسة من نقص الوزن بشكل خطير؛ ➢ ما زال حوالي 151 مليون طفل دون سن الخامسة، 22%، يعانون من التقزم في عام 2017.	➢ وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن؛ ➢ مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين.

[1] شيلي إلهام، **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية- دراسة ميدانية في المؤسسة الميناء بسكيكدة**-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2014، ص ص 68 ،69.

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه	➢ 400 مليون شخص ليس لديهم رعاية صحيةو40% منهم ليس لديهم الحماية الاجتماعية؛ ➢ 21.7 مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية يتلقون العلاج. لا يزال أكثر من 15 مليون شخص ينتظرون العلاج؛ ➢ يموت 7 ملايين شخص كل عام بسبب التعرض لجزيئات دقيقة في الهواء الملوث.	➢خفض النسبة العالمية للوفيات الأمهات إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي؛ ➢ضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى؛ ➢تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان.
الهدف الرابع: التعليم الجيد	➢ الالتحاق بالتعليم الابتدائي في البلدان النامية 91 % ➢ 57 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة، أكثر من نصفهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ يعيشون في المناطق المتأثرة بالصراع.	➢ ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد؛ ➢ ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة.
الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين	➢ تكسب النساء 77 سنتاً فقط مقابل كل دولار يحصل عليه الرجل لنفس العمل؛ ➢ 35 ٪من النساء تعرضن للعنف الجسدي أوالجنسي.	➢ القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.
الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية	➢ 75%من سكان العالم، أي 5.2 مليار شخص، لديهم مياه شرب آمنة، لكن 844 مليون شخص ما زالوا يفتقرون إلى مياه الشرب؛ ➢ حقائق وأرقام كان 39% من سكان العالم، 2.9 مليار شخص، يتمتعون بمرافق صحية آمنة، لكن 2.3 مليار شخص ما زالوا يفتقرون إلى المرافق الصحية الأساسية. 892 مليون شخص يمارسون التغوط في العراء.	➢ تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي؛ ➢ حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات.
الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	➢ واحد من كل 7 أشخاص يفتقر إلى الكهرباء، ويعيش معظمهم في المناطق الريفية في العالم النامي؛ ➢ الطاقة هي المساهم الرئيسي في تغير المناخ، فهي تنتج حوالي 60% من غازات الدفيئة؛ ➢ معايير الطاقة الأكثر كفاءة يمكن أن تقلل من استهلاك الكهرباء للصناعة والبناء بنسبة 14.%؛ ➢ يعتمد أكثر من 40 %من سكان العالم – 3 مليار على الوقود الملوث وغير الصحي للطهي.	➢ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة، مع تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية؛ ➢ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة.
الهدف الثامن: العمل اللائق ونموالاقتصاد	➢ 172 مليون شخص في جميع أنحاء العالم كانوا بلا عمل في عام 2018 – معدل بطالة قدره 5.% ، نتيجة لتوسع القوى العاملة؛ ➢ يعاش حوالي 700 مليون عامل في فقر مدقع أومعتدل في عام 2018، بأقل من 3.20 $في اليوم.	➢ الحفاظ على النموالاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة نموالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 %على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا؛ ➢ تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.
الهدف التاسع: الصناعة والابتكار	➢ يفتقر 2.3 مليار شخص إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية؛	➢إقامة بنى تحتية جيدة وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود،

والهياكل الأساسية	➢ في بعض البلدان الأفريقية ذات الدخل المنخفض، أدت قيود البنية التحتية إلى خفض إنتاجية الشركات بحوالي 40%؛ ➢ 2.6مليار شخص في البلدان النامية لا يصلون على كهرباء ثابتة؛ ➢ 4 مليارات شخص لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت، 90% منهم في العالم النامي.	لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة؛ ➢تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا.
الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة	➢ حصل أعلى 1% على 22% من الدخل العالمي مقارنة بحصول 50 % من السفلى على 10% من الدخل؛ ➢ تقود عدم المساواة الاقتصادية إلى حد كبير إلى عدم المساواة في رأس المال. منذ عام 1980، حدثت تحويلات كبيرة جداً للثروات العامة إلى الثروة الخاصة في جميع البلدان تقريبًا. وكانت حصة الثروة العالمية من أعلى 1% على 33%.	➢ التوصل تدريجيا إلى تحقيق نموالدخل ودعم استمرار ذلك النمولأدنى 40 %من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني؛ ➢ تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أوالجنس أوالإعاقة أوالعرق أوالأصل أوالدين أوالوضع الاقتصادي أوغير ذلك.
الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	➢ 4.2 مليار شخص، أي 55 %من سكان العالم، يعيشون في المدن، من المتوقع أن يصل عدد سكان المدن إلى 6.5 مليار، بحلول عام 2050؛ ➢ تشغل المدن 3 % فقط من مساحة الأرض، ولكنها تمثل 60 إلى 80%من استهلاك الطاقة و70 % على الأقل من انبعاثات الكربون؛ ➢ يقدر عدد الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة بنحو828 مليون شخص، وعددهم في ارتفاع.	➢ توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن؛ ➢ تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحوقائم على المشاركة ومتكامل ومستدام.
الهدف الثاني عشر: الإنتاج والاستهلاك المستدام	➢ يهدر 1.3 مليار طن من الغذاء كل عام، بينما يعاني حوالي 2 مليار شخص من الجوع أويعانون من سوء التغذية؛ ➢ يمثل قطاع الأغذية حوالي 22 %من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة، وتحويل الغابات إلى حد كبير إلى أراضي زراعية.	➢ تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمودور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها؛ ➢ تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية.
الهدف الثالث عشر: العمل المناخي	➢ تسبب البشر في ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 1.0 درجة مئوية تقريبًا عن مستويات ما قبل الصناعة؛ ➢ ارتفع مستوى سطح البحر بحوالي 20 سم منذ عام 1880، ومن المتوقع أن يرتفع 30–122 سم (1 إلى 4 أقدام) بحلول عام 2100؛ ➢ للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية، يجب أن ينخفض صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم بنسبة 45٪ بين عامي 2010 و2030، ويصل إلى الصفر في حوالي عام 2050.	➢ تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار؛ ➢ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النموفي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن.
الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء	➢ يحتوي المحيط على ما يقرب من 200000 نوع مهدد، لكن الأرقام الفعلية قد تكمن في الملايين؛ ➢ تتأثر نسبة 40% من المحيطات بشدة بالتلوث ومصائد الأسماك المستنفدة وفقدان الموائئ الساحلية وغيرها من الأنشطة	➢ منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات؛ ➢ إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على

	البشرية؛ ➢ يمتص المحيط حوالي 30% من ثاني أكسيد الكربون الذي ينتجه البشر، مما يقلل من آثار الاحتباس الحراري.	نحومستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات.
الهدف الخامس عشر: الحياة في البر	➢ يعتمد حوالي 1.6 مليار شخص على الغابات لكسب عيشهم؛ ➢ الغابات هي موطن لأكثر من 80% من جميع الأنواع البرية من الحيوانات والنباتات والحشرات؛ ➢ 2.6مليار شخص يعتمدون مباشرة على الزراعة من أجل المعيشة.	➢ ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحومستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية؛ ➢ تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي.
الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية	➢ 68.5 مليون شخص نزحوا قسراً نتيجة للاضطهاد، النزاع، العنف أوانتهاكات لحقوق الإنسان سنة2017؛ ➢ ما لا يقل عن 10 ملايين شخص دون جنسية حرموا من لحقوق المجاورة؛ ➢ يكلف الفساد والرشوة والسرقة والتهرب الضريبي البلدان النامية 1.26 تريليون $سنويا؛ ➢ 49 دولة لها قوانين لا تحمي المرأة من العنف المنزلي.	➢ الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة؛ ➢ تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة؛ ➢ إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛ ➢ توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.
الهدف السابع عشر: الشركات	➢ استثمارًا سنويًا يتراوح بين 5 تريليون $و7 تريليون$؛ ➢ بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية 147.2 مليار $في عام 2017؛ ➢ بلغت التحويلات الدولية 613 مليار $؛ 76% منه ذهب إلى البلدان النامية.	➢ قيام البلدان المتقدمة بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 %من دخلها.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني للأمم المتحدة https://www.un.org/

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة يقوم على ثلاثة أبعاد متكاملة ومترابطة فيما بينها في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد هي: البعدالإقتصادي والبعد الإجتماعي والبعد البيئي، أين تتحد هذه الأبعاد في إنسجام معقد ومتداخل، فلكي تتحقق التنمية يجب أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الأخيرة. ويمكن إيجازها من خلال مايلي:

الفرع الأول: الابعاد الاقتصادية

ويتضمن البعد الإقتصادي الإنعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الإقتصادي على المحيط الذي يعمل ويستهلك منتجاته لكامل دورة حياة المنتج، وتسعى العديد من السياسات الإقتصادية عادة لتعزيز

الدخل والبحث عن إنتاج أكثر كفاءة واستهلاك السلع والخدمات واستقرار الأسعار، ويتضمن البعد الإقتصادي الجوانب التالية:

1-حصة الإستهلاك من الموارد الطبيعية:

إن مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية يختلف بين البلدان الغنية والفقيرة حيث يستهلك السكان في البلدان الغنية أضعاف مايستخدمه سكان البلدان النامية، وتقع على البلدان الصناعية المسؤولية الأكبر في تحمل تكاليف الوصول إلى التنمية المستدامة، نتيجة درجة إسهامها في إحداث التلوث والهدر في الموارد بالإضافة إلى القدرة المالية بحل المشكلات أوالتخفيف من آثارها وقدرتها على إستخدام تكنولوجيا أنظف، أما بالنسبة للبلدان النامية فالتنمية المستدامة هي تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة.

2- الحد من التفاوت في الدخل:

تهدف التنمية المستدامة إلى تقليل الفوارق والتفاوت في توزيع الدخول بين الأغنياء والفقراء، وإن هذا الهدف يتطلب العمل على أن توجه السياسات الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية إلى إستثمار الموارد المتاحة فيها والعدالة في التوزيع بين الجميع لضمان حقوقهم من تلك الموارد على شكل إستثمارات وسلع وخدمات، وبأسلوب مستدام يخفف الضغط على البيئة. [1]

<u>الفرع الثاني: الأبعاد الإجتماعية</u>

يعبر البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة عن كيفية النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار يعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة بأنها: " تنمية لا تكفي لتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته، بشكل عادل أيضا وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم".[2]

ويضم هذا البعد المستلزمات الإجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة وإستمرارها:

1-النمو السكاني وتوزيع السكان:

تعني التنمية المستدامة السيطرة والتحكم في نمو السكان والإهتمام برعاية وتكوين الأسرة بشكل عام، وكذا العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية بصورة مخططة، فالتنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية للمساعدة على إبراء حركة الهجرة إلى المدن، وتساهم في إعادة توجيه الموارد أوإعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالإحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية

[1] معتصم محمد اسماعيل، **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة – سوريا أنموذجا –**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015 ص ص 53،54.

[2] حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر،2013، ص35.

الصحية والمياه النظيفة، وتهم بما وراء الإحتياجات الأساسية من تحسين الرفاه الإجتماعي وحماية التنوع الثقافي، والإستثمار في رأس المال البشري. [1]

2-أهمية دور المرأة:

إن لدور المرأة أهمية خاصة ومع ذلك فغالبا ماتلقى صحتها وتعليمها الإهمال مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم، ومن شأن الإستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على الإستدامة بمزايا متعددة.[2]

وعلى الرغم من أن أهمية البعد الإجتماعي في عملية التنمية المستدامة إلا أنه لم تحصل الأبعاد الإجتماعية على نفس إهتمام الأبعاد الأخرى، بل يتم إختيار هذه الأبعاد لأسباب سياسية وليس لأبعاد علمية، فالإهتمام بالأبعاد الإجتماعية للتنمية يساهم في تقوية التماسك الإجتماعي الذي بدوره يخفف من الجريمة والصراعات الإجتماعية ويعزز من الثقة بين الأفراد وكذلك خلق الفرصة لتحسين التفاعل الإجتماعي عن طريق الشبكات الإجتماعية، والمشاركة الجماعية في إستقرار المجتمع.[3]

الفرع الثالث: الأبعاد البيئية

تعد مشكلة تغير المناخ من التحديات الكبرى لدول العالم وعليه فإن هذا البعد للتنمية المستدامة يتعلق بالحفاظ على البيئة وعلى الموارد المائية والنهوض بها، وتفرض التنمية المستدامة ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية باتباع أنماط الإنتاج واستغلالها بشكل عقلاني لتجنب الإسراف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة لضمان التنوع الحيوي، ونقاء الهواء، وخصوبة التربة، المحافظة على التنوع البيولوجي، ومن هنا فإن هذا البعد للتنمية المستدامة يتضمن مايلي:

1- المحافظة على الموارد المائية:

تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على الإستخدامات المائية من خلال تقليل الهدر وإنشاء السدود لتخزين المياه والمحافظة على المياه الجوفية وكذلك العمل على تحسين شبكات المياه، والصرف الصحي وتحسين نوعية مياه الشرب.[4]

2-حماية المناخ من الإحتباس الحراري:

التنمية المستدامة تعني عدم المخاطرة باستخدام كل ما من شأنه إحداث تغييرات كبيرة في البيئة العالمية فالإشعاعات المختلفة والمخلفات النووية تؤدي إلى حدوث آثار سلبية وتغيرات مناخية تؤثر على الحياة في الكرة الأرضية يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون

---

[1] معتصم محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] دوبة سعاد، **السكان والتنمية المستدامة في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية الألفية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الديموغرافيا، جامعة وهران، 2016-2017، ص30.

[3] السعيد دراجي، مرجع سبق ذكره، ص 476.

[4] سمار نبيلة، دروازي ياسمين، **أبعاد التنمية المستدامة من المنظور العلمي والمنظور الإسلامي**، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد رقم 18 العدد رقم 02، 2020، ص 78.

زعزعة إستقرار المناخ، أوالنظم الفيزيائية والبيولوجية أوتدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان،أي أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هوالعمل على إيجاد بيئة خضراء مستدامة. [1]

الفرع الرابع: الأبعاد التكنولوجية

يهدف هذا الأخير إلى استخدام التكنولوجيا في عملية التنمية ويتضمن العناصر التالية:

1- استغلال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة في كثير منها هي نتائج النشاط الصناعي.

2- الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الخاصة: تعتبر التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية أكثر تسببا في التلوث من مثيلتها المستخدمة في الدول المتقدمة، والتنمية المستدامة تعني التوجه نحو التكنولوجيا المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها.

3- الحد من انبعاث الغازات: وفي هذا المجال تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وكذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة النظيفة لإمداد المجتمعات الصناعية، ويستوجب على الدول الصناعية اتخاذ خطوات جريئة للحدّ من انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

4- الحيلولة دون تدهور طبقة الاوزون: التنمية المستدامة تعني الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، فإتفاقية ليونو جاءت مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. [2]

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

تختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة باختلاف الهيئات المعدة لها، والغرض من المؤشر وحتى وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته وفي ما يلي بعض مؤشراتها:

الفرع الأول: المؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة

هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الإقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في مؤشرين رئيسيين وهما:

1- البنية الإقتصادية: يتم من خلالها قياس معدل النمو الإقتصادي، وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الإقتصادية على إستثمار الموارد الطبيعية، ولعل أهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الإقتصادية لدولة ما هي كالتالي: [3]

---

[1] معتصم محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] تحانوت خيرة، **التنمية المستدامة بين المعوقات والتحديات المستقبلية للدول النامية**، مداخلة في الملتقى الدولي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة لونيسي علاي، البليدة، يومي 23-24 أفريل، 2018، ص ص 13،14.

[3] بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي على النموالإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 -2011 ، ص ص 89،90.

أ-**الآداء الإقتصادي:** ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الإستثمار إلى معدل الدخل الوطني.

ب- التجارة الخارجية:وتقاس بالميزان التجاري مابين السلع والخدمات.

ج- الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الخام، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديها أوالحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الخام.

د- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام: وتعني نسبة مجموع صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات إلى الناتج الداخلي الخام.

2- أنماط الإنتاج والإستهلاك: تتمثل أهم مؤشرات قياس إستدامة الأنماط الإنتاجية والإستهلاكية في:

أ- **إستهلاك المادة:**وتقاس بمدى كثافة إستخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

ب- إستخدام الطاقة: يتم قياسها بحساب الإستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الإستهلاك السنوي، وكثافة إستخدام الطاقة.

ج- إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية وإنتاج النفايات الخطرة وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.

<u>الفرع الثاني: المؤشرات الإجتماعية للتنمية المستدامة</u>

تشمل المؤشرات الإجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية:

1-مؤشر قياس الفقر: الفقر في اللغة معناه الحاجة وهوضد الغنى، أما إصطلاحا فالفقر يعني مستوى محدد من الدخل أوالإنفاق اللازم للوصول إلى الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش ومن مؤشرات قياسه مايلي:

أ- **نسبة الفقر:** تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقر، سواءا كان ذلك على مستوى الأفراد أوعلى مستوى الأسرة، ويعتبر مؤشر نسبة الفقر المقياس الاكثر شيوعا والأكثر استخداما وذلك نظرا لبساطته، إلا أنه لايأخذ بعين الإعتبار الفروقات الموجودة بين الفقراء من حيث القرب أوالبعد عن خط الفقر.

ب- فجوة الفقر: تمثل حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين مداخيل الفقراء وخط الفقر أومقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى الفقر المحدد.

ج- شدة الفقر: يقيس التفاوت الموجود بين الفقراء، ويعطي هذا المؤشر أوزانا نسبية مختلفة للفقراء بحسب البعد عن خط الفقر فيكون الوزن النسبي الأكبر للأسر الأكثر فقرا وكلما كانت قيمة المؤشر عالية كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة وازداد حجم التفاوت بين الفقراء.[1]

[1] حفصي بونبعو ياسين، **مكافحة الفقر كعامل إجتماعي في ظل التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3،2010-2011 ، ص ص22،23.

2-مؤشر التعليم:

إن التعليم حق من حقوق الإنسان وشرط لابد منه لتحقيق التنمية المستدامة وأداة لاغنى عنها لصلاح الحكم وإتخاد القرارات النيرة، وتنمية قدرات الأفراد والمجتمعات والمنظمات والبلدان على تبني أحكام تخدم التنمية المستدامة ومن مؤشرات قياسه:

أ- **مستوى التعليم:** ويقاس بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة والكتابة بين البالغين والمعدل الإجمالي للإلتحاق بالمدارس.

ت-**محو الأمية:** ويقاس بمعدل الأمية بين البالغين.[1]

3- مؤشر الصحة:

إن الصحة غاية من غايات التنمية المستدامة كما أن القدرة على تحقيق هذه الأخيرة تتوقف على الصحة فالحصول على مياه شرب نظيفة وغداء صحي ورعاية صحية هومن أهم مبادئ التنمية المستدامة، وبالعكس فإن تزايد الفقر والتهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وفي معظم البلدان فإن الخدمات الصحية لم تتطور بشكل يوازي تطور السوق والإقتصاد وغلاء المعيشة، ومن المؤشرات الرئيسية للصحة:

أ-حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

ب-**الوفاة:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال.

ج-الإصحاح: وتقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.

د-الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية،ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.[2]

<u>الفرع الثالث: المؤشرات البيئية</u>

يعتمد قياس إستدامة البيئة على عدة مؤشرات، مما يشكل إضافة نوعية لأصحاب القرار في الدول لتحليل خطواتهم السياسية والإقتصادية والبيئية ومراجعتهم لتحسين آداءهم على صعيد التنمية المستدامة، ويمكن تلخيص المؤشرات البيئية في النقاط التالية:

1- الغلاف الجوي: هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:

أ-التغيير المناخي: ويتم قياسه من خلال إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ب- ترقية طبقة الأوزون: ويتم قياسها من خلال إستهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

ج-نوعية الهواء: ويتم قياسه من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية

2-الأراضي: من أهم المؤشرات المتعلقة باستخدام الأراضي هي:

---

[1] واثق غازي،**أهداف التعليم، لماذا نعلم؟ وماذا نعلم..، كيف نعلم؟**، ص 1، مقال متوفر على الرابط:
http://www.geologyofmesopotamia.com/library/education-purpose.pdf.،2021/06/04 ،08:30

[2] دوبة سعاد، مرجع سبق ذكره ص 39.

أ-**الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

ب-الغابات: يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الأشجار

ج-التصحر: ويتم قياسها من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية. [1]

3 البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: ومن مؤشراتها:

أ-**المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

ب-مصادر الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

4- المياه العذبة: تقاس بمؤشرين:

أ- **نوعية المياه:** وتقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.

ب- كمية المياه:تقاس من خلال نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويامقارنة بكمية المياه الكلية.

5- التنوع الحيوي: ويتم قياسها من خلال مؤشرين رئيسيين وهما:

أ-**الأنظمة البيئية:** وتقاس بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحات الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

ب-الأنواع البيئية: وتقاس بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالإنقراض. [2]

[1] سمير جعفر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] أوريسي هبة الله، **تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص ص 114،115.

المبحث الثاني: الإطار النظري للصكوك الخضراء

ظهرت الصكوك بسبب حاجة الناس لمصادر تمويل مستمدة من الشريعة الإسلامية بديلًا عن المصادر الأخرى المقترنة بفوائد ثابتة (السندات)، وتعد الصكوك من أكثر الأدوات المالية الإسلامية استخداما لتمويل المشاريع، وهي عبارة عن شهادات استثمار تسمح بدفع أجر للمستثمر مرتبط بأداء المشروع الأساسي مع استرداد رأس المال المستثمر مبدئيا وفقا لجدول زمني متفق عليه، وقد كانت الصكوك موضوعا للعديد من الابتكارات لتلبية الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للمنتجات المالية الإسلامية، منها " الصكوك الخضراء" وهي نوع جديد من التمويل الإسلامي يتعلق بمشاريع مرتبطة بتغير المناخ والبيئة، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على هته الأداة وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الصكوك الخضراء.

المطلب الثاني: أنواع الصكوك الخضراء ومبادئها.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الصكوك الخضراء.

المطلب الأول: ماهية الصكوك الخضراء

يتمتع التمويل الإسلامي الأخضر بإمكانات من شأنها أن تسد الفجوة المالية المطلوبة لتحقيق أجندة أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، فهو يعتبر بديلا هاما لمصادر التمويل التقليدية للاستثمارات الخضراء، حيث تسهم أدواته المبتكرة كالصكوك الخضراء بشكل كبير في تحقيق اقتصاد مستدام عن طريق تمويل مشاريع صديقة للبيئة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتعتبر الصكوك الإسلامية أحد أهم مصادر تمويل المشروعات كونها توفر الإطار الشرعي للكثير من العملاء الذين يرغبون في الحصول على تمويل يجنبهم المعاملات الربوية، بالإضافة إلى اشتمالها على العديد من المزايا، كما أن لها أنواعا كثيرة منها الصكوك الخضراء التي ابتكرت لتكون البديل الإسلامي للسندات الخضراء في النظام المالي التقليدي.

الفرع الأول: نشأة الصكوك الخضراء وتطورها

يعود سبب ظهور ونشأة الصكوك الإسلامية إلى حاجة المجتمع الإسلامي إلى مصادر تمويلية مستمدة من الشريعة الإسلامية بديلاً عن السندات المقترنة بالفوائد الثابتة، حيث بدأ بعض الباحثين بطرح بدائل كـ" سندات المقارضة " وهو اصطلاح جديد طرح لأول مرة عام1977 م،[1] وقد أقر مجلس الفقه الإسلامي مشروعيتها وأصدر ضوابطها في دورة مؤتمره الرابع بجدة في جمادى الآخرة 1408 هـ (الموافق لعام 1988)، وتعرف صكوك المقارضة بأنها: " عبارة عن أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال

[1] راضية لسود، **الصكوك الإسلامية الخضراء نموذج واعد للتمويل الإسلامي –عرض لبعض التجارب الدولية–**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد رقم 06 العدد رقم 10، المركز الجامعي نور البشير البيض الجزائر، جوان 2020، ص 282.

القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية يمثل مجموعها رأس المال، ويكتب في هذه الصكوك أسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة ".[1]

وفي عام 1983 م صدر في تركيا نوع جديد من الصكوك الإسلامية وهي" سندات المشاركة "وقد كانت مخصصة لتمويل بناء جسر البوسفور الثاني،[2] وهكذا بدأت الأنواع الأخرى للصكوك الإسلامية بالظهور في العديد من الدول الاسلامية كماليزيا التي تعتبر السوق الأولى للصكوك وكان أول ظهور للصكوك فيها عام 1990 م واندونيسيا التي أصدرت صكوكا لبناء محطة طاقة كهربائية في عام 1995 م،[3] وفي نفس السنة ظهرت دراسة تتعلق بصكوك الإجارة وهي أول دراسة من نوعها بعنوان(سندات الإجارة والأعيان المؤجرة) للدكتور" منذر القحف"، وفي دورته الخامسة عشر بمسقط عام 2004 م أصدر مجمع الفقه الإسلامي قرارًا يتضمن ضوابط صكوك الإجارة، وكان المجلس الشرعي في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية قد أصدر معيارا شرعياً مفصلاً عن الصكوك عام 2003 م، وانتشر بعد ذلك التعامل بالصكوك الإسلامية في دول إسلامية أخرى كالبحرين، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، السودان.

ولم يقتصر استخدام الصكوك الإسلامية على مستوى البلاد الإسلامية، بل انتشر إلى بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا وبريطانيا، ففي عام 2008 م قامت الحكومة البريطانية بإصدار صكوك إسلامية لتمويل الموازنة العامة للدولة، وبريطانيا تسعى دوما لأن يكون حي المال والأعمال في عاصمتها لندن مركزا لعمليات التمويل الإسلامي الدولية، لكن إصدار الصكوك اقتصر على الشركات في الدول الغربية، وبذلك تكون الحكومة البريطانية أول حكومة غربية تصدر صكوكاً.[4]

هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن تزايد المخاوف العالمية لتحقيق التنمية المستدامة والصديقة للبيئة أدى إلى زيادة كبيرة في المشاريع الخضراء، وقد عبر البنك الدولي والمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات الدولية الأخرى عن رغبتهم في تحقيق نظام بيئي اقتصادي عالمي أكثر نظافة ومرونة واستدامة، فنجد أنه وفي عام 2008 م ابتكر البنك الدولي مفهوم "السندات الخضراء" التي تمنح المستثمرين طريقة مبتكرة لدعم الطاقة النظيفة والنقل المستدام، وغيرها من المشاريع منخفضة الكربون، ومنذ ذلك الحين أصبحت الأدوات التي تدعم المشروعات الخضراء تسير بخطى سريعة نحو النمو المتزايد.

وكون المالية الاسلامية تتيح فرصة كبيرة لتطوير الأدوات المالية فيمكنها بذلك دعم الطفرة العالمية في المشاريع الخضراء، خاصة أن مبادئها تشترك بدرجة كبيرة مع مفهوم التنمية المستدامة والصديقة للبيئة.

---

[1] أحمد بن محمد الخليل، **الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي**، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، 1424، ص 328.

[2] راضية لسود، مرجع سبق ذكره، ص 283.

[3] محمد اسماعيل اسماعيل أحمد، **الصكوك الخضراء**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد رقم 58، الجزء رقم 2، جامعة القاهرة– مصر، نوفمبر 2020، ص 218.

[4] راضية لسود، مرجع سبق ذكره، ص 283.

وفي عام 2010 ، أنشأت الحكومة الماليزية صندوقا بقيمة مليار دولار للقروض المخصصة تحديدا لمشاريع التكنولوجيا الخضراء، تم توجيه جزء كبير من هذه الأموال عبر مؤسسات مالية إسلامية مهيمنة في البلاد،[1]

في عام 2016، وبعد الاهتمام القوي من قبل السلطات الماليزية والنجاح الذي حققته صناعة توليد الطاقة الشمسية، ظهرت فرصة فريدة للنهوض وتطوير كل من التمويل الأخضر والتمويل الإسلامي، من خلال الجمع بينهما في منتج مالي إسلامي جديد سمي " الصكوك الخضراء"، وبعد مناقشات مع مدير البنك الدولي الذي تحسر على عدم وجود استثمارات صديقة للبيئة في جنوب شرق آسيا، عقد اجتماع مشترك مع المنظمين الماليزيين وهم بنك "Negara Malaysia" (البنك المركزي) وهيئة الأوراق المالية في ماليزيا (منظم أسواق رأس المال) لمناقشة إمكانية ابتكار فئة أصول جديدة، تؤمن دخل ثابت وتكون صديق للبيئة وبمعنى أدق صكوكا خضراء، كإصدار متوافق مع الشريعة ويكون بديلا للسند الأخضر.

وفي جانفي 2017 تم إنشاء مجموعة عمل فنية (TWG)، تضم أعضاء من بنك نيجارا الماليزي (BNM) وهيئة الأوراق المال الماليزية (SC) والبنك الدولي الذي قدم الدعم الفني وخبرته في هيكلة وعملية إصدار السند الأخضر، ورتبت مجموعة العمل (TWG) سلسلة من الندوات والموائدة المستديرة حيث قامت بمناقشة الموضوع مع عدد من المشاركين في السوق المالية – البنوك الاستثمارية والمؤسسات الاستثمارية ووكالات التصنيف والمُصدرون المحتملون– لتقديم مفهوم لـ "الصكوك الخضراء".

وفي جويلية 2017 أثمرت الجهود الماليزية المبذولة على ميلاد أول صك أخضر أصدر من قبل شركة (Tadau Energy) لتمويل محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية. [2]

الفرع الثاني: مفهوم الصكوك الخضراء ومزاياها

1_ مفهوم الصكوك الخضراء: قبل التطرق لمفهوم الصكوك الخضراء لا بد لنا من التعرف على السندات الخضراء التي تعتبر البديل الاسلامي لها.

السند الأخضر هو: " صك استدانة يصدر لتعبئة أموال خصيصا لمساندة مشروعات متصلة بالمناخ أوالبيئة"،[3] فهو إذن أداة دين مبتكرة ذات دخل ثابت، مخصصة لتمويل المشروعات المتعلقة بالتنمية المستدامة والمناخ، وهي بذلك خيار تمويلي جديد متاح أمام القطاع العام والخاص.

تتشابه السندات الخضراء مع السندات التقليدية في الكثير من العناصر مثل التصنيف والتسعير وعملية التنفيذ، وتختلف عنها اختلافا جوهريا في استخدام الأصل وعائداته فهي تخصص للمشاريع منخفضة الكربون

[1] أمال رحمان، عائشة سلمة كيحلي، عقبة عبد اللاوي، **الصكوك الخضراء كخيار لتمويل الاستثمار في الطاقات المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، الجزائر، 2020، ص 394.

[2]World Bank Group inclusive growth and sustainable finance Hub in malaysia, **Pioneering the Green Sukuk: Three Years On**, THE MALAYSIA DEVELOPMENT EXPERIENCE SERIES, OCTOBER 2020,P 29.

[3] البنك الدولي، **ماهي السندات الخضراء**، منشور على الموقع: https://www.documents.worldbank.org–ARABIC–Green–Bonds.

والصديقة للبيئة والمناخ، كما أنها تتطلب معلومات إضافية عن البيئة، فهي عملية إصدار لنوع معين من المشاريع.[1]

الصكوك الخضراء هي: " الأداة المالية التي تصدرها الحكومات أوالقطاع الخاص أوالمصارف التجارية أومؤسسات التمويل الدولية، وحصيلة هذه الصكوك الخضراء تذهب فقط لمساندة مشاريع محددة تستوفي معايير محددة مسبقا للتنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية. [2]

أي أنها " سندات تأخذ في الإعتبار المعايير البيئية وتخضع لأحكام الشريعة الإسلامية ".[3] فالصكوك الخضراء هي " الأوراق المالية الاسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتوجه نحو الاستثمارات الخضراء والمشاريع الصديقة للبيئة المسؤولة اجتماعيا في إطار التنمية المستدامة ".[4]

ومن الدوافع التي أدت إلى التوجه نحو الصكوك الخضراء نجد:

- تزايد عدد المستثمرين المهتمين بالاستثمارات المستدامة بيئيا.
- النمو الكبير الذي شهدته الأسواق العالمية وبخاصة سوق الصكوك.
- إحجام المصارف عن تمويل مشاريع البنية التحتية بسبب صرامة متطلبات رأس المال.
- النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة وتركيزها على تدعيم مبادئ وأسس الاقتصاد الأخضر وتعزيز التنمية المستدامة كمؤتمر ستوكهولم سنة 1972 بالسويد،مؤتمر حماية البيئة "كيوتو"اليابان سنة 1997، قمة حماية البيئة بجوهانسبورغ أوقمة التنمية المستدامة جنوب إفريقيا سنة 2002، مؤتمر" كوبنهاغن"الدانمارك سنة 2009، مؤتمر حماية البيئة ريو 20 +، البرازيل 2012، مؤتمر الدوحة، قطر، ديسمبر 2012. [5]

2_ مزايا الصكوك الخضراء:

تقدم الصكوك الخضراء الإسلامية العديد من المزايا نذكر منها مايلي:

- عقد الصكوك الخضراء من شأنه أن يسمح للمستثمرين الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، مع ارتفاع عدد السكان وتضاؤل الوقود الأحفوري، فاحتياطات الطاقة المتجددة تستعد لتصبح متزايدة الربح والأهمية.
- الصكوك الخضراء تمنح للمستثمرين التنوع في المحفظة الاستثمارية والتحوط ضد المناخ.

---

[1] فاطمة بكدي، خبازي فاطمة الزهراء، **السندات الخضراء كأداة تمويلية للانخراط المبكر في تمويل المشاريع الاستثمارية النظيفة – دراسة حالة السندات الخضراء بالصين** –، مجلة الابداع، المجلد رقم 10، العدد رقم 01، الجزائر، 2020، ص 309.

[2] سارة عزايزية، **الصكوك الخضراء كآلية لدعم تمويل الاستثمارات المسؤولة بيئيا – دراسة تحليلية للتوجه العالمي**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد رقم 11، العدد رقم 02، جامعة الأغواط، 2020، ص 3.

[3] رشيد علاب، الطاهر جليط، حمزة طيبي، **دور الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل مشاريع مستدامة**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 1، الجزائر، أفريل 2018، ص 56.

[4] كمال رزيق، إبراهيم شيخ التهامي، **أهمية الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات المستدامة – الصكوك الاسلامية الخضراء انموذجا –**، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد رقم 10، العدد رقم 01،الجزائر، 2019، ص 110.

[5] مبطوش العلجة، بوجنان خالدية، **دراسة قياسية لتعزيز التنمية المستدامة عن طريق التمويل بالصكوك الخضراء – التجربة الماليزية نموذجا – ،** المؤتمر الدولي الثاني حول: الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة – تجارب ومقاربات، تركيا، أكتوبر 2019، ص 06.

- يساهم الاستثمار في مجال الصكوك الخضراء خاصة في مجال الطاقة المتجددة في التقليل من مخاطر انهيار أسعار البترول وتقلباتها.
- توفر الصكوك الخضراء الأرضية للاستثمار الأخضر الأخلاقي لما لها من القدرة على الجمع بين الاستثمار المربح والاستثمار الأخلاقي كعدم الاستثمار في الصناعات المحرمة. [1]
- توفير درجة عالية من الثقة في أموال المستثمرين، حيث أن أموالهم ستستخدم لأغراض واضحة وأصول معلومة والتزامها بإطار الشريعة الإسلامية.
- تجذب الصكوك الخضراء المستثمرين الذين يولون اهتماما خاصا بالبيئة لأنها تستوفي المعايير وتوفر التمويل لمشاريع التنمية المستدامة.[2]
- تعتبر جاذبة للمستثمرين التقليديين أيضا إذا كانت تدر عوائد تقليدية معقولة ومتماشية مع المخاطر ومسوقة بالشكل اللائق.
- القدرة على تقليص الفارق بين السوق المالي التقليدي والإسلامي المعاصر.[3]

الفرع الثالث: مجالات استخدام الصكوك الخضراء [4]

يمكن اعتبار مشروع ما بأنه أخضر عندما ينتمي لإحدى فئات المشاريع الخضراء المعترف بها من طرف مبادئ الصكوك الخضراء، ويتم تعريف المشاريع الخضراء بكونها مشاريع ذات منافع بيئية واضحة وقابلة للتقييم وتشمل فئات المشاريع الخضراء المؤهلة، على سبيل المثال لا الحصر نذكر:

- الطاقة المتجددة (بما في ذلك الإنتاج والنقل والأجهزة والمنتجات).
- كفاءة الطاقة (مثل المباني الجديدة والمتجددة، تخزين الطاقة، التدفئة، الشبكات الذكية، الأجهزة والمنتجات).
- منع التلوث والسيطرة عليه(بما في ذلك الحد من انبعاثات الهواء، ومراقبة غازات الاحتباس الحراري، ومعالجة التربة، والحد من النفايات، وإعادة تدوير النفايات والانبعاثات الناتجة عن الطاقة).
- الإدارة المستدامة بيئيا للموارد الطبيعية الحية واستخدام الأراضي(بما في ذلك الزراعة المستدامة بيئيا، تربية الحيوانات المستدامة بيئيا، مدخلات المزارع الذكية للمناخ مثل حماية المحاصيل البيولوجية أوالري بالتنقيط، تربية الأحياء المائية).
- الغابات المستدامة بيئيا (بما في ذلك التشجير، والحفاظ على المناظر الطبيعية أواستعادتها).
- حفظ التنوع البيولوجي الأرضي والمائي(بما في ذلك حماية البيئات الساحلية والبحرية ومستجمعات المياه).

---

[1] جودي ليلى، **دور التمويل الاسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018، ص ص 192،193.

[2] مبطوش العلجة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[3] كمال رزيق وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص 111.

[4] أمال رحمان، مرجع سبق ذكره، ص 396.

- النقل النظيف– مستدام– (مثل الكهربائي، الهجين والعمومي والسكك الحديدية والنقل غير الميكانيكي ومتعدد الوسائط والبنية التحتية لمركبات الطاقة النظيفة والحد من الانبعاثات الضارة).
- الإدارة المستدامة للمياه ومياه الصرف الصحي(بما في ذلك البنية التحتية المستدامة لمياه الشرب النظيفة و/أوالصالحة للشرب، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وشبكات الصرف الصحي الحضرية المستدامة).
- التكيف مع تغير المناخ(بما في ذلك نظم دعم المعلومات، مثل نظم مراقبة المناخ والإنذار المبكر).
- اقتصاد فعال بيئيا أودائري، يتبنى منتجات وتكنولوجيات وعمليات إنتاج(مثل تطوير وإدخال منتجات مستدامة بيئيا، مع ملصق بيئي أوشهادة بيئية، تغليف وتوزيع فعالين للموارد).
- المباني الخضراء التي تفي بالمعايير أوالشهادات الإقليمية أوالوطنية أوالمعترف بها دوليا.[1]

المطلب الثاني: أنواع الصكوك الخضراء ومبادئها

سنتناول في هذا المطلب مختلف أنواع الصكوك الخضراء وكذا المبادئ التي توجه عملية اصدارها.

الفرع الأول: أنواع الصكوك الخضراء:

يمكن إصدار صكوك إسلامية لتمويل القطاع الزراعي (الاستثمار في الأرض) وهي صكوك المزارعة أوالمغارسة أوالمساقاة من قبل القطاع الخاص أوالعام الخيري بهدف تعبئة الموارد المالية اللازمة، ثم توجيهها نحوالاستثمار في القطاع الزراعي وتكون زراعة مستدامة تراعي المعايير البيئية، بالاضافة إلى صكوك الاستصناع والإجارة والتي توجه إلى تمويل يراعي حماية البيئة وفيمايلي عرض لهذه الأنواع:

1- **صكوك المغارسة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم اصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس الأشجار، وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس المغارسة مما يحافظ على استدامة البيئة وحمايتها، يصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس، وتكون على النحو التالي: مصدر الصكوك هومالك أرض صالحة لغرس الأشجار والمكتتبون هم المغارسون في عقد المغارسة وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف غرس الشجر، وقد يكون المصدر هو المغارس صاحب العمل والمكتتبون هم أصحاب الأرض المستثمرون، ويستحق حامل الصك الحصة المتفق عليها من الأرض والشجر.[2]

2- **صكوك المساقاة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم اصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والانفاق عليها ورعايتها، ويصبح لحامل الصك الحصة في الثمر وفق ما حدده العقد، وتكون على النحو التالي: المصدر لتلك الصكوك هومالك الأرض أومالك منافعها التي فيها الشجر، والمكتتبون فيها هم المساقون في عقد المساقاة وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف العناية بالشجر، وقد يكون المصدر هوالمساقي صاحب العمل، والمكتتبون هم أصحاب الأرض المستثمرون الذين سقيت الأرض بحصيلة اكتتباهم، ويستحق

[1] أمال رحمان، نفس المرجع السابق، ص 396.

[2] جودي ليلى، مرجع سبق ذكره، ص ص 193، 194.

حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأشجار، مثل هته المشاريع تؤدي إلى ازدهار قطاع الزراعة مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

3- **صكوك المزارعة:** هي وثائق تصدر متساوية القيمة يتم اصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع مزارعة (زراعة الأرض)، ويصبح لحامل الصك حصة في المحصول وفق العقد، وتكون على النحوالتالي: المصدر لتلك الصكوك هومالك الارض أومالك منافعها والمكتتبون هم المزارعون في عقد المزارعة لأصحاب العمل وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة الزراعة، وقد يكون المصدر هوالمزارع صاحب العمل، والمكتتبون أصحاب الأرض هم المستثمرون، ويملك حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأرض.

4 – **صكوك الاستصناع:** هي وثائق متساوية القيمة يتم اصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة معينة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك ويمكن استخدامها في كافة الصناعات التي تحترم المواصفات والمقاييس البيئية.

5 – **صكوك الإجارة:** هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أومنافع أوخدمات في مشروع استثماري معين يدر دخلا، والغرض منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإدارة الى صكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية، ويمكن الاستفادة من صكوك الإجارة بكافة أنواعها في تمويل النقل المستدام غير ملوث للبيئة ويمكن تأجير آلات أومعدات صديقة للبيئة باستخدام صكوك الأعيان المؤجرة، ما دام يمكن تحديد العين المؤجرة تحديدا لا يدع مجالا للنزاع أوالخصومة، ما دامت العين تتوافر فيها الشروط الشرعية، وان تدر عائدا هوالأجر. [1]

كما توجد أنواع أخرى للصكوك نذكر منها:

– **صكوك المشاركة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أودعم مشروع قائم أوتمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أوأصول النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك على أساس الشراكة، وذلك بتعيين أحد الشركاء لإدارتها أوغيرهم بصيغة الوكالة بالاستثمار.

– **صكوك المرابحة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة بالمرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك.

– **صكوك السلم:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأسمال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك.

[1] جودي ليلى، نفس المرجع السابق، ص ص 193،194.

– **صكوك الوكالة بالاستثمار:** وهي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أوأنشطة تدار على أساس الوكالة بالإستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها. [1]

الفرع الثاني: مبادئ الصكوك الخضراء [2]

تم وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية من قبل مجموعة من شركات التأمين والمصدرين والمستثمرين والبنوك الاستثمارية سنة2014، وهي تحت رقابة الرابطة الدولية لسوق المال، قد تم تحديث هذه المبادئ عام 2018، وهي وسيلة لتقديم التوجيه لكل من المصدرين والمستثمرين لفهم ما هومتوقع، وتمت مراجعة هذه المبادئ باستشارة كل من:

– مركز البحوث المناخية والبيئية الدولية أحد أكبر مقدمي المراجعة الخارجية لإصدار هذا النوع من السندات.

– مبادرة سندات المناخ.

– أكبر البنوك ومديري الأصول في العالم.

– الشركات الخاصة مثل شركات الاستثمارية البيئية أومراجعي الحسابات الكبار.

تتكون هذه المبادئ من أربعة مكونات هي:

1– **معايير استخدام العائدات:** استخدام العائدات لتمويل أوإعادة تمويل المشروعات الخضراء أولدعم البحث والتطوير (التطوير الأخضر)، وتحدد مبادئ الصكوك صراحة الفئات المؤهلة التي يمكن في ظلها دمج المشروعات في خانة اللون الأخضر، بحيث تكون هذه المشاريع واضحة الفوائد البيئية وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل التخفيف من تغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية ومنع التلوث ومكافحته.

2– **عملية تقييم المشروع واختياره:** على مصدري الصكوك الخضراء التواصل بشفافية ووضوح ونزاهة مع المستثمرين لتحقيق أهداف الاستدامة.

3– **إدارة العائدات:** يضاف صافي عائدات الصكوك إلى حساب فرعي، وتتم عملية إدارة العائدات من طرف مدقق حسابات أوأي طرف آخر للتحقق من طريقة التتبع الداخلية وتخصيص عائدات الصكوك الخضراء (المراجعة الخارجية).

4– **التقارير أوالإبلاغ عن الاستخدام الفعلي للأموال:** يتعين على المصدر الإبلاغ عن تخصيص واستخدام العائدات للمشروعات الخضراء المؤهلة، وتحدد قائمة المشاريع التي تم دعمها بعائدات الصكوك، وكذلك وصف موجز لتلك المشاريع والمبالغ المخصصة لها وتأثيرها المتوقع، ويتم الإبلاغ عادة في تقرير سنوي عن طريق النشرات الإخبارية أوتحديثات الموقع أوالتقارير المالية المرفوعة عن الاستثمارات المحددة التي يتم

[1] إلياس حناش وجبار بوكثير، سهام بوداب، **الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل التنمية الاقتصادية – عرض التجربة الماليزية** –، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة، عدد خاص،المجلد رقم01،الجزائر، أفريل 2018، ص 286.

[2] فاطمة بكدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 309، 310.

الحصول عليها من عائدات السندات (الصكوك)، حيث يمكن للمصدر تحديد قائمة المشاريع الخضراء، وتقديم وصف موجز للمشاريع وتحديد المخصصات الخاصة بكل منها.

لتحقيق المزيد من الشفافية والنزاهة في سوق هذا النوع من الصكوك عملت عدة دول ومؤسسات بشكل جماعي وبشكل مستقل على تطوير معاييرها التي تحدد أفضل الممارسات لإصدار السندات والصكوك الخضراء، وعمدت بعض الدول على تنظيم قواعد محلية خاصة بها مثل الهند والصين (وضع البنك المركزي معايير خاصة للسوق الصينية تختلف عن المعايير الدولية). [1]

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الصكوك الخضراء

تعتبر الصكوك الخضراء أداة مالية اسلامية حديثة نسبيا، فعلى الرغم من أن التوقعات المستقبلية لها واضحة بسبب الحاجة المتزايدة إلى تمويل المشاريع الخضراء إلا أنها لا تزال تواجه عديد التحديات منها:

- نقص الوعي بمزايا الصكوك الخضراء والمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية ذات العلاقة، حيث يمثل عدم معرفة المعايير الدولية القائمة إضافة إلى عدم فهم الفوائد المحتملة لسوق الصكوك الخضراء عقبة هامة عند عدد من الدول؛
- عدم وجود مبادئ توجيهية محلية، فيمكن أن تختلف التحديات البيئية من دولة إلى أخرى، لذلك يمكن استخدام سياسة الحوافز لدعم سوق الصكوك الخضراء المحلي؛
- تكاليف متطلبات الصكوك الخضراء وتكاليف مراقبة جهة استخدامها مكلفة نوعاما، إضافة إلى ارتفاع تكاليف إدارة متطلبات الافصاح؛
- عدم توفر تصنيفات ومؤشرات وقوائم للصكوك الخضراء، والتي تساعد على تقييم التوافق بين الصكوك الخضراء مع المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية، إضافة لتوجيه المستثمرين للاستثمار في الصكوك الخضراء التي تلبي احتياجاتهم؛
- نقص الصكوك الخضراء المطروحة وذلك رغم توفر المستثمرين، وهذا يعكس نقص المشاريع خضراء قابلة للتمويل في بعض الاسواق والتي يمكن تمويلها أوإعادة تمويلها من خلال الصكوك الخضراء؛
- صعوبة نفاذ المستثمرين الدوليين إلى الأسواق المحلية بسبب التعاريف الخاصة بها ومتطلبات الافصاح التي تختلف من سوق إلى آخر وعدم وجود حماية من المخاطر؛
- عدم توفر المستثمرين المحليين بحيث يتم شراء الصكوك الخضراء في بعض الاسواق في الغالب من قبل المستثمرين أجانب بسبب ضوابط رأس المال أوالحواجز التعريفية. [2]
- ان الحاجة لزيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية في كل من البلدان المتقدمة والنامية أصبحت واضحة وفي تزايد مستمر، وفي الوقت نفسه فقد ادى الشعور بالقلق لدى الجمهور العام بشأن التغيرات

[1] فاطمة بكدي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 309، 310.

[2] اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، **أسواق رأس المال الخضراء**، مجلة أخبار الإتحاد، الإمارات العربية المتحدة، جانفي 2017، ص 5.

المناخية والتأثير الضار الناجم عن زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة أيضا إلى النظر إلى تحسين البنية التحتية على نحو مستدام بيئيا باعتباره أولوية، لكن احجام البنوك التي تعتبر هي الممول التقليدي للديون لمشاريع البنية التحتية بسبب التغيرات التشريعية والإجرائية التي قللت من رغبتها في المخاطر الطويلة الأجل، وهذا يفتح تحديا أمام المستثمرين في الأسواق المالية عامة ومستثمري الصكوك الخضراء خاصة ليحلوا محل البنوك كممول لمشاريع البنية التحتية.[1]

[1] بالتصرف بناء على ليلى جودي، مرجع سبق ذكره، ص 191.

المبحث الثالث: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل أبعاد التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إنطلاقا من تكامل أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية إلى تحقيق الرفاه الإجتماعي وزيادة المداخيل والقضاء على الفقر دون الإضرار بالبيئة، بتقديم أنماط إنتاجية وإستهلاكية أكثر إستدامة وذلك من خلال تنمية صناعية وزراعية مستدامة ويتطلب تحقيق هذه الأبعاد للتنمية المستدامة توفير العديد من الوسائل المادية والبشرية.

لقد حققت الصناعة المالية الإسلامية نجاعة بالنظر إلى مابلغته من نجاحات بما تطرحه من أدوات مالية إسلامية شرعية، تحقق الأمان للمؤسسات والمستثمرين على حد السواء ولها قدرة كبيرة على القيام بأدوار مهمة في الإقتصاد، والصكوك الخضراء أحد هته المنتجات المالية الإسلامية الأخلاقية الجديدة والمتميزة، فهي تعمل على جمع الإدخار واستخدامه في برامج التنمية المستدامة على وجه الخصوص، حيث توفر قنوات جديدة للإستثمار، وتمول المشاريع التنموية الحقيقية، فضلا على الإستثمار الإجتماعي إذ تهتم بالإستثمارات المسؤولة إجتماعيا، وتمول كذلك مختلف المشاريع البيئية، وذلك بغية الحصول على العائد بعيدا عن معدلات الفائدة التقليدي، فهي بذلك تلعب دورا فعالا في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال توفير التمويل اللازم لمختلف المشاريع التنموية وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

المطلب الثاني: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

المطلب الثالث: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد البيئي للتنمية المستدامة

المطلب الأول: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

تتجلى مساهمة الصكوك الخضراء في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة من خلال توفير هذه الأخيرة التمويلات الضرورية لمختلف القطاعات الإقتصادية، الزراعية منها والصناعية والعقارات ومشاريع النفع العام وغيرها وتتمثل هذه المساهمة في مايلي:

1-الإستثمار في مشاريع ذات النفع العام

يمكن للحكومات إصدار صكوك إسلامية خضراء ." صكوك الإجارة الخضراء مثلا " لتمويل مشاريع ذات النفع العام التي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة، كتمويل بناء الجسور والمطارات والسدود وسائر مشاريع البنى التحتية، حيث تكون الحكومة هي المستأجر من أصحاب هذه الصكوك الذين هم بمثابة ملاك هذه الأعيان المؤجرة للدولة ثم تقوم الحكومة بصفتها مستأجرة لتلك المشاريع بإستخدامها والإنتفاع بها بمقابل معلوم.[1]

كما يمكن الإستثمار في مشاريع النفع العام من خلال إصدار الصكوك الخضراء عن طريق إقامة مشاريع سكنية على أراضي الدولة، يراعى فيها عنصر الإستدامة والعمارة الخضراء، وفي هذا المجال يمكن

[1] كمال رزيق، مرجع سبق ذكره، ص 113.

للدولة أن تقوم باعتبارها مضاربا مشتركا بدراسة جدوى لمشروع الإسكان المراد إقامته على أراضيها حيث تقدر قيمة الأرض، تكاليف البناء، ثم يعلن عن مشروع إستثماري سكني وتقوم بإصدار صكوك مضاربة خضراء متساوية القيمة لتمويله.

حيث تقوم الدولة بالعمل والإشراف على المشروع كمضارب بنسبة شائعة من الأرباح يعلن عنها في نشرة الإصدار، وبعد الإنتهاء وتحقيق الأرباح توزع هذه الأخيرة حسب نسبة الصكوك ونص الإتفاق المشار إليه في نشرة الإصدار وبذلك تحقق الدولة كمضارب مشترك ومشارك في رأس مال المشروع ربحا يعود عليها ويشجع أصحاب رؤوس الأموال على إستثمار أموالهم عن طريق المضاربة في الصكوك الخضراء.

2-إقامة مشاريع صناعية أوزراعية:

بالنسبة للمشاريع الصناعية فإن الدولة تقوم بدراسة جدوى لهذه المشاريع من خلال الإهتمام بالإقتصاد الأخضر وتحدد المبلغ اللازم ثم تعلن عن هذه المشاريع، تصدر صكوك خضراء متساوية القيمة يكون مجموعها يساوي المبلغ المطلوب، فإذا تم بيع جميع هذه الصكوك الخضراء يكون دور الدولة هنا مضاربا، ويشارك في الربح بنسبة شائعة معروفة في نشرة الإصدار وفي حالة ما إذا بقي من الصكوك شيء ما تأخذه الدولة وتصبح بذلك شريكا ومضاربا، والمال الذي تم جمعه من الصكوك يقيم به المشروع.[1]

أما بالنسبة للزراعة فهي ترتبط بشكل وثيق بالبيئة وما تحتويها من الموارد الطبيعية، ولأن الضغوطات التي يمارسها الانسان على الموارد الطبيعية تتزايد نتيجة لزيادة حاجته للغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى، فالزراعة المستدامة تسعى لانتاج غذاء صحي وكافي للأجيال الحالية والمسقبلية دون الضرر بالموارد الطبيعية.[2]

أي تحقيق الأمن الغذائي المستدام الذي يهدف للإستخدام الأمثل للموارد المحلية وتقليل التبعية الغذائية الخارجية مع الحفاظ على التوازن البيئي، وضمان الغذاء بالكميات والنوعيات الكافية لجميع أفراد المجتمع بما يتناسب مع دخولهم بصورة مستمرة ومستدامة، ويمكن الإعتماد على الصكوك الخضراء لتعزيز الأمن الغذائي المستدام من خلال استخدام عقود المزارعة، المغارسة والمساقاة وصكوكها فهي أفضل الأدوات لتشجيع الزراعة وخصوصا صغار الفلاحين، عن طريق المشاركة بالبذور والشتلات والأرض بين طرفين أوأكثر سواء أفرادا مع بعضهم البعض أو أفرادا مع البنك الإسلامي.[3]

3-الإستثمار في الأبنية الخضراء:

تعد القطاعات العمرانية أحد المستهلكين الأساسيين للموارد الطبيعية كالأرض والمواد والمياه، وتبقى مشكلة هدر الطاقة والمياه من أبرز المشكلات الإقتصادية للمباني بسبب إستمراريتها وديمومتها طول فترة تشغيل المبنى، ولهذا ظهرت مفاهيم جديدة في البناء تسمى "التصميم المستدام والعمارة الخضراء المستدامة "

[1] كمال رزيق و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 113، 114.

[2] سارة عزايزية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[3] خديجة عرقوب فريد كورتل، دور **أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة سكيكدة، بدون سنة نشر، ص 255.

والتي تعكس الإهتمام المتنامي بالقطاعات العمرانية لخدمة قضايا التنمية الإقتصادية المستدامة في ظل خفض إستغلال الطاقة والإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والإعتماد على الطاقات المتجددة، وبالتالي الصكوك الخضراء قادرة على حشد الأموال لتلبية مختلف إحتياجات المستثمرين في مجال تعمير مباني خضراء وتستخدم المواد الصديقة للبيئة والأقل إضرارا بها والأقل استغلالا للطاقة والمياه.

حيث يتم الإستثمار في هذا النوع عن طريق الإكتتاب في صكوك خضراء موجهة للعمارة الخضراء التي تحافظ على المياه في ظل محدوديتها وتقلل من إستهلاك الطاقة الكهربائية رغم زيادة الطلب عليها ويشجع ذلك آليا على التحول لتحقيق إستدامة ونمو إقتصادي.[1]

تشمل عملية تصميم المباني الخضراء أسلوبا يحترم البيئة ويقلل من استهلاك الطاقة والمواد والموارد ويقلل تأثيرات الإنشاء والاستعمال على البيئة، ويكون استهلاك الموارد خاصة الطاقة والمياه في هذه المباني أقل بكثير من مثيلاتها التقليدية وهوما يعمل على تخفيف استهلاك الطاقة وتقليل التلوث البيئي الناتج عنها.[2]

المطلب الثاني: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

يهتم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بتنمية قدرات أفراد المجتمع من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم والحد من الفقر وعدالة التوزيع مما يجعل الأفراد مستعدين للعمل الجماعي وكذا يجعلهم مجتمعا متماسكا، مما يزيد عقلانية استخدامهم لمواردهم وتحسين نوعية حياتهم.

إن على التمويل الإسلامي الانتقال إلى حالة متقدمة من الابتكار والتجديد وعدم الاكتفاء بإيجاد أدوات تمويل بديلة لتلك الموجودة في التمويل التقليدي، لذلك فإن إصدار صكوك خضراء ذات طابع اجتماعي سيعمل على خلق بيئة استثمارية تحقق هدف اجتماعي وتعمل على تحقيق تنمية للمجتمع، تخفف من الأعباء المعيشية لأفراده.

تعتبر الصكوك الخضراء أداة لتطوير صكوك الإستثمار المسؤول إجتماعيا وتعرف هذه الأخيرة بأنها " المنتج المتسم بالأخلاقية والملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ويحمل رسالة مفادها أن المال له وظيفة اقتصادية واجتماعية تعمل على خدمة المجتمع وتحقيق التنمية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق أصحاب الملكية لهذا المال في تحقيق عائد يتوافق مع طموحاتهم في الاستثمار".

حيث يمكنها من تلبية الإحتياجات المتزايدة للمشاريع الخضراء على الصعيد العالمي، من خلال جذب المستثمرين الحريصين على الإستثمار في المشاريع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمستثمرين التقليديين الذين يسعون إلى الإستثمار في مشاريع أخلاقية ومسؤولة إجتماعيا مثل مشاريع إدارة النفايات، الطاقة المتجددة، فإصدار صكوك المسؤولية الاجتماعية أوالصكوك الخضراء سيعمل على خلق بيئة استثمارية ذات طابع اجتماعي، تعمل على تحقيق تنمية للمجتمع وتخفف من الأعباء المعيشية لأفراده، مما يسمح له أن

[1] لحسين عبد القادر، السندات **الخضراء كأدات لتمويل ودعم الانتقال الى الاقتصاد الاخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المالية والأسواق، المجلدرقم 4، العدد رقم 8، الجزائر،2018، ص 275.

[2] سارة عزايزية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

يدخل مجال الاستثمار في هذا النوع من الصكوك بكل ثقة، فوجود مثل هذه البيئة السليمة يحقق لها وبكل تأكيد فرص تحقيق عائد أفضل تنتظره من استثماراتها.

وأمام هذا الهدف الاجتماعي، لابد من وضع استراتيجية تسويقية جريئة تكون مهمتها التركيز على التعريف بهذا المنتج المتسم بالأخلاقية والملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ويحمل رسالة مفادها أن المال له وظيفة اقتصادية واجتماعية تعمل على خدمة المجتمع وتحقيق التنمية، مع مراعاة حقوق أصحاب الملكية لهذا المال في تحقيق عائد يتوافق مع طموحاتهم في الاستثمار. [1]

وبما أن الدين الإسلامي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تؤدي إلى الرفاه الإجتماعي كالأخلاق والمساواة وتسعى إلى تحقيق العدالة الإجتماعية، والرفاه الإقتصادي للمجتمع وتشجيع النشاط الإقتصادي المستدام بمنطق مشابه للإستثمار المسؤول إجتماعيا والذي يشار إليه أحيانا بـ " مستدام"، "واعي إجتماعيا "، " الأخضر " أو" الإستثمار الأخلاقي "، حيث تعتبر التنمية المستدامة عاملا مشتركا بين التمويل عن طريق إصدار الصكوك وبين الإستثمار المسؤول إجتماعيا.

تجمع هذه الصكوك بين قطاعي التعليم والتمويل الاسلامي إلى جانب الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا، ويتاح لحملة الصكوك تحويل استثماراتهم في الصكوك إلى تبرع في أي وقت، ويتم قياس الأثر الاجتماعي لهذا الهيكل باستخدام مجموعة محددة، من مؤشرات الأداء الرئيسية ويعتبر هذا جزءا من الإلتزام الاجتماعي لحملة الصكوك في التعرف على الآثار الاجتماعية الإيجابية.[2]

المطلب الثالث: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد البيئي للتنمية المستدامة

يعتبر التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون(الاقتصاد الأخضر) من أولويات الساعة، يكون ذلك من خلال التحول عالميا نحو استثمارات مسؤولة بيئيا، وتعتبر الصكوك الخضراء من أهم الأدوات التمويلية التي تساهم في تحقيق هذا الهدف.

وتشمل الاستثمارات الخضراء أو الاستثمارات البيئية كل الخطط والمشاريع التي تضعها المؤسسة أوالدولة أو أي شكل من أشكال المنظمات في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية مساندة للبيئة، وبذلك تعد أنجع الوسائل لتنشيط آليات الاقتصاد الاخضر ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، فهي التكييف النوعي طويل الاجل مع متطلبات البيئة الطبيعية، هذا وتشكل المشاريع البيئية محورا أساسيا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، من شأنها تغيير تلك العلاقة العكسية بين تزايد معدلات النمو الاقتصادي وبين نوعية البيئة، وتشتمل الاستثمارات المسؤولة بيئيا على ما يلي:

---

[1] غسان الطالب، **صكوك المسؤولية الإجتماعية**، جريدة الغد، مقال منشور على الموقع: https://ALGHAD.COM، تاريخ الإطلاع: 2021/06/04، 08:45.

[2] أحلام منصور و عبد المجيد قدي، **مدى الإستفادة من الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع الطاقوية في الجزائر**، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 20، العدد 2، الجزائر، 2016، ص133.

1- **النقل المستدام:**

يعمل النقل المستدام على توفير نظام نقل فعال يساهم في النمو الاقتصادي ورفاهية الحياة والاستدامة البيئية فيوفر النقل المستدام الحاجات الاساسية للأفراد والمجتمعات وذلك دون احداث ضرر بالصحة أوالنظام البيئي ومصالح الاجيال القادمة ويعد هوالأقل تلويثا سواء للهواء أوالماء أوالتربة والاقل إصدارا للضجيج، ويحد من الانبعاثات الدفيئة،[1] والنفايات ويقلل من استخدام موارد الطاقات غير المتجددة ويتميز بتكلفة معقولة مثل النقل الجماعي كالحافلات ومترو الأنفاق والترامواي والمركبات الخضراء والسيارات الايكولوجية والهجينة وتشجيع النقل عن طريق الأقدام واستعمال الدراجات.[2]

2- **إدارة المياه:**

ترتبط إدارة المياه بالري وتوفر مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية من خلال جمع مياه الامطار وإعادة استخدامها، وتحلية مياه البحار، وتوليد الطاقة من المياه، وأيضا إعادة استخدام المياه المستخدمة وذلك رغبة في الحفاظ على المخزون المائي، أي تحقيق الأمن المائي المستدام لأن المياه أصبحت قضية بارزة من قضايا التنمية المستدامة، [3] وتعزيز الأمن المائي في سبيل تحقيق تنمية زراعية مستدامة يتطلب الإستثمار في مختلف المشاريع التي من شأنها زيادة مصادر المياه الضرورية للإستهلاك والتي تضمن استمرار تدفق هذه الموارد على فترات زمنية طويلة، ويمكن استخدام الصكوك الإسلامية الخضراء في الإستثمار في هذه المشاريع من خلال الآتي:

- **حفر الآبار:** لاستخراج المياه الجوفية عن طريق تمويل العملية باستخدام الصكوك الإسلامية الخضراء كصكوك المساقاة والمشاركة والمضاربة.
- **بناء السدود:** لأغراض الري والشرب أو لتزويد المصانع بما تحتاجه من موارد مائية أوطاقة، وذلك من خلال الصكوك الخضراء فهي أداة فعالة لجمع الأموال اللازمة لمثل هذه المشاريع الكبيرة الحجم.
- **انشاء محطات تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي :** حيث تتطلب هذه المحطات تجهيزات وتقنيات متطورة ومواد كيميائية لإذابة الأملاح، ومواد معالجة للتخلص من النفايات والبكتيريا والمواد الصلبة العالقة في المياه، ويمكن استخدام الصكوك الخضراء لجمع مبلغ المشروع. [4]

3- **الطاقات المتجددة:** هي طاقات أبدية وصديقة للبيئة وهي تختلف كليا عن الثروة البترولية حيث أن مخلفاتها لا تتسب في تلويث البيئة، ويسهم تطوير هذا القطاع في الحفاظ على خدمات الطاقة أوالتوسع فيها، وتضفي تأثيرات هذه التكنولوجيات فوائد تشمل الحد من الآثار الصحية والبيئية المرتبطة باستخدام الوقود الاحفوري والوقود النووي.[5]

---

[1] سارة عزايزية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] ليلى جودي، مرجع سبق ذكره، ص ص 195، 196.

[3] سارة عزايزية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[4] خديجة عرقوب وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 255.

[5] سارة عزايزية، مرجع سبق ذكره، ص 5

ويمكن أن نعرف الطاقات المتجددة كذلك على أنها الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، بمعنى أنها الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد والتي لا يمكن أن تنفذ، أي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب، وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة، وتوجد عدة أنواع من الطاقات كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة الكتلة الحيوية وغيرها.

والاستثمار في هذا النوع من الطاقات يتطلب أموالا ضخمة تعمل الصكوك الإسلامية الخضراء على حشد الكميات المناسبة لها، كالاكتتاب عن طريق صكوك الاستصناع لصناعة اللوحات الشمسية وتوربينات الهواء، أواستخدام صكوك المرابحة أوالسلم لشرائها، أو تأجيرها أو وقفها في المساجد أوالمستشفيات والمنازل التي تعاني نقصا في الطاقة خصوصا في المناطق الريفية والنائية الفقيرة مما يعزز الحياة والعدالة الاجتماعية. [1]

إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة، يقلل من مخاطر الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة، ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة، عن طريق قيام الدولة بشراء الطاقة من إدارة المشروع بسعر مناسب تراعي فيه قيمة الصكوك الخضراء، ثم تقرر بيعه للجمهور بسعر أقل من هذا الثمن، حيث يمثل الفرق الناجم دعم من الدولة للجمهور، كما يمكن للدولة شراء هذه الصكوك من أصحابها بالنظر إلى قيمة الصك السوقية، وتوزيع الأرباح على حملة الصك بنسبة كل صك ونشره حسب الإصدار ،كما يمكن استعمال رأس مال الصكوك الخضراء لتصليح ألواح الطاقة الشمسية.[2]

4-إدارة المخلفات:

وهي عبارة عن إعادة تدوير المخلفات لإنتاج منتجات أخرى اقل جودة من المنتج الأصلي ومنها على سبيل المثال تدوير الورق، والبلاستيك، المخلفات المعدنية، الزجاج، وكذلك إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي والتخمر اللاهوائي وعملية التخمر بالديدان، ومعالجة النفايات السامة، حيث إن الإدارة الخضراء للمخلفات تعمل على إنشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير وإنتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة.[3]

وتسهم عملية إدارة المخلفات في الحفاظ على الطاقة والموارد الطبيعية مثل المعادن والخامات والطاقة والوقود والتربة والمياه والموارد البيولوجية والغلاف الجوي، عن طريق زيادة إنتاجية الموارد وتقليل إنتاج النفايات والمخلفات وتدويرها.[4]

---

[1] ليلى جودي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[2] كمال رزيق و آخرون، ص 111.

[3] حفاي عبد القادر وشحوم رحمة، **التمويل الإسلامي الأخضر و دوره في خدمة التنمية المستدامة (السندات الاسلامية الخضراء في ماليزيا أنموذجا)**، مجلة دفاتر الإقتصادية، المجلد رقم 10، العدد رقم 02، الجزائر، 2018، ص 342.

[4] سارة عزايزية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

خلاصة الفصل:

ظهر مصطلح التنمية المستدامة للوجود في الفكر التقليدي منذ ثمانينيات القرن الماضي، وأهم دافع لذلك هو المشاكل البيئية التي بدأت تتفاقم نتيجة السلوك اللا مسؤول في إستهلاك الموارد والخوف من نفاذها، وقد بدأت الجهود الدولية في التحرك بعقد المؤتمرات الدولية والندوات واللقاءات من أجل تجسيد هذا المصطلح على أرض الواقع، من خلال توضيح المبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها، وتحديد أهم أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها، وأهم المواضيع والقضايا التي تناولتها وأهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

في حين أن التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي قد سبقت المفهوم التقليدي بقرون مضت بدليل القرآن والسنة، ومنطلقها عقائدي وإيماني وهي أشمل وأدق من المفهوم التقليدي، ركيزتها الأساسية الإنسان وعمارة الأرض في حدود الجانب الروحي والمادي معا للوصول إلى الطمأنينة النفسية والمادية وتحقيق التوازن بينهما وتجسيد هذا التوازن بين الأجيال الحالية ونقله للأجيال اللاحقة.

ومن هنا وفي هذا الإطار نجد أن المالية الإسلامية قطعت شوطا كبيرا نحو العالمية بتزايد مؤسساتها واتساع إمتدادها الجغرافي وأدواتها وهذا يرجع للعديد من العوامل المساعدة على ذلك.

وفي سبيل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وجب الحصول على التمويل المناسب لها، وتبرز أدوات التمويل الاسلامية وبالتحديد الصكوك الخضراء التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة كونها توجه خصيصا لمساندة مشروعات صديقة للبيئة، فهي بديل للسندات الخضراء حيث تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية التي تستبعد الفائدة الثابتة وتشجع على البناء والتعمير والإستثمار الذي هو طريق للتنمية المستدامة.

فالصكوك الخضراء تستخدم لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تمويل هياكل البنى التحتية كالمباني، وكذا القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة وكذا المساهمة في خدمت القطاعات البيئية وكل ذلك يقع ضمن متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي فالصكوك الخضراء لديها القدرة على أداء دور ايجابي جد مهم في تمويل أبعاد التنمية المستدامة الثلاث.

الفصل الثانـــي:

التجربة الماليزية في مساهمة الصكوك الخضـراء في تمويـل التنمية المستدامة

تمهيد:

تعتبر التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة من التجارب الرائدة والناجحة التي يجب الوقوف أمامها بغية الإستفادة منها وتعميمها على دول أخرى، فماليزيا وبالرغم من تعدد الأجناس والأعراق والديانات فيها إلا أنها استطاعت لم شمل جميع أفراد مجتمعها حول سياسة قومية واحدة وهدف واحد، ألا وهوالوصول لمصاف الدول المتقدمة، حيث اهتمت بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وسعت لإقامة اقتصاد متين يضاهي اقتصاد الدول المتقدمة وينافسها بالاعتماد على مواردها وقدراتها الذاتية مع المحافظة على هويتها وثقافتها، كما اهتمت بأفراد المجتمع وبتنمية مواهبهم وإمكانياتهم لتوظيفها لخدمة الاقتصاد والمجتمع مع مراعاة العدالة والمساواة بين مختلف الأعراق، كما حرصت على المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية، كل ذلك في سبيل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة يحتاج لدعم مالي متعدد ومتنوع، فإلى جانب التمويل التقليدي اعتمدت ماليزيا على التمويل الإسلامي لتحقيق نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعد ماليزيا من الدول الرائدة في مجال المالية الإسلامية خصوصا ما تعلق بصناعة الصكوك الإسلامية، فهي تحتل الصدارة في عمليات الإصدار، وقد كانت السباقة في إصدار أول صكوك خضراء استخدمتها كبديل شرعي عن السندات الخضراء في تمويل مشاريعها الاستثمارية المستدامة والمحافظة على البيئة.

وللوقوف على تجربة ماليزيا في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، وفي النهوض بقطاع الصكوك الخضراء للمساهمة في ذلك، سنتناول العناصر التالية:

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في ماليزيا

المبحث الثاني: واقع الصكوك الخضراء في ماليزيا

المبحث الثالث: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة في ماليزيا

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في ماليزيا

ماليزيا هي دولة اتحادية ملكية دستورية تقع في جنوب شرق آسيا مكونة من 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ 329758 كم^2 عاصمتها هي كوالالمبور، في حين أن بورتوجاي هي مقر الحكومة الاتحادية، لغتها الرسمية هي " باهاسا مالايو" ثم يليها اللغة الانجليزية واللغة الصينية والهندية، عملتها هي الرينغيت الماليزي(MYR)، وصل تعداد سكانها إلى أكثر من 32 مليون نسمة سنة 2019، ينقسم البلد إلى قسمين يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، هما شبه الجزيرة الماليزية وبورنيو الماليزية (المعروفة أيضاً باسم ماليزيا الشرقية)، يحد ماليزيا كل من تايلند وإندونيسيا وسنغافورة وسلطنة بروناي، تقع ماليزيا بالقرب من خط الاستواء ولها مناخ مداري، في السابق بسطت المملكة المتحدة نفوذها مستعمرة تلك المناطق وذلك أواخر القرن الثامن عشر، ثم حصلت ماليزيا على الاستقلال في 31 أوت 1957.[1]

تعد التجربة التنموية في ماليزيا نموذجا يحتدى به كونها واحدة من أوائل الدول الإسلامية التي استطاعت أن تحقق قفزات هائلة في التنمية المستدامة بكافة أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وسندرج في هذا المبحث أهم البرامج والخطط التنموية التي اتبعتها ماليزيا من أجل الوصول إلى أهدافها المنشودة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: واقع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ماليزيا.

المطلب الثاني: واقع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا.

المطلب الأول: واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا.

المطلب الأول: واقع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ماليزيا

يعود النجاح الاقتصادي والتنموي الذي شهدته ماليزيا في جانب كبير منه إلى الدور الكبير الذي لعبته الدولة، بدءا من التخطيط للسياسات الاقتصادية حتى متابعة تنفيذها ووضع الضوابط المنظمة للنشاطات الاقتصادية في شتى المجالات، وقد برهنت تجربة ماليزيا على صدق التأثير الايجابي للحكم المحلي في مساعي التنمية عن طريق الخطط والاستراتيجيات التنموية التي مكنتها من أن تصبح دولة صناعية حديثة، فنجد أن الاقتصاد الماليزي أثناء تطبيق هته الخطط والاستراتيجيات قد مر بعدة مراحل نوردها فيما يلي: [2]

المرحلة الأولى:

استمرت هذه المرحلة خلال الستينات ويطلق عليها مرحلة إحلال الواردات، حيث قامت ماليزيا بإنشاء صناعات تعوضها عن عمليات الإستيراد وخاصة بالنسبة لصناعة الأغذية والأجهزة المنزلية والأثاث

---

[1] جلال حسن حسن عبد الله، **التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة–الواقع والتحديات المستقبلية**–، كتاب جماعي حول أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا– دراسة تحليلية في الخلفيات، الأسس، الآفاق، برلين–ألمانيا، ص 158.

[2] بن قايد الشيخ، **دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة التجربة الماليزية (2008–2017)**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2019–2020، ص 226.

والمنسوجات، إلا أنه ونظرا لأسباب متعددة منها ضعف الطلب المحلي وضيق الأسواق لم تجن دولة ماليزيا من هذه المرحلة الكثير مما استوجب عليها تبني مرحلة ثانية وبخطة مغايرة.

المرحلة الثانية :

تغطي هذه المرحلة حقبة السبعينات حيث انتهجت فيها الدولة ما يسمى بالخطة الماليزية الثانية (1971- 1975) والخطة الثالثة (1976- 1980)، وقد اتسم التحول في هذه الفترة بتطور دور الدولة التدخلي، وتوسيع رقعة القطاع العام في الحياة الاقتصادية الماليزية، ولقد ساعدت الزيادة في العائدات النفطية في تمويل الحجم المتزايد للنفقات العامة، كما شهدت تلك الفترة بداية التوجه التصديري في عمليات التصنيع[1]، حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية وبعض المنتجات التصديرية الأخرى التي اتسمت بأنها كثيفة العمالة مما نتج عنه التوسع الكبير في زيادة حجم العمالة، وبالتالي انخفاض معدل البطالة وتحسن إنتاجية العمل.

المرحلة الثالثة :

وهي الفترة التي تغطيها الخطة الماليزية الرابعة (1981 - 1985) وتمثل بداية مسيرة التنمية التي تم تصميمها في ظل قيادة " مهاتير محمد "،[2] الذي تولى رئاسة الوزراء لأكثر من 22 عاما (1981-2003) وهويعد "بطل الازدهار" الماليزي، حيث قفزت البلد في عهده قفزات هائلة، خصوصا في جوانب الاقتصاد والتعليم والبنية التحتية والخدمات، وقدم مهاتير خدمات كبيرة لأبناء قومه من الملايو وأحدث تغييرات مهمة في بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على حقوق الأقليات الأخرى، وقدم مهاتير رؤية شاملة للوصول بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول سنة 2020 " vision2020 ".[3]

تركزت عملية التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة في محورين:

- موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات إحلال محل الواردات.
- الصناعة الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام.

وتمثل هذه الفترة " **فترة التصنيع الثقيل** " وهي مرحلة تعميق القاعدة الصناعية في الاقتصاد الماليزي قبل الانطلاق إلى آفاق التصدير.[4]

المرحلة الرابعة : " مرحلة التحرير الاقتصادي"

استمرت هذه الفترة المرحلة من (1986 - 2000)، وتتسم هذه الفترة بانجاز ثلاث خطط خماسية مترابطة وهي: الخطة الماليزية الخامسة (1986-1990) والخطة الماليزية السادسة (1991-1995)

---

[1] بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، **التنمية الاقتصادية في ماليزيا – تجربة إسلامية رائدة**، مجلة البدر، جامعة بشار، بدون سنة نشر، ص ص 166، 167.

[2] أحمد محيي الدين محمد التلباني، **التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2019، ص 27.

[3] محمد صادق إسماعيل، **التجربة الماليزية..مهاتير محمد... والصحوة الإقتصادية**، العربي للنشر والتوزيع القاهرة، ، 2014، ص 30.

[4] أحمد محيي الدين محمد التلباني، مرجع سابق، ص 27.

والخطة الماليزية السابعة (1996-2000)، وهكذا شهدت الفترة الممتدة من منتصف الثمانينات ونهاية التسعينيات تبلور مشروع " مهاتير محمد" في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي من دون التخلي عن مقومات الوطنية الاقتصادية، واتسمت هذه الفترة بإفساح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيعه وإعطائه المزيد من الحوافز على الاستثمار والمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية.[1]

وتعد حقبة رئاسة مهاتير محمد من العام 1981-2003، هي الحقبة التي شهدت انطلاقة النموذج الماليزي للتنمية فقد تضاعف متوسط دخل الفرد وارتفع رقم الصادرات وحدث نمو ملحوظ في الاستثمار الأجنبي، وارتفع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، ونجحت ماليزيا منذ سبعينيات القرن العشرين في تحقيق جانب كبير من الأهداف التنموية المتضمنة في خططها الاقتصادية، بحيث استطاعت أن تحقق طفرة تنموية كبيرة تحسدها عليها الدول المتقدمة قبل النامية، فلم تكن ماليزيا في بادئ الأمر سوى دولة زراعية تعتمد على إنتاج السلع الأولية وخاصة القصدير والمطاط والنخيل والزيت، غير أنها ما لبثت عن طريق سياستها التنموية أن تتحول إلى واحدة من الدول الصناعية التي تتمتع بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وأن تحتل اليوم مركزا مرموقا في الاقتصاد العالمي.

وقد ركز مهاتير محمد على نموذج التنمية الياباني بشكل خاص لكي تهتدي ماليزيا بنفس النهج الذي اتبعته اليابان، وقد حدد العوامل التي اعتقد أنها وراء نجاح النموذج الياباني والتي تتمثل في الوطنية، النظام وأخلاقيات العمل، نظام الإدارة عال الكفاءة، التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص ودعا مهاتير لتبني هذه الممارسات، وزرع هذه الثقافات لدى الماليزيين.[2]

المرحلة الخامسة: (سياسة الرؤيا الوطنية)

والتي امتدت بين عامي 2001 -2010 وهي عبارة عن خطة عشرية قسمت إلى خطتين خماسيتين أعطت اهتماما أكبر للتعامل مع العولمة وتسارع النموالاقتصادي الذي اجتاح أماكن كثيرة من العالم، ومن ثم وضع خطط وبرامج تتعامل مع التنافس الاقتصادي المتزايد وتضمن لماليزيا استمرار تطورها البشري والارتقاء النوعي بالإنسان الماليزي والوصول به إلى مستوى متميز عن طريق المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي، كما تميزت ماليزيا بمقاربتها المرتكزة على الموارد البشرية بهدف التنمية الوطنية، إذ تعتبر الحكومة الماليزية أن رأس مالها البشري هو النواة في أي اقتصاد معرفي، حيث خاضت مسيرة إنماء ناجحة لإصلاح سياستها التربوية في القطاعين العام والخاص منذ منتصف التسعينيات، حيث خصصت أكثر من خمس ميزانيتها السنوية لقطاع التعليم ولتطوير مواردها البشرية، ولم يقتصر النهوض بالثروة البشرية على المهارات والمعرفة بل شمل القيم الأخلاقية والفكر المستنير والوعي الثقافي.[3]

[1] بن قايد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 229.

[2] نفس المرجع، ص 226.

[3] بن قايد الشيخ، نفس المرجع السابق، ص 230.

المرحلة السادسة: (رؤية 2020)

تهدف هذه الخطة إلى تحويل ماليزيا إلى دولة صناعية متقدمة بحلول عام 2020 وكان " مهاتير محمد" قد قدمها في ورقة عمل بعنوان إطلاق مجلس العمل الماليزي في فيفري 1991؛ وبدأ العمل المكثف بها مع بداية الألفية الجديدة، وارتأى" مهاتير محمد " أن على ماليزيا مواجهة عدد من التحديات إن كانت تريد تحقيق الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والتضامن الاجتماعي، ومن أبرزها إقامة مجتمع موحد ومترابط ويملك رؤية مشتركة، بناء مجتمع حر محصن وواثق من نفسه، مع إقامة مجتمع ديمقراطي ناضج ومتسامح ومتمسك بالقيم والأخلاق النبيلة ومتدين بذاته مع التأكيد على ثقافة التراحم والتكافل والعدل، وأن يكون مجتمعا يتميز بديناميكية عالية في التعامل مع المتغيرات ويتمتع بنظره مستقبلية كل ذلك لتأمين الازدهار الاقتصادي القادر على المنافسة عن طريق تفعيل دور ماليزيا في منظمة رابطة الآسيان (رابطة أمم جنوب شرق آسيا) والمنظمات الاقتصادية الموجودة في المنطقة.[1]

ويعد تركيز مهاتير محمد على التعليم باستخدام نموذج اليابان وكوريا الجنوبية دليلا على بعد نظره، إذ حقق إنجازات كبيرة ومشاريع ضخمة مثل مشروعات البنية التحتية كالطرق السريعة والأبنية الكبيرة والمطارات، كل ذلك أدى إلى أن يحتل الدخل الإجمالي المحلي لماليزيا في سنة 2015 المرتبة الخامسة والثلاثين عالميا،[2]ويصنف البنك الدولي ماليزيا على أنها اقتصاد منفتح بشكل كبير، بدخل متوسط أعلى ونمو اقتصادي شامل، والجدول الموالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتمد كأداة لقياس النمو الإقتصادي.

جدول رقم (02): تطور إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا خلال الفترة 2010-2019 (مليار دولار)

(القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الناتج المحلي(مليار)	255,02	297,95	314,44	323,28	338,06
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الناتج المحلي(مليار)	301,36	301,25	319,11	358,71	364,68

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات البنك الدولي على الموقع:
https://data.albankaldawli.org/country/malaysia, le 28/05/2021, htm: 16:05.

وما يمكن ملاحظته هو أن الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا في ارتفاع مستمر منذ 2010 حتى 2019، إلا أنه شهد انخفاضا سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بسبب تراجع حجم صادرات البلاد من النفط نتيجة استمرار انخفاض أسعار البترول، وتراجع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

[1] نادية فاضل عباس فضلي، **التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010**، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد رقم 54،بدون سنة نشر، ص ص 174،175.

[2] مهاتير محمد، **التجربة الماليزية: نهضة أمة**، مؤسسة عبد الحميد شومان البنك العربي،الأردن، 2016، ص 4.

إن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الماليزي سنويا يعني زيادة إنتاج السلع والخدمات المحلية، وهذه الزيادة سيقابلها زيادة في الدخل الذي ستحصل عليه عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية، كما أن هذه الزيادة ستؤدي أيضا إلى خلق فرص عمل جديدة، وإلى المزيد من استهلاك السلع والخدمات، أي ارتفاع معدلات استهلاك الأفراد، مما سيعمل على تشجيع الاستثمار وزيادة المشاريع الإنتاجية وانتعاش الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: واقع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا

تعد ماليزيا أحد النّمور الآسيويّة التي خرجت من كبوتها لتنهض إلى مصافّ الدول المتقدّمة خلال عقدين من الزمن، إذ قدمت تجربة ناجحة ورائدة في التعايش بين المجموعات البشرية التي تنتمي إلى ديانات وقوميات متعددة، ومنها أربعة أعراق وخمس ديانات أساسية وهي : الملايو وهم السكان المحليون ويمثلون نحو60 % من السكان يدين معظمهم بالإسلام، والصينيون ويمثلون 27 % يدينون بالبوذية، والهنود يمثلون 7 % يدين معظمهم الهندوسية، وهناك 6 % يدينون بالمسيحية، وديانات أخرى، مثل الكونفوشية والسيخية.

الفرع الأول: الاهتمام بالتعليم

بدأ الاهتمام الجاد بهذا القطاع في ماليزيا مباشرة بعد استقلالها عن الاحتلال البريطاني، إذ بدأت بوضع سياسات متينة لبناء منظومة تعليمية، ثم إن تحول ماليزيا نحو الاقتصاد الصناعي بعد أن كان جل تركيزها على الاقتصاد الزراعي كان دافعا لها نحو تبني مناهج علمية تواكب توجهات وطموحات الدولة،[1] فقد شرعت ماليزيا في الإعداد لنظام تعليمي متين، وكانت البداية مع" تقرير رزاق 1956 " – نسبة إلى عبد الرزاق بن حسين أول وزير للتربية والتعليم وثاني رئيس وزراء للبلاد–، الذي أصبح أساس السياسة التعليمية، وتجد الحكومة نفسها ملزمة بتحقيق متطلبات الخطط في القضايا التالية:

- الوحدة القومية، واستئصال الفقر بغض النظر عن العرق؛
- تخفيض التباينات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق نمو اقتصادي في ظل العدالة؛
- تخفيض التفاوتات في التنمية الاقتصادية بين الولايات، وبين المناطق الحضرية والريفية؛
- إعادة بناء المجتمع الماليزي، ورفع تنمية الموارد البشرية؛
- صناعة العلوم والتكنولوجيا وتكامل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة.[2]

وفي عام 1960 عينت لجنة مراجعة لتراقب التقدم في تنفيذ سياسة التعليم الوطني، وتوصلت إلى أن التوصيات الجوهرية في السياسة الجديدة مطبقة وملتزم بها، وقدمت لجنة المراجعة هي الأخرى عددا من التوصيات أصبحت أساسا لقانون التعليم عام 1961.[3]

---

[1] بوزرب خير الدين وخوالد أبو بوبكر، **تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا: الجهود المبذولة والنتائج المتحققة**، كتاب جماعي بعنوان أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلية في الخلفيات..الأسس.. الآفاق، برلين – ألمانيا، 2019، ص 129.

[2] عطاالله حدة، **دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين ماليزيا السودان والإمارات العربية المتحدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013 – 2014، ص 129.

[3] محمد صادق اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 146.

هذا وقد شملت " رؤية 2020 " العديد من الطموحات وهدفت إلى جعل ماليزيا دولة متقدمة من جميع النواحي، وتخلل ذلك العديد من المخططات الخماسية والتي جاءت في إطار إعلان الخطة الشاملة للتنمية القومية، حيث ركزت من خلالها على جعل التعليم لاسيما الجامعي منه في خدمة الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى وتبرز أهم الإصلاحات في النظام التعليمي لماليزيا في ما يلي:

- إعداد معلمين أكفاء قادرين على العطاء بكفاءة وفاعلية؛
- تحسين جودة الإدارة وتطبيق برامج التدريب والتعليم؛
- توسيع استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في عمليات التعليم؛
- التوسع في تقديم التسهيلات التعليمية والتربوية المختلفة من أجل تحسين العملية الإدارية؛
- تقديم الحوافز المناسبة وذلك لتشجيع الالتحاق بالمجالات العلمية؛
- تحسين التسهيلات التعليمية في المناطق الريفية، وتقليل معدلات التسرب وتحسين مستوى الأداء لأطفال الريف؛
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات التعليمية؛
- تشجيع إقامة مجتمع تكنولوجي من خلال تطوير استخدام التكنولوجيا في التعليم.[1]

وقد صاغت ماليزيا خطة رئيسية لتطوير التعليم في الفترة 2006-2010، ووضعت كذلك الخطوط العريضة لمبادرات ماليزيا الرامية إلى ضمان حصول جميع الطلاب على فرص تعليمية منصفة ومتكافئة، بغض النظر عن مكانهم وقدراتهم وانتمائهم، وتتصدى ماليزيا لمسألة صعوبة الحصول على التعليم عن طريق توفير مجموعة شاملة من تدابير دعم التعليم التي تشمل برنامج إقراض الكتب الدراسية، وخطة غذاء تكميلية، وصندوقا استئمانيا لمساعدة الطلاب الفقراء، وتوفير المنح الدراسية، وتقديم المساعدة الغذائية، والمساعدة في توفير خدمات المواصلات، وتوزيع الأغطية، وتوفير منحة شهرية للطلاب ذوي الإعاقة، وبرنامج المساعدة في تغطية الرسوم المدرسية، وتوفير مرافق لإيواء الطلاب المحرومين.[2]

لم تتوقف الدولة الماليزية عند هذه البرامج والخطط بل واصلت مجهوداتها في وضع استراتيجيات مستقبلية وهوما يظهر جليا في " مخطط ماليزيا للتعليم 2013-2025 " و"مخطط التعليم العالي 2015-2025" وغيرها.

الفرع الثاني: الاهتمام بالصحة

إن ما يميز الخدمات الصحية في ماليزيا عن غيرها من الخدمات الأخرى في الدول المجاورة هوالدعم الحكومي المتزايد والمرسوم وفق احتياجات المجتمع، وبناء على خطط إستراتيجية تراعي حاجات الحاضر دون الإخلال بمتطلبات المستقبل، حيث تتمتع المستشفيات الماليزية بجودة عالية في تقديم الخدمات

[1] بوزرب خير الدين آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص129،130.

[2] مجلس حقوق الإنسان، **تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ماليزيا**، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، الدورة الرابعة، جنيف، 2-13 فيفري 2009، ص 8.

واستطاعت الحصول على شهادة الايزو9002، وهوما يخولها لتكون مستشفيات دولية ومحل إقبال عالمي، والحكومة الماليزية تتكفل بتغطية نفقات نحو98% من تكاليف الرعاية الصحية، ولا يشمل ذلك السكان الأصليين فقط بل حتى الأجانب منهم بغض النظر عن ظروف إقامتهم ومدى شرعيتها، حيث نجد مثلا سنة 2009 أن الدولة خصصت ما يقارب4,8 % من الناتج القومي الإجمالي من أجل تغطية النفقات الصحية. [1]

وعموما يوجد في ماليزيا نظام فعال وعلى نطاق واسع من الرعاية الصحية، بالإضافة إلى قطاع صحي خاص، وقد بلغ معدل وفيات الرضع وهومعيار تحديد الكفاءة العامة للرعاية الصحية نسبة 10% في عام2005، منافسا للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، أما العمر المتوقع عند الولادة فقد بلغ 74 سنة في نفس العام، كما أن ماليزيا تمتلك بنية تحتية متقدمة في الأبحاث الطبية والإسعافية وقدرات الهندسة البيولوجية، وتشكل كل من التقنية الحيوية، الطب الحيوي والأبحاث السريرية أكثر من نصف المنشورات العلمية في البلاد، حيث استخدم القطاع الصناعي هذه المعرفة الواسعة لتطوير العقاقير والمعدات الطبية والمعالجات الدوائية.[2]

وفي إطار الجهود الرامية إلى ضمان الوصول إلى مستوى رفيع من الرعاية الصحية، استحدثت وزارة الصحة نظام الرعاية الأولية الإلكتروني في 2009، وهونظام إلكتروني لإدارة العيادات الطبية، وهو وسيلة لتمكين المسعفين والأطباء العاملين في مناطق نائية ومناطق يصعب الوصول إليها من إدارة الحالات الطبية على نحويتّسم بالفعالية والكفاءة ويضمن إنقاذ الأرواح، ويضع هذا النظام الرعاية الطبية المتخصصة في متناول المرضى كما يحدّ من عزلة الأخصائيين.[3]

الفرع الثالث: الاهتمام بظاهرة الفقر

إن ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمعات البشرية، كما أن سبل مواجهته والتقليل من حدته من أهم التحديات التي وجب على الدول مواجهتها والتغلب عليها، ومن أهم التجارب التي كُللت بالنجاح في هذا المجال نجد التجربة الماليزية، فلقد عملت ماليزيا على التقليل من الفقر من خلال برمجة مجموعة من المخططات التنموية والتي وفقت فيها إلى حد بعيد، وتمحورت هذه البرامج في :

- برنامج " التنمية للأسر الأشد فقرا " حيث قدم فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، وإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة.[4] وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه، الكهرباء والصرف الصحي وتقديم مساعدات مباشرة للفقراء.

[1] بوزرب خير الدين، نفس المرجع السابق ص 129.

[2] عطاالله حدة، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[3] مجلس حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص9.

[4] عطاالله حدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 130،131.

- محاربة كل أشكال التمييز والفوارق الاجتماعية بإنشاء برنامج تمويلي يهدف إلى تقديم قروض بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين(البوميبترا) مع فترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضا من هذه القروض في شراء الأسهم.
- تدعيم الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة، كما أتاحت الحكومة الفرصة للقطاع الخاص لفتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة.
- إنشاء مؤسسة " بيت المال" في ولاية سيلانجور الماليزية والتي كان لها دور في سد حاجيات الفقراء بشكل دائم، ومن أهم ما قامت به هذه المؤسسة لدعم الفقراء نجد: تشييد المساجد والمدارس الدينية في المناطق الفقيرة، تأسيس دور رعاية الأيتام، إنشاء مراكز طبية لتقديم الرعاية الصحية للفئات الفقيرة ومدها بالأدوية التي يستهلكها الفقراء بكثرة. [1]
- برنامج" أمانة اختيار ماليزي": برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء.
- المنح الحكومية والتي تتمثل في الإعانات المالية للفقراء أفرادا وأسرا، مثل تقديم إعانة شهرية لمن يعول أسرة وهومعوق أوغير قادر على العمل بسبب الشيخوخة، وكذا تنمية النشاطات المنتجة خاصة في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تقديم القروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة في المناطق الحضرية، وأسست الحكومة صندوقا لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في1997، وتوفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية منها والاقتصادية في المناطق النائية، ونجحت أيضا في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة في إطار إستراتيجية 2020.

فلقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود 1970- 2000 من تخفيض معدل الفقر من 52,4 % إلى 5,5 % بمعنى تناقص عدد الأسر الفقيرة إلى أكثر من تسعة أضعاف عما كان عليه في السبعينات، وبلغ معدل الفقر سنة 2009 حوالي 3,8 %.[2]

وتسعى الحكومة الماليزية من خلال خططها إلى تحقيق نمو اقتصادي وعدالة اجتماعية للوصول إلى الرؤية الماليزية لعام2020، وتركز من خلال هذه الخطط على تخفيض نسبة الفقر من خلال نشر العدالة الاجتماعية ونجحت في تحقيق ذلك في سنة 2015 أين وصل معدل الفقر إلى 0,4%.[3]

[1] بوزرب خير الدين وآخرون، مرجع سابق، ص 128.

[2] عطاالله حدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 130،131.

[3] كنزة بن غالية وحاج قويدر قورين ومحمد ترقو، **التجربة الماليزية في مكافحة الفقر و مقومات نجاحها**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد رقم 05- العدد رقم 02، الجزائر،2019، ص 103.

الفرع الرابع: الاهتمام بتقليص نسب بالبطالة

لقد حققت ماليزيا في الفترة الأخيرة إنجازات جبارة فيما يخص القضاء على نسب البطالة التي كانت تشكل حوالي 10 % خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لتصل إلى أقل من 3 % خلال القرن21 ، وتعتبر تجربة ماليزيا في مواجهة البطالة بالتجربة الرائدة، حيث نجحت في الحد من البطالة ويرجع هذا التقدم إلى تميزها في مجال التخطيط الجيد لتنمية الاقتصاد، والذي يركز على الصناعات الكثيفة ومنخفضة رأس المال في آن واحد مثل الصناعات الالكترونية التي استوعب أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة.

كما تقوم ماليزيا بتوفير دورات تدريبية للبطالين من أجل تعزيز قدراتهم ودخول سوق العمل، وأثناء القيام بتلك الدورات تقوم بدفع رواتب باهظة الثمن لهؤلاء البطالين، ثم بعد انتهاء هذه الدورات تقوم بتوفير فرص العمل لهم، وان لم يلتحقوا بمناصب العمل فهم مضطرون لإرجاع المصاريف والرواتب التي دفعت لهم أثناء الدورات، وهذا النوع من السياسات يعمل كرادع أووسيلة ضغط على هؤلاء البطالين، وهويعكس مدى إرادة الدولة في تشغيل مواطنيها إلا لمن أبى، ولا يتوقف دور الدولة عند هذا الحد فقط بل هي تدعم الجهات المستخدمة من أجل تقديم حوافز مالية ومزايا للعاملين الجدد، حتى أنه يندر في ماليزيا أن تجد من يتخلى عن منصبه طوعا، وهذه السياسات هي بطبيعة الحال تراعي كل الفئات وتحافظ على استدامة الوظائف، وهي تدعم بشكل كبير فئة المالاوي وهم السكان الأصليين بالنظر إلى الحرمان الذي عاشه هؤلاء في مقابل استحواذ الغالبية الصينية على كل مصادر الإنتاج في مرحلة ما من بداية النهضة الاقتصادية الماليزية.[1]

المطلب الثالث: واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا

عملت الحكومة الماليزية على تعزيز التنمية المستدامة والمناسبة من الناحية البيئية، من خلال وضع إطار عمل مؤسسي وقانوني للحماية البيئية، وتسعى السياسة القومية البيئية إلى التقدم الاقتصادي لماليزيا مع تحسين نوعية حياة المواطنين في ظل ممارسات سليمة بيئيا، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق بيئة نظيفة وآمنة وصحية ومنتجة للأجيال الحالية والأجيال القادمة، والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد والذي يتميز بالتنوع والتفرد وذلك من خلال المشاركة الفعالة لجميع قطاعات المجتمع، بهدف الحصول على أسلوب حياة مستديم ونمط استهلاك وإنتاج محدد، بالإضافة إلى ذلك نجد أن السياسة البيئية القومية تؤكد على:

- احترام البيئة ورعايتها وفق أعلى المعايير الأخلاقية والأدبية؛
- الحفاظ على النظام البيئي الطبيعي لضمان سلامة التنوع البيئي وأنظمة دعم الحياة؛
- ضمان التحسين المستمر لإنتاجية البيئة وجودتها مع السعي لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية البشرية؛
- إدارة استغلال الموارد الطبيعية للحفاظ على قاعدة الموارد ومنع التدهور البيئي؛

[1] بوزرب خير الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 127.

- دمج الأبعاد البيئية في تخطيط وتطبيق السياسات والأهداف والأدوار الخاصة بجميع القطاعات لحماية البيئة؛
- تعزيز دور القطاع الخاص في حماية البيئة وإدارتها؛
- ضمان أعلى درجة من الالتزام بحماية البيئة والاستمرارية من جانب صناع القرار في القطاعين العام والخاص، ومستخدمي الموارد والمنظمات الأهلية وعامة الناس في صياغة أنشطتهم والتخطيط لها وتطبيقها؛
- المشاركة بجد وفعالية في الجهود العالمية والإقليمية للحفاظ على البيئة وتدعيمها.

فقد تم تشجيع المستثمرين على النظر في العوامل البيئية خلال المراحل الأولى من التخطيط لمشروعاتهم، وأن تتضمن عملية إنشاء وسير المشاريع نواحي مكافحة التلوث والتعديلات الممكنة لتقليل النفايات الناتجة إلى الحد الأدنى علاوة على النظر إلى الوقاية من التلوث على أنه جزء من عملية الإنتاج، بالإضافة إلى التركيز على خيارات إعادة التدوير[1]. فماليزيا كغيرها من دول العالم تعاني من مشكلة التلوث ويتمحور هذا المشكل في النقاط التالية:

- **تلوث الهواء:** يعتبر تلوث الهواء مشكلة معترف بها على نطاق واسع، وهي مشكلة تزداد سوءا منذ أكثر من 50 عاما، حيث أدى تدفق المزارعين إلى المناطق الحضرية إلى زيادة تلوث الهواء بسبب الزيادة في حركة المرور في المدن، كما أدى حرق الكتل الحيوية إلى تعميق المشكلة أكثر، وتتمثل المصادر الرئيسية لتلوث الهواء في ماليزيا في المركبات ذات المحركات 82 %، محطات الطاقة 9 %، الوقود الصناعي 8%، عمليات الإنتاج الصناعي 3%، والأفران المنزلية والتجارية 0,8 %. ووفقا لإدارة النقل البري في ماليزيا، فقد ارتفع عدد مركبات الطرق المسجلة من 6,8 مليون مركبة في عام 1995 إلى 12,2 مليون مركبة في عام 2001 إلى19 مليون مركبة في عام 2009 ، وتعتبر كوالالمبور أكبر ملوث في ماليزيا.
- **تلوث المياه:** هناك العديد من مصادر تلوث المياه في ماليزيا مثل الصرف الصحي، التلوث الناتج عن الصناعة والمياه السطحية، وعلى الرغم من وفرة الأمطار في ماليزيا بمتوسط إمداد يبلغ 324 مليار متر مكعب من مياه الأمطار سنويا، والطلب البالغ 11 مليار متر مكعب سنويا، فإن الكثير من هذه المياه تصبح ملوثة ولا يتم علاجها، وبسبب هذا تعاني ماليزيا رغم هطول الأمطار بكثرة من نقص المياه النظيفة، وعلى الرغم من توفر 468 محطة مياه إلا أن المياه العذبة نادرة أكثر مما يشير إليه متوسط هطول الأمطار، وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2050 سيبلغ الطلب على المياه حوالي 18 مليار متر مكعب من المياه، مما يتطلب الحد من التلوث.
- **المخلفات الصلبة:** يبلغ مجموع توليد النفايات في ماليزيا 7 ملايين طن في عام 2000، ويبلغ متوسط الزيادة السنوية 3 %، ويرجع ذلك أساسا إلى عوامل مثل الهجرة الحضرية والتنمية الاقتصادية السريعة.[2]

[1] عطاالله حدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 132،133.

[2] بوزرب خير الدين آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 131،132.

المبحث الثاني: واقع الصكوك الخضراء في ماليزيا

تعد ماليزيا من الدول الرائدة في مجال المالية الإسلامية خصوصا ما تعلق بصناعة الصكوك الإسلامية، فهي تحتل الصدارة في عمليات الإصدار، وقد كانت السباقة في إصدار أول صكوك خضراء استخدمتها كبديل شرعي عن السندات الخضراء في تمويل الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة لديها، وسنتطرق في هذا المبحث إلى واقع الصكوك الخضراء في ماليزيا من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تطور الصكوك الخضراء عالميا.

المطلب الثاني: تطور الصكوك الخضراء في ماليزيا.

المطلب الأول: تطور اصدارات الصكوك الخضراء عالميا

قبل التطرق إلى واقع الصكوك الخضراء في ماليزيا لابد لنا من معرفة واقعها في العالم ككل.

الفرع الأول: تطور حجم أصول الصكوك عالميا

انتشرت الصكوك الإسلامية كأداة معاصرة يقبل عليها المتعاملون من مختلف دول العالم، نظرا للدور البارز الذي تلعبه في توفير التمويل وإدارة السيولة، حيث تعتبر أحد أهم أدوات التمويل الإسلامي الواعدة، والتي عرفت انتشارا وتوسعا في الآونة الأخيرة، وأصبحت الأسرع نموا في سوق التمويل الإسلامي العالمي. ويوضح الجدول التالي حجم أصول الصكوك الإسلامية في العالم خلال الفترة 2010-2019.

الشكل رقم 01: حجم أصول الصكوك الإسلامية في العالم خلال الفترة (2010 - 2019)

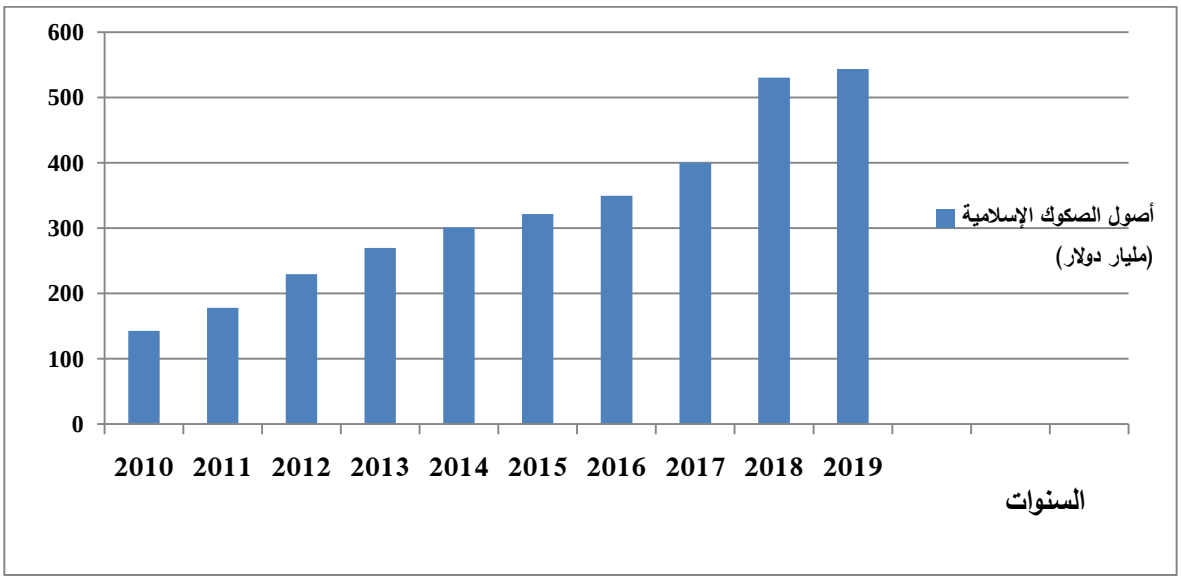

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- دوفي قرمية، عيساوي سهام، **تطور صناعة التمويل الإسلامي عقب الأزمة المالية العالمية**، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد1، العدد1، سبتمبر 2019، ص 31.

- Islamic Financial Services Industry Stability Rapport ,2018-2020,p29.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن حجم أصول الصكوك الإسلامية متزايد خلال الفترة (2010 – 2019)، قدر سنة 2010 بـ 142.3 مليار دولار (15.86 %من إجمالي الأصول الإسلامية في العالم)، ثم ارتفعت بمعدلات نمومتزايدة حيث قدرت بـ 300.9 مليار دولار سنة 2014 (14.28 % من إجمالي الأصول الإسلامية)، وقدر سنة 2016 بـ 349.1 مليار دولار (18.43 % من إجمالي الأصول الإسلامية)، لتصل سنة 2019 إلى 543.5 مليار دولار (22.3 % من إجمالي الأصول الإسلامية)، وهذا دليل على زيادة استخدام الصكوك كأحد منتجات الهندسة المالية الإسلامية خاصة بعد الأزمات المالية العالمية والبحث عن أدوات بديلة لتفادي آثارها، ولمساهمة هذه الأدوات في تمويل المشاريع التنموية في العديد من الدول خاصة في ماليزيا. التي تستحوذ على نسبة 36.8 % من إجمالي الإصدارات العالمية، تليها السعودية بنسبة 14 % ثم أندونيسيا بنسبة 13.5%، ثم بقية دول العالم بنسب قليلة.

الفرع الثاني: تطور إصدارات الصكوك الخضراء عالميا

غيرت الصكوك الخضراء مساعي العالم الدولية للانتقال إلى اقتصاديات أكثر رفقا بالبيئة، وتعد أدوات تمويل مشروطة باحترام معايير بيئية تهدف إلى استعمال الطاقات النظيفة والتخفيف من العوامل التي تساهم في ارتفاع حرارة الأرض، ودعم مجهودات التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها، وقد تم إصدار هذه الصكوك في عدد من الدول وبعملات مختلفة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: إصدارات الصكوك الخضراء عالميا خلال الفترة (جويلية 2017– جويلية 2020)

الجهة المصدرة	العملة	تاريخ الإصدار	الأموال المستثمرة	الأموال المستثمرة بالدولار الأمريكي	القطاع
Tadau Energy	**الرينغيت الماليزي**	جويلية 2017	250 مليون	58,4 مليون	مشروع الطاقة الشمسية
Quantam Solar park	**الرينغيت الماليزي**	أكتوبر 2017	1,000 مليون	235,9 مليون	مشروع الطاقة الشمسية
PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd (Tranche 1)	**الرينغيت الماليزي**	ديسمبر 2017	690 مليون	169,9 مليون	التطوير العقاري للمباني الخضراء
Mudajaya Group Berhad (Sinar Kamiri)	**الرينغيت الماليزي**	جانفي 2018	245 مليون	62,8 مليون	مشروع الطاقة الشمسية
Republic of Indonesia (SBSN INDO III)	**الدولار الأمريكي**	مارس 2018	1,250 مليون	1,250 مليون	مشاريع خضراء مختلفة
Universiti Teknologi Mara (UiTM solar power)	**الرينغيت الماليزي**	أفريل 2018	222 مليون	56,6 مليون	مشروع الطاقة الشمسية
Republic of Indonesia (SBSN INDO III)	**الدولار الأمريكي**	فيفري 2019	750 مليون	750 مليون	مشاريع خضراء مختلفة
Pasukhas Group (Green assets)	**الرينغيت الماليزي**	فيفري 2019	17 مليون	4,2 مليون	مشروع الطاقة الشمسية
MAF Sukuk Ltd	**الدولار الأمريكي**	ماي 2019	600 مليون	600 مليون	التطوير العقاري للمباني الخضراء
PNB Merdeka Ventures Sdn	**الرينغيت**	جوان 2019	445 مليون	107,5 مليون	التطوير العقاري

Bhd(Tranche 2)	**الماليزي**				للمباني الخضراء
TelekosangHydro	**الرينغيت الماليزي**	أوت 2019	470 مليون	112,1 مليون	مشروع الطاقة الشمسية
MAF Sukuk Ltd	**الدولار الأمريكي**	أكتوبر 2019	600 مليون	600 مليون	التطوير العقاري للمباني الخضراء
The Islamic Development Bank (IsDB)	**الأورو**	نوفمبر 2019	1000 مليون	1100,6 مليون	المشاريع الخضراء
Republic of Indonesia (Sukuk Tabungan Seri)	**الروبية الأندونيسية**	نوفمبر 2019	1459 تريليون	86,2 مليون	مشاريع خضراء مختلفة
PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd	**الرينغيت الماليزي**	ديسمبر 2019	435 مليون	105,3 مليون	التطوير العقاري للمباني الخضراء
Republic of Indonesia	**الدولار الأمريكي**	جوان 2020	750 مليون	750 مليون	مشاريع خضراء مختلفة
Leader Energy	**الرينغيت الماليزي**	جويلية 2020	260 مليون	62,7 مليون	مشروع الطاقة الشمسية
		المجموع		6112,2 مليون	

Source: World Bank Group inclusive growth sustainable finance hub in malaysia, **Pioneering the Green Sukuk: Three Years On**, THE MALAYSIA DEVELOPMENT SERIES, OCTOBER 2020,P 32

ويمكن تمثيل الجدول رقم 03 من خلال الشكل رقم 02:

شكل رقم 02: إصدارات الصكوك الخضراء عالميا خلال الفترة (جويلية 2017- جويلية 2020)

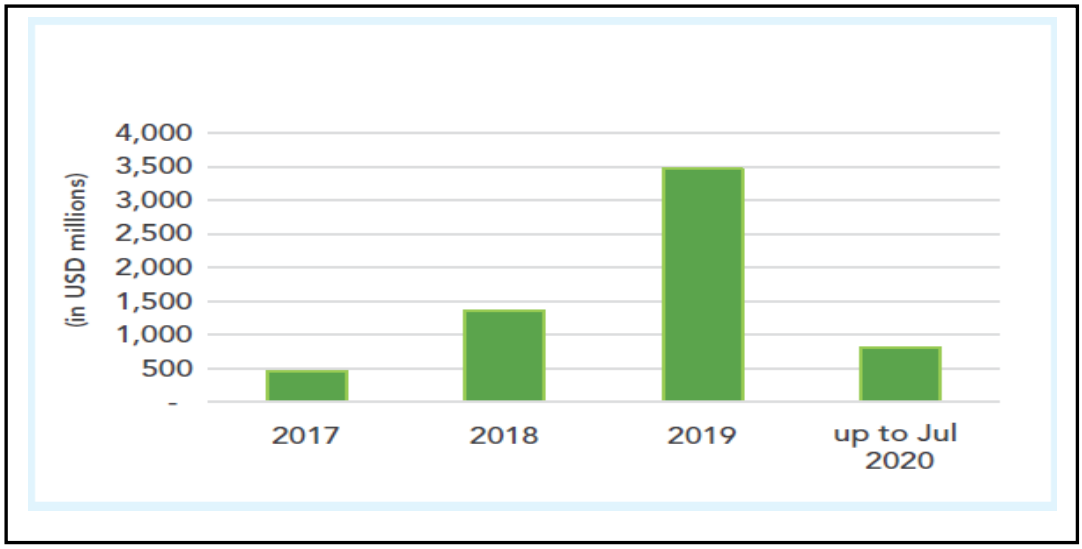

Source: World Bank Group inclusive growth sustainable finance hub in malaysia, **Pioneering the Green Sukuk: Three Years On**,THE MALAYSIA DEVELOPMENT SERIES, OCTOBER 2020,P 31

بلغ إجمالي حجم الإصدارات من الصكوك الخضراء في العالم بنهاية شهر جويلية 2020 أكثر من6,1 مليار دولار أمريكي، انقسمت هذه الإصدارات بين 12 مصدرا من البلدان التالية: ماليزيا، اندونيسيا الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

شكلت إصدارات الصكوك الخضراء سنة 2017 ما يقدر بـ 464,2 مليون دولار، لترتفع في سنة 2018 وتصل إلى مبلغ 1369,4 مليون دولار، أما سنة 2019 فكانت سنة استثنائية للصكوك الخضراء

حيث ارتفعت قيمة الإصدارات لتصل إلى حوالي 3,5 مليار دولار (3465,9 مليون دولار) ويعود سبب ذلك إلى تدعيم سوق الصكوك الخضراء بمصدرين جدد من دول الخليج هم الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ممثلة في البنك الإسلامي للتنمية الذي أصدر صكوكا بقيمة مليار أورو لدعم المشاريع الخضراء في العالم.

وأحدثت جائحة كورونا (COVID-19) تأثيرا شديدا على سوق الصكوك الخضراء سنة 2020، حيث انخفضت الإصدارات في الأشهر السبعة الأولى لتصل إلى 813 مليون دولار، هذا يعكس ما يحدث في سوق الصكوك العالمية التي شهدت انكماشا، حيث أن حجم الإصدار إنخفض بشكل حاد في مارس وأفريل بسبب وصول الوباء إلى الأسواق في جميع أنحاء العالم، ليعرف بعد ذلك بعض الانتعاش في إصدار الصكوك الدولية في ماي وجوان من نفس السنة.

تصدر الصكوك الخضراء بأربع عملات مختلفة هي: الأورو، والروبية الاندونيسية، والرينغيت الماليزي والدولار الأمريكي وهي موضحة بالشكل رقم 03.

الشكل رقم 03: إصدارات الصكوك الخضراء عالميا حسب نوع العملة (جويلية 2017-جويلية 2020)

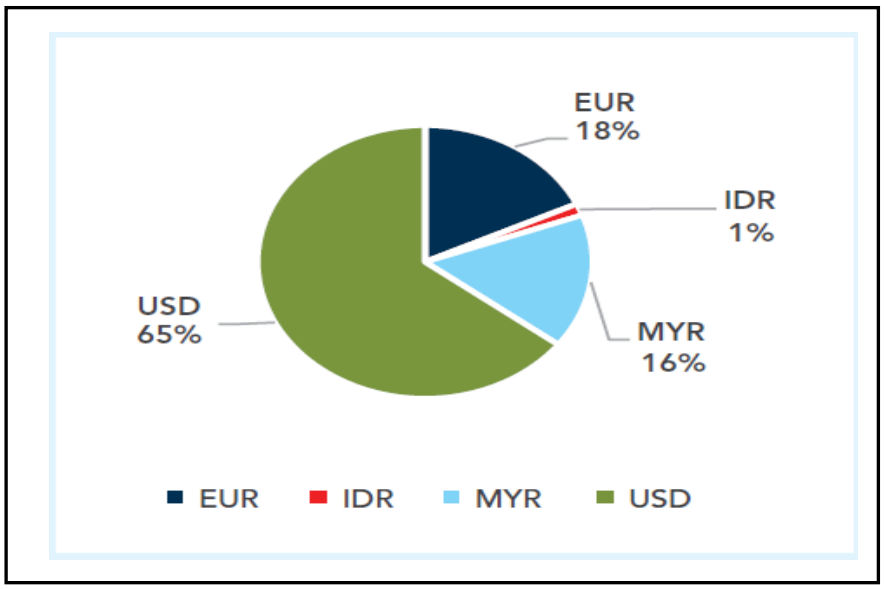

Source: World Bank Group inclusive growth sustainable finance hub in malaysia, **Pioneering the Green Sukuk: Three Years On**,THE MALAYSIA DEVELOPMENT SERIES, OCTOBER 2020,P 31.

شكلت الإصدارات من الدولار الأمريكي النسبة الأكبر بـ 65 %، يليه الأورو بنسبة 18 % والذي يمثل حصة البنك الإسلامي للتنمية فهو الوحيد الذي كانت عملة إصداره هي الأورو، يأتي في المرتبة الثالثة الرينغيت الماليزي بنسبة 16 % وبعده الروبية الاندونيسية بنسبة 1 %.

وفيما يلي إجمالي إصدارات الصكوك الخضراء عالميا حسب البلد وحسب القطاع:

الشكل رقم 04: توزيع اصدارات الصكوك الخضراء حسب الدول لسنة 2020

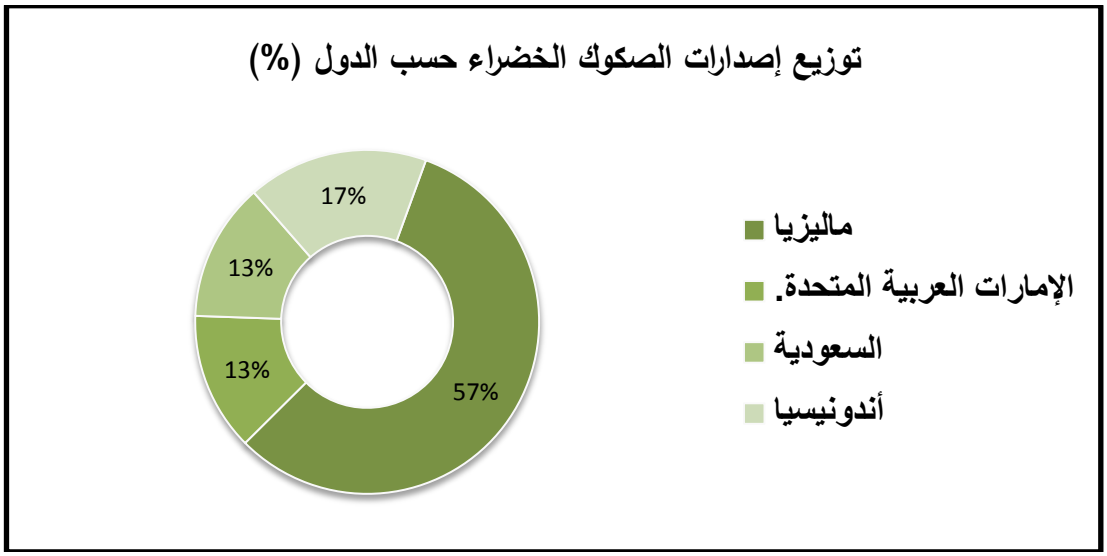

Source: climate bonds intiative, **Infrastructure Investment Opportunities for Green Bond, Loan & Sukuk Investment** ,report 2021, p04.

بالرغم من الانتشار الواسع للصكوك الإسلامية في مختلف دول العالم إلى أن الصكوك الخضراء لازالت حكراً على بعض الدول حيث أن انتشارها بقي محصور في أربع دول، ويلاحظ من الشكل ريادة ماليزيا في سوق الصكوك الخضراء واستحواذها على أكثر من نصف الإصدارات العالمية لسنة 2020 بنسبة قدرة بـ 57%، تليها أندونيسيا في المركز الثاني بسبة إصدارات بلغت 17%، أما الإمارات العربية المتحدة والسعودية فقد بلغت نسب إصدارهم 13% لكل دولة.

الشكل رقم (05): التوزيع القطاعي لإصدارات الصكوك الخضراء (ديسمبر 2020)

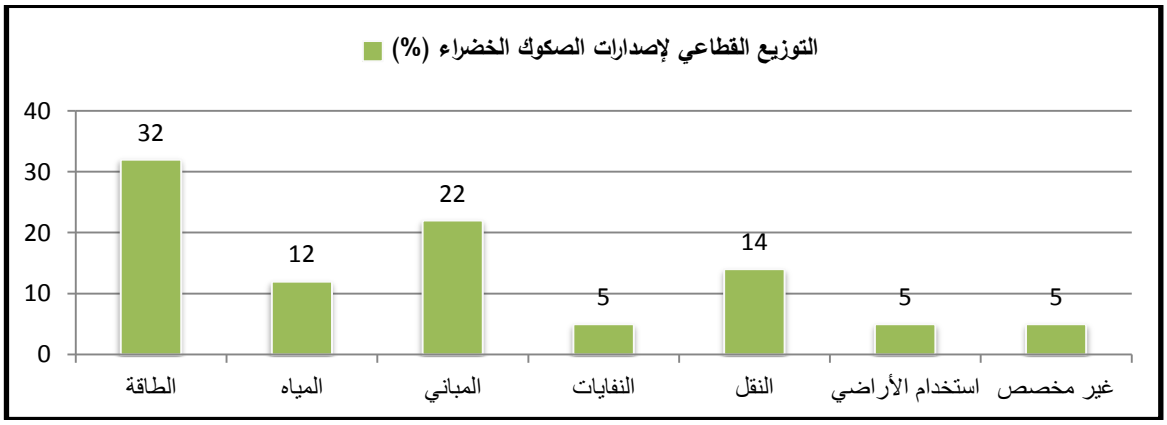

Source: climate bonds intiative, Infrastructure Investment Opportunities for Green Bond, Loan & Sukuk Investment ,report 2021, p03.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 03 أن إصدارات الصكوك الخضراء نهاية سنة 2020 تتوزع على 7 قطاعات أساسية، ويحوز قطاع الطاقة النسبة الأكبر بـ 32 % من إصدارات الصكوك الخضراء،

تليه الإصدارات المخصصة للمباني الخضراء بنسبة 22 %، ثم النقل المستدام بنسبة 14 % وإدارة المياه بنسبة 12 % وتأتي المجالات الأخرى بنسب أقل، وهذا يبرز اهتمام العالم بقطاع الطاقات المتجددة.

المطلب الثاني: تطور اصدارات الصكوك الخضراء في ماليزيا

تمتلك ماليزيا أكبر سوق للتمويل الإسلامي، وبذلك فهي تعد رائدة في صناعة الصكوك الإسلامية لتحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث قيمة الإصدار (عدا سنتي 2007 و 2008 حيث كانت الريادة للإمارات العربية المتحدة)، وكان الهدف من تلك الإصدارات هوتمويل عمليات إنشاء وتطوير عدة مشروعات عملاقة في مجال البنية التحتية والمشاريع التنموية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تطور إصدارات الصكوك في ماليزيا ثم تطور إصدارات الصكوك الخضراء في ماليزيا.

الفرع الأول: تطور إصدارات الصكوك في ماليزيا

تعد ماليزيا من الدول المتقدمة في تطوير وابتكار العديد من المنتجات المالية الإسلامية وأبرزها الصكوك، حيث تعتبر من أوائل الدول الرائدة في صناعة الصكوك عالميا، فامتلاكها سوقا متطورة للتمويل الإسلامي، جعلها تسيطر من خلاله على صناعة الصكوك، لتحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الإصدارات العالمية، وشكلت إصداراتها ما يقارب ثلثي قيمة الصكوك في العالم، ومن أهمها تلك الإصدارات التي استخدمتها الحكومة الماليزية في تمويل عمليات إنشاء وتطوير المشروعات العملاقة في مجال البنية التحتية والمشاريع التنموية مثل: إنشاء المطارات، والطرق الرئيسية، وعمليات التنقيب عن الغاز، وصناعة البتروكيماويات وغيرها، والتي كانت تجربة ناجحة دفعت بماليزيا مع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لمرحلة كبرى من النموالاقتصادي والتنمية.[1]

تعرف الصكوك الإسلامية بأنها تلك الصكوك التي يتم إصدارها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية المسموح بها من اللجنة الاستشارية الشرعية في هيئة الأوراق المالية الماليزية، ويمكن تصنيفها إلى عديد التصنيفات نذكر منها حسب الجهات المصدرة:

- **صكوك إسلامية حكومية:** وتعد شهادات الاستثمار الحكومي "Government Investment Certificates GIC" التي أصدرتها الحكومة الماليزية في أوائل عام 1983 م أول شهادات في العالم تصدر من دون فائدة.

- **صكوك إسلامية للشركات:** وهي عبارة عن إحدى الأدوات المالية الاستثمارية متوسطة أوطويلة الأجل التي أصدرتها الشركات الخاصة، طرحت فكرة هذه الصكوك في ماليزيا عام 1990 م، وتعد أحد أشكال التعاملات البارزة في السوق الماليزي.[2]

---

[1] عيسى يوسف بازينة، **الصكوك الإسلامية التجارب والممارسات الدولية**، مجلة بيت المشورة للاستشارات المالية، العدد رقم 09، قطر، أكتوبر 2018 ص 181.

[2] نبيل خليل طه سمور، **سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق – دراسة حالة رأس المال الإسلامي في ماليزيا**–، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة–فلسطين، 2007، ص ص 110،111.

وفيما يلي تطور إصدارات الصكوك في ماليزيا في الفترة (2010-2019)

الشكل رقم 06: إصدارات الصكوك في ماليزيا في الفترة (2010-2019)

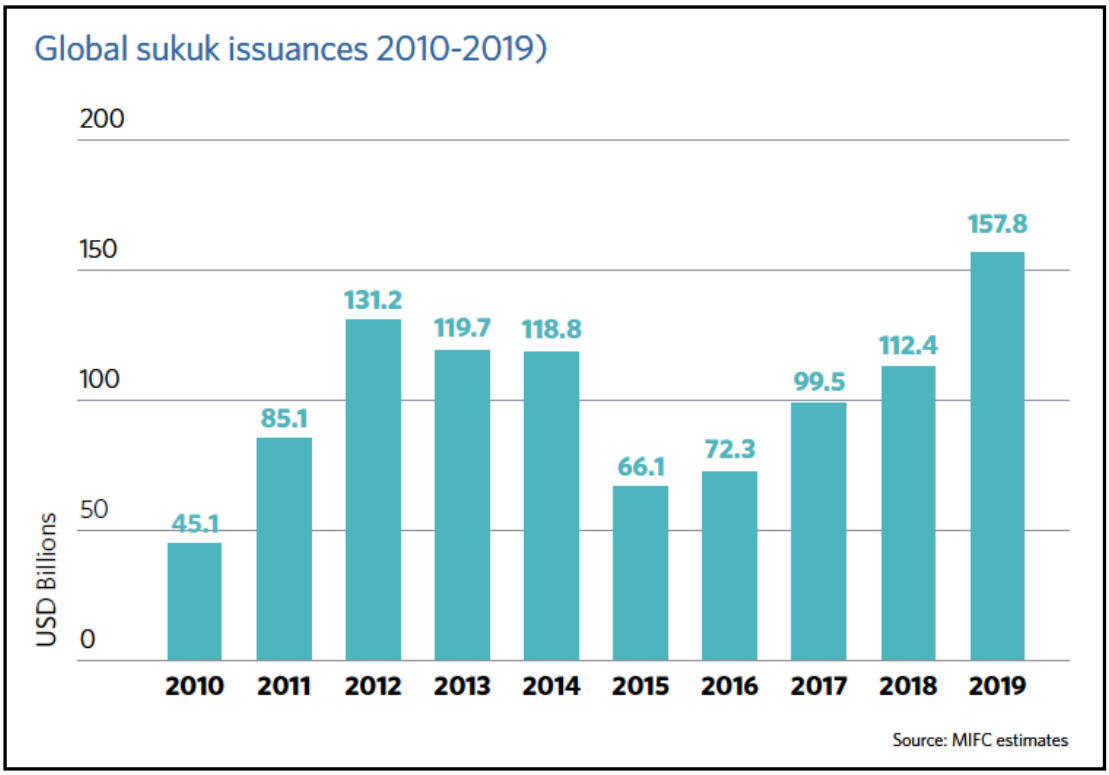

Source: Malaysia GIIO Report Climate Bonds Initiative, p18, Disponible sur le site https://www.climatebonds.net , Le 26/05/2021

من الشكل رقم 06 يتضح أن إصدارات الصكوك في ماليزيا في ارتفاع مستمرة، وكان أعلى حجم إصدار في سنة 2019 بقيمة 157,8 مليار دولار، بنسبة ارتفاع قدرت بـ 40 % عن حجم الإصدار سنة 2018 والمقدر بـ 112,4 مليار دولار، كما شهدت سنة 2017 ارتفاعا كبيرا في حجم الإصدار يقدر بـ 99,5 مليار دولار عن ما كان في سنة 2016 والمقدر بـ 72,3 مليار دولار أي بنسبة زيادة تقدر بـ 37 % ويرجع سبب هذه الزيادة إلى إصدار نوع جديد من الصكوك يدعى "الصكوك الخضراء "، أما سنة 2015 فقد شهدت انخفاضا وقدرت قيمة الإصدارات 66,1 مليار دولار ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة النفطية في تلك السنة.

<u>الفرع الثاني: تطور إصدارات الصكوك الخضراء في ماليزيا</u>

تهدف ماليزيا من خلال إصدار الصكوك الخضراء إلى خلق استثمارات لمشاريع صديقة للبيئة، وتقدم خيارا للمستثمرين الراغبين في استثمار يوافق مبادئ الشريعة ويسهم في حفظ البيئة التي أعطاها الإسلام عناية خاصة وأوصى بالمحافظة عليها.

صدر أول صك أخضر في ماليزيا في 27 جويلية 2017 من قبل " تاداوإنيرجي" وهي شركة للطاقة الشمسية بمساعدة فنية من البنك الدولي واستطاعت تعبئة 250 مليون رينغيت ماليزي لتمويل إنشاء محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 50 ميغاوات، تبع ذلك بعض الإصدارات الأخرى نذكرها فيما يلي:

- في أكتوبر 2017، أصدرت شركة " كوانتوم سولار بارك " واحدة من أكبر اصدارات الصكوك الخضراء في العالم والتي تصل قيمتها إلى مليار رينغيت ماليزي بغرض تمويل بناء ثلاثة مصانع للطاقة الشمسية الضوئية على نطاق واسع في (Kedah ,Melaka and Terengganu)، وهذا هوأكبر مشروع للطاقة الشمسية من نوعه في جنوب شرق آسيا وسيولد حوالي 282000 ميجاواط من الكهرباء.
- وفي ديسمبر 2017 أصدرت شركة (PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd) صكوك خضراء بقيمة 690 مليون رينغيت ماليزي عبر برنامج صكوك لها استخدمته لتمويل بناء برج.
- وفي جانفي 2018 أصدرت شركة (SEGI Astana Sdn Bhd) سندات خضراء بقيمة 415 مليون رينغيت ماليزي، وأصدرت شركة (Sinar Kamiri Sdn Bhd) صكوكا خضراء بقيمة تصل إلى 245 مليون رينغيت ماليزي لغرض تمويل إنشاء منشأة طاقة شمسية 49 ميجاوات.
- وفي أفريل 2018 أصدرت شركة (UITM Solar Power Sdn Bhd) وهي شركة تابعة غير مباشرة لجامعة (Teknologi Mara) صكوك خضراء بقيمة تصل إلى 240 مليون رينغيت ماليزي لتمويل تطوير وتشغيل محطة توليد الطاقة الشمسية بقدرة 50 ميجاوات.[1]
- وفي سنة 2019 أصدرت كل من الشركات التالية: (Pasukhas Group) و(PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd) و(Telekosang) و(Edra Solar Sdn Bhd) و(Cypark Ref Sdn Bhd) صكوكا خضراء.
- أما في سنة 2020 فالشركات التي أصدرت صكوكا خضراء هي: (Leader Energy)، و(Solar Management (Seremban) Sdn Bhd)، و(Kerian Solar Sdn Bhd).

ويمكن تلخيص جميع إصدارات هته الفترة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 4: إصدارات الصكوك الخضراء في ماليزيا حتى عام 2020

الجهة المصدرة	تاريخ الإصدار	الأموال المستثمرة	استخدام الأموال
Tadau Energy	جويلية 2017	MYR250m (USD58m)	الطاقة المتجددة
Quantam Solar	أكتوبر 2017	MYR1,000m(USD236m)	الطاقة المتجددة
PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd	ديسمبر 2017	MYR690m (USD170m)	المباني الخضراء
Mudajaya Group Berhad (Sinar Kamiri)	جانفي 2018	MYR245m (USD63m)	الطاقة المتجددة
Universiti Teknologi Mara (UiTM)	أفريل 2018	MYR222m (USD57m)	الطاقة المتجددة

[1] محمد إسماعيل إسماعيل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص234،235.

الطاقة المتجددة والمباني الخضراء وإدارة المياه والنفايات،....	MYR15.8m (USD3.9m)	فيفري 2019	**Pasukhas Group**
المباني الخضراء	MYR445m (USD108m)	جوان 2019	**PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd**
الطاقة المتجددة	MYR590m (USD208m)	أوت 2019	**Telekosang**
الطاقة واستصلاح الأراضي	MYR245m (USD58m)	أكتوبر 2019	**Edra Solar Sdn Bhd**
الطاقة المتجددة	MYR550m (USD131m)	اكتوبر 2019	**Cypark Ref Sdn Bhd**
المباني الخضراء	MYR435m (USD105m)	ديسمبر 2019	**PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd**
الطاقة المتجددة	MYR260m (USD61m)	جويلية 2020	**Leader Energy**
الطاقة المتجددة	MYR260m (USD64.4m)	سبتمبر 2020	**Solar Management (Seremban) Sdn Bhd**
الطاقة المتجددة	MYR342m (USD84.6m)	ديسمبر 2020	**Kerian Solar Sdn Bhd**
	MYR5549.8m (USD1407.9m)		

Source: ASEAN Sustainable Finance State of the Market 2020, https://www.climatebonds.net, le 2021/05/26 , 21:05.

لقد شرع العديد من المصدرين في ماليزيا في السنوات الأخيرة في القيام بمبادرات في مجال إصدار الصكوك الخضراء المستدامة والمسؤولة لتمويل المشاريع الخضراء الصديقة للبيئة، بالتماشي مع جهود مماثلة من بلدان أخرى كدول الخليج، مما سيوفر مساحة جديدة للنمو في صناعة التمويل الإسلامي العالمي الأخضر، ونظرا للتقدم المحرز في ماليزيا في قطاع التمويل الإسلامي، مدعوما بتوصيات هيئة الأوراق المالية الماليزية فان قطاع التمويل الأخضر المتوافق مع الشريعة الإسلامية لديه فرص هائلة للابتكار والنمو داخل الأسواق المالية الماليزية وخارجها على حد سواء، فبعد فتح الباب أمام أول صك أخضر من قبل شركة " تادوإنرجي" في 27 جويلية 2017 توالت العديد من الإصدارات في مجال الصكوك الخضراء المستدامة والمسؤولة، وقد كان عام 2019 حافلا بالإصدارات بـ 06 عمليات إصدار بعدما كان العدد قليلا في السنوات السابقة، ويعود السبب في ذلك إلى دخول مستثمرين جدد في هته السنة.

أما في سنة 2018 كانت هنالك عمليتان فقط وفي سنة 2017 ثلاث عمليات، وخلال 3 سنوات منذ أول ظهور للصكوك الخضراء حصلت 14 عملية إصدار في ماليزيا، تصدرت شركة (PNB Merdeka Venture) عدد عمليات الإصدار بـ 3 عمليات، أما من حيث القيمة فقد كانت الصدارة لشركة (Quantam Solar) بمليار رينغيت ماليزي(المشروعان تم اعطاء تفاصيل اصدارهما في المبحث الثالث)، وقد تم تعبئة ما يقارب 1,5 مليار دولار أمريكي في الإجمال، 43,6 % منها في سنة 2019.

الشكل رقم 7: إصدارات الصكوك الخضراء في الفترة 2017-2020 في ماليزيا

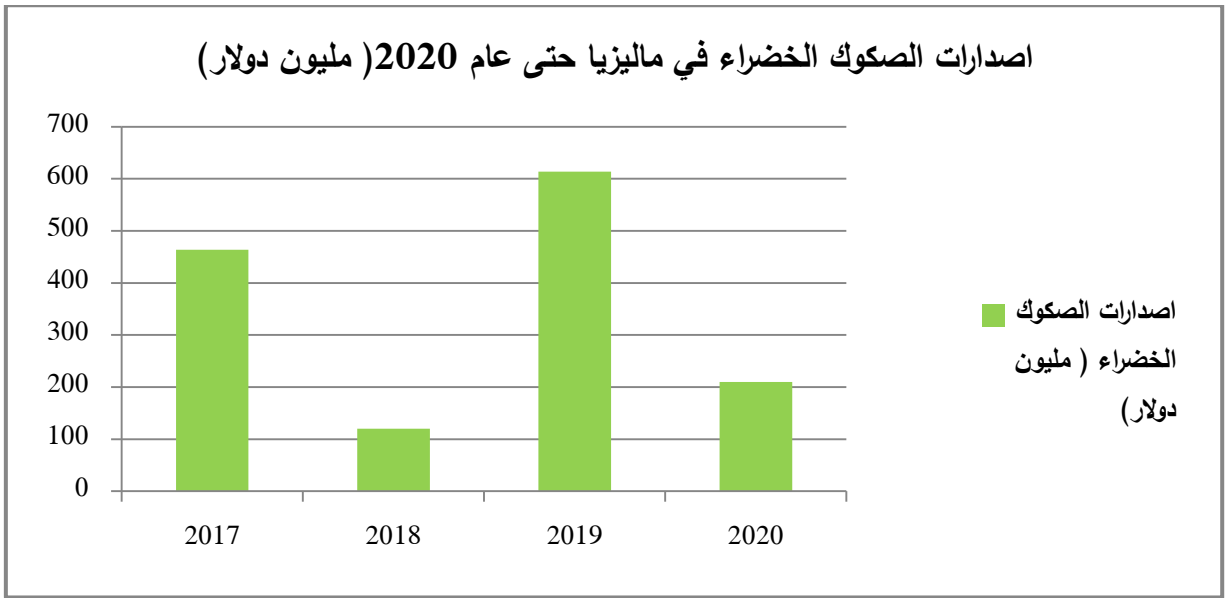

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات الجدول رقم 3.

نلاحظ من خلال الشكل أن اصدارات الصكوك الخضراء في تذبذب خلال الفترة (2017 – 2020)، حيث قدرت سنة 2017 بـ 464 مليون دولار، ثم انخفضت سنة 2018 إلى 120 مليون دولار لتعاود الارتفاع بشكل كبير سنة 2019 بقيمة 613,9 مليون دولار، ويعود سبب هذا الارتفاع الى اقدام العديد من الشركات على طرح اصداراتها في هته السنة، عاودت الاصدارات الانخفاض في سنة 2020 وذلك بسبب تأثير "جائحة كورونا" على الأسواق المالية وعلى الإقتصاد العالمي ككل والماليزي بصفة خاصة.

المبحث الثالث: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة بماليزيا

للوقوف على دور الصكوك الخضراء في تمويل أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في دولة ماليزيا، قمنا بإختيار بعض المشاريع الممولة بالصكوك الخضراء بماليزيا وأدراجها في المطالب التالية:

المطلب الأول: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بماليزيا.

المطلب الثاني: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بماليزيا.

المطلب الثالث: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد البيئي للتنمية المستدامة بماليزيا.

المطلب الأول: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بماليزيا

تؤدي الصكوك الخضراء في ماليزيا دورا هاما في تعبئة الأموال لأغراض تنموية واقتصادية، وتسهم بشكل مباشر في تمويل القطاعات الاقتصادية الهامة والمشاريع الكبرى، مما يساعد على تحسين المؤشرات الاقتصادية لدولة ماليزيا كالناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ويمكننا التعرف على دور الصكوك الخضراء في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال مختلف المشاريع الاقتصادية التنموية التي مولت بواسطتها والتي كان لها آثار ايجابية على الاقتصاد الماليزي كمشاريع المباني الخضراء (العقارات).

الفرع الأول: التعريف بمشروع المباني الخضراء لشركة (PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd)

تم إنشاء (PNB Merdeka Ventures Sdn Berhad –PNBMV) كشركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة (PNB Permodalan Nasional Berhad) لتنفيذ مشروع (Warisan Merdeka) الذي يضم برجا مبدع التصميم مكونا من 118 طابقا ومركزا تجاريا للبيع بالتجزئة وشققا خدمية وفندقا فاخرا ومنصة مراقبة، تم تسمية البرج باسم (Merdeka PNB118)، عند اكتماله سيكون هذا البرج أطول مبنى في جنوب شرق آسيا، حيث يبلغ ارتفاعه حوالي 630 مترا.

ففي ديسمبر 2017، أصدرت (PNBMV) صكوكا خضراء تتوافق مع مبادئ الشريعة سميت (صكوك Merdeka ASEAN Green SRI)، وذلك وفقا لبرنامج صكوك بقيمة اسمية تصل إلى 2 مليار رينغيت ماليزي. تستخدم عائدات هته الصكوك الخضراء في التمويل الجزئي لمشروع برج (Merdeka PNB118)، وسيخصص باقي العائدات للأنشطة الداعمة، تعد صكوك (Merdeka ASEAN Green SRI) من الصكوك الرائدة في إتباع معايير السندات الخضراء (ASEAN Green Bond –AGBS) التي طورها منتدى ASEAN (-Capital Markets Forum –ACMF)، كما أنها تعتبر داخل إطار صكوك الاستثمار المستدام والمسؤول (SRI) المحدد من قبل هيئة الأوراق المالية في ماليزيا. [1]

[1] **PNB Merdeka Ventures Sdn Berhad – Green Sukuk**, Article posté sur le lien https://www.msfi.com.my/pnb-merdeka-ventures-sdn-berhad-green-sukuk le 2021/05/26 , 20:33.

الفرع الثاني: مراحل إصدار الصكوك الخضراء لشركة (PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd)

قد تمت عملية إصدار الصكوك الخضراء لشركة **(PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd)** على مراحل وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 5: مراحل عملية إصدار الصكوك الخضراء لشركة (PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd)

الرقم	تاريخ الإصدار	مبلغ الإصدار (المليون الرينغيت المالزي)	المدة (سنوات)
01	29 ديسمبر 2017	10	5
02	29 ديسمبر 2017	20	6
03	29 ديسمبر 2017	30	7
04	29 ديسمبر 2017	60	8
05	29 ديسمبر 2017	570	15
06	28 جوان 2019	65	7
07	28 جوان 2019	70	8
08	28 جوان 2019	90	9
09	28 جوان 2019	220	13
10	27 ديسمبر 2019	100	10
11	27 ديسمبر 2019	105	11
12	27 ديسمبر 2019	120	12
13	27 ديسمبر 2019	110	13
المجموع		**1570**	

Sourse: PNB Merdeka Ventures Sdn Berhad – Green Sukuk, , Article posté sur le lien: https://www.msfi.com.my/pnb-merdeka-ventures-sdn-berhad-green-sukuk,le 08/06/2021, 22:05.

أصدرت الشركة في المرحلة الأولى يوم (29 ديسمبر 2017) صكوكا خضراء بقيمة اجمالية قدرها 690 مليون رينغيت ماليزي، وفي المرحلة الثانية يوم (28 جوان 2019) كانت قيمة الصكوكا الخضراء المصدرة 445 مليون دولار، وفي المرحلة الثالثة يوم (27 ديسمبر 2019) كانت القيمة 435 مليون دولار ليكون اجمالي اصدارات هته الشركة اكثر من 1,5 مليار رينغيت ماليزي (1570مليون رينغيت ماليزي) حتى نهاية سنة 2019.

والجدول الموالي يوضح بعض التفاصيل حول المشروع:

الجدول رقم 6: مشروع شركة (PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd) الممول بالصكوك الخضراء

Issuer	PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd
Issue size	RM2 billion
Date of issuance	December 2017
Purpose	The proceeds shall be utilized to partly finance the Merdeka PNB118 Tower
Tenor	15 years
Profit rates	Fixed profit rate to be agreed between the issuer and the Lead Manager(s) prior to each issuance of the Merdeka ASEAN Green SRI Sukuk
Payment	Semi-annual basis
Currency	Malaysian ringgit
Lead arranger	MIDF Amanah Investment Bank Bhd
Governing law	Malaysia law
Solicitor	Zul Rafique & Partners
Rating	Unrated
Shariah advisor	MIDF Shariah Committee
Structure	*Murabahah Tawarruq* arrangement and *Wakalah*

Source: World Bank Group and Securities commission Malaysia**, Islamic Green Finance: Development, Ecosystem and Prospects**,2019, P 58.

ويوضح الشكل التالي هيكل صكوك المشروع:

الشكل رقم 8: هيكل صكوك Merdeka Ventures

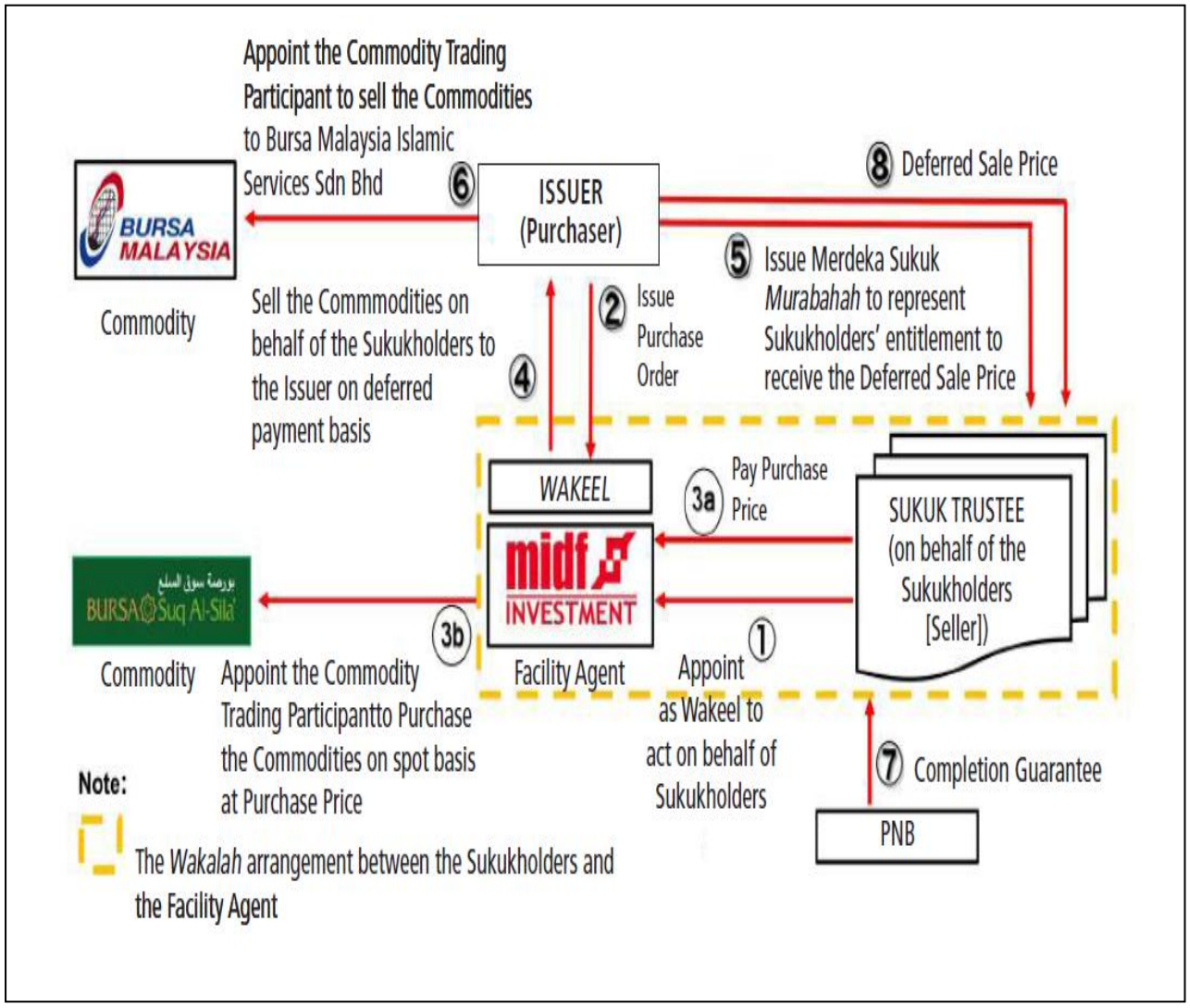

Source: World Bank Group and Securities commission Malaysia**, Islamic Green Finance: Development, Ecosystem and Prospects**, 2019, P 59.

بعد تحديد الأصول السائلة التي تحتاج إليها الشركة لتنفيذ المشروع الأخضر تقوم بما يلي:

1- تقوم الشركة المصدرة (المشتري) بتعيين وكيل مهمته اصدار الصكوك الخضراء وإدارة محافظ الصكوك ومشروع المباني الخضراء نيابة عنها (الشركة صاحبة المشروع) وإعداد نشرة الاصدار التي تضع وصفا مفصلا عن الصكوك الخضراء وأهدافها وشروط الاكتتاب فيها، كما يقوم حملة الصكوك أيضا بتعيين وكيل للنيابة عنهم.

2- الشركة المصدرة (المشتري) تصدر أمرا بالشراء للوكيل أي أن هذا الأخير يشتري الصكوك من الشركة المصدرة ويبيعها للمكتتبين عن طريق أمين الصكوك (النائب عن حاملي الصكوك).

3- حملة الصكوك يدفعون ثمن الشراء للوكيل عن طريق امين الصكوك ويقوم الوكيل بشراء السلع من بورصة سوق السلع بسعر الشراء الفوري (انشاء عقود على السلع في بورصة سوق السلع).

4- الوكيل يبيع العقود الخاصة بالسلع نيابة عن حاملي الصكوك للشركة المصدرة بسعر البيع المؤجل.

5- الشركة المصدرة تمنح للمكتتبين صكوك المرابحة الخضراء متساوية القيمة تثبت ملكيتهم (حقهم) في سعر البيع – الدفع – المؤجل وتعادل المبلغ المطلوب لإنشاء مشروع المباني الخضراء.

6- الشركة المصدرة تطرح الصكوك الخضراء للتداول في بورصة ماليزيا.

7- PNB تضمن عملية الانجاز باعتبارها الشركة الأم للشركة المصدرة Merdaka.

8- الشركة المصدرة تدفع سعر البيع الآجل (سعر الاطفاء) لحملة الصكوك.

من أهم أهداف شركة (PNB) هو الحصول عن أدوات أخرى للتمويل، فبحثت عن إمكانية تحويل الصكوك العادية إلى صكوك خضراء متوافقة مع شروط التصنيف الدولية، من حيث تصنيف الأصول العقارية تحت فئة المباني الخضراء (غير الكربونية)، باستحداث صندوق خاص لأغراض المباني الخضراء فقط، ذات الأثر البيئي على الطاقة، الكربون والماء والنفايات وتلتزم بشروط الاستدامة.

المطلب الثاني: مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بماليزيا

سنتناول في هذا المطلب مختلف المشاريع التي مولت بالصكوك الخضراء لدعم البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا.

الفرع الأول: مشروع صكوك اللقاح

بدأ إصدار الصكوك الاجتماعية في عام 2014، وذلك بإصدار "صكوك اللقاح"، كان الغرض من الصكوك هودعم جهود التحصين للأطفال في البلدان النامية، بحيث أصدر البنك الدولي – الذي يقوم بدور مدير الخزينة لصندوق التمويل الدولي للتحصين (IFFIm) – صكوك اللقاح على مرحلتين، المرحلة الأولى في ديسمبر 2014 بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لمدة 3 سنوات، وفي سبتمبر2015 تم إصدار شريحة (المرحلة) ثانية بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لمدة 3 سنوات، جذبت هاته الإصدارات طلبا قويا، كانت حصيلة إصداري صكوك التحصين" اللقاح" 700 مليون دولار من بين طلبات اكتتاب تزيد قيمتها على مليار دولار في أقل من عام واحد، وهذا المستوى المرتفع للطلب كان من قبل مستثمري الصكوك وكذا المستثمرين التقليديين على حد سواء، وهو دليل على أن تلاقي التمويل الإسلامي والاستثمارات التقليدية المستدامة هو شيء يمكن تحقيقه عن طريق هته الصكوك. [1]

الفرع الثاني: مشروع تمويل البرامج التعليمية "صكوك إحسان "

أصدرت الخزانة الوطنية برهاد في "إطار صكوك إحسان" في جوان 2015، صكوك بقيمة 100 مليون رينغيت ماليزي موجهة لقطاع التعليم، تم تحويل العائدات إلى (Yayasan AMIR)، وهي منظمة غير ربحية لتمويل 20 مدرسة عامة في إطار برنامج المدارس، وبعد نجاح التجربة الماليزية على مدار سنتي 2014 و2015 في هذه النوعية من الصكوك وتزامنا مع تنامي الاستثمار في المشاريع الخضراء توجهت ماليزيا خلال شهر أوت 2017 إلى إصدار صكوك خضراء ذات مسؤولية اجتماعية (SRI)، جمعت 100

[1] مايكل بينيت،**صكوك التحصين ضد الأمراض-أوراق مالية اسلامية تدر عوائد اقتصادية و اجتماعية-**، مقال منشور على الموقع:
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/vaccine-sukuks-islamic-securities-deliver-economic-and-social-returns.

مليون رينغيت ماليزي استعملت لدعم برنامج " Trust Scool "، وهوبرنامج يهدف لتمويل البرامج التعليمية بالمدارس وتسهيل وصول الصغار إلى المدارس.

وقد جرى الاكتتاب بكامل قيمة الصكوك في يوم واحد، وبلغت نسبة الربح عليها 4.3 %، وشمل الاكتتاب شركات وصناديق استثمارية ومصارف وصناديق تقاعد ومؤسسات لإدارة الأصول، ووفقا لما أعلنته الحكومة الماليزية في بيان لها ستخصص الأموال الناتجة عن تلك الصكوك لتمويل مدارس ضمن صندوق للتعليم لا يهدف للربح المادي، بل هومكرس لتحسين وصول الطلاب إلى التعليم المميز عبر شراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية الماليزية، وتعتمد الصكوك على عقد "الوكالة بالاستثمار"، وستستفيد من الخبرات الحكومية الماليزية التي تطمح إلى مواصلة قيادة الأسواق العالمية على صعيد إصدار الصكوك.[1]

الفرع الثالث: مشروع صكوك (ONE WASH) للمياه والصرف الصحي:

يمكن تقسيم أطراف صكوك المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، التي صدرت في عام 2019 إلى فئتين: الممولين الذين يلتزمون بتقديم مبلغ معين والمتبرعين الذين سيشاركون بمبالغ مالية من خلال الاكتتاب.

يهدف مشروع One WASH إلى جمع 120 مليون دولار أمريكي من التمويل و60 مليون دولار من التبرعات، ويحاول المشروع خفض وفيات الكوليرا بنسبة 90 في المائة وتحسين حياة 5 ملايين فرد في ماليزيا.[2]

نستنتج من خلال ما سبق أن الصكوك الخضراء يمكنها أن تساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الصحة الجيدة والرفاهية، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والصرف الصحي، مناخ العمل والشراكات من أجل تحقيق الأهداف.

المطلب الثالث: مساهمة الصكوك الخضراء في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة بماليزيا

قامت دولة ماليزيا بإطلاق العديد من المشاريع الصديقة للبيئة والتي تم تمويلهما بالصكوك الخضراء وقد تم اختيار مصدري الصكوك على أساس تصنيفهم الائتماني من بينهم: (Tadau Energy، Sinar Kamiri وUITM Solar...)، ومن بين هته المشاريع مشروع حديقة الطاقة الشمسية الذي نتناوله فيما يلي:

- **مشروع حديقة الطاقة الشمسية**

أصدرت ماليزيا أكبر مشروع للطاقة الشمسية المعروف باسم–Quantam Solar Park (Semenanjung- sdn Bhd) ممول بالصكوك الخضراء في أكتوبر2017، أطلق عليها مصطلح " صكوك التنمية المستدامة الخضراء "، حيث استخدمت عائدات إصدار هته الصكوك في بناء ثلاث محطات للطاقة الشمسية الكهروضوئية واسعة النطاق في ولايات من ماليزيا (Kedah وMelaka وTerengganu) بتكلفة

[1] أحلام منصور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2] référence précitée, World Bank Group inclusive growth sustainable finance hub in malaysia, **Pioneering the Green Sukuk: Three Years On**,THE MALAYSIA DEVELOPMENT SERIES, OCTOBER 2020,P 38.

إجمالية قدرها 1 مليار رينغيت ماليزي، حيث تولد المشاريع حوالي 282 ألف ميغاواط من الكهرباء سنويا لفائدة شركة المرافق الكهربائية الماليزية (Tenaga Nasional) على مساحة أرض قدرها 600 فدان (الجدول رقم 1)، ساهم هذا المشروع بتقليل 193000 طن من الكربون سنويا، وزود حوالي 90.000 منزل بالطاقة الكهربائية كما أن المشروع قدم 3000 فرصة عمل.

تمتلك الشركة الأم (Itramas Corporation SdnBhd) خبرة 18 عام في مجال المشاريع الخضراء، فلها القدرة على انجاز هذا المشروع في مدة قصيرة، وهو الشيء الذي فرضته الحكومة الماليزية والتي حددت إطار زمني قصير لإنجاز هذا المشروع، وقد صنف المشروع على أنه من الاستثمارات الخضراء.[1]

وفي الجدول الموالي عرض لبعض تفاصيل عملية الإصدار.

الجدول رقم 7: مشروع شركة (*Quantam Solar Park–Semenanjung- sdn Bhd*)

الممول بالصكوك الخضراء

Issuer	Quantum Solar Park (Semenanjung) Sdn Bhd
Issue size	RM1 billion
Date of issuance	October 2017
Purpose	To finance the development of three 50 MW solar power plants in Malaysia
Tenor	1.5 to 17.5 years
Profit rates	4.81% – 6.16%
Payment	Semi-annual basis
Currency	Malaysian ringgit
Lead arranger	CIMB Investment Bank and Maybank Investment Bank
Governing law	Malaysia law
Solicitor	Adnan Sundra & Low, Zaid Ibrahim & Co.
Rating	'AA'
Shariah adviser	CIMB Islamic Bank
Structure	*Murabahah* structure (*Tawarruq* arrangement)

Source: World Bank Group and Securities commission Malaysia**, Islamic Green Finance: Development, Ecosystem and Prospects**, 2019, P 56.

[1] World Bank Group and Securities commission Malaysia**, Islamic Green Finance: Development, Ecosystem and Prospects**, 2019, P56.

والشكل التالي يوضح هيكلة اصدار الصكوك الخضراء " صكوك الطاقة الشمسية " التي مول بها المشروع:

الشكل رقم 09: هيكل صكوك الطاقة الشمسية

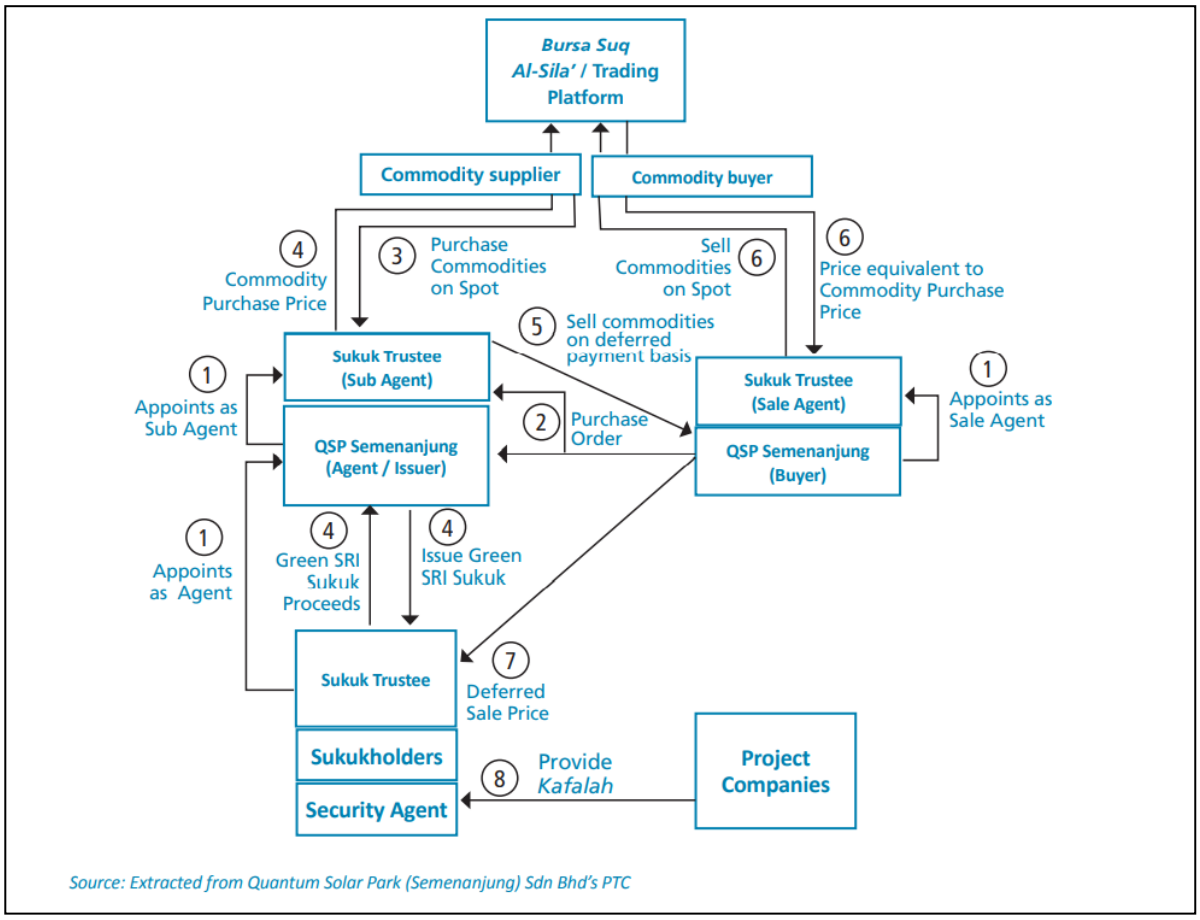

Source: World Bank Group and Securities commission Malaysia**, Islamic Green Finance: Development, Ecosystem and Prospects**,2019, P 57 .

مراحل هيكلة صكوك شركة Quantum Solar Park (Semenanjung) Sdn Bhd :

1- تعيين وكيل من طرف أمين الصكوك (ممثل حملة الصكوك) وتقوم الشركة المصدرة – QSP– أيضا بتعين وكيل فرعي عنها.

2- الشركة المصدرة – QSP– للصكوك تصدر أمر بالشراء إلى الوكيل الفرعي عن الشركة المصدرة.

3- الوكيل الفرعي يقوم بشراء السلع من منصة التداول بالسعر الفوري.

4- الوكيل (عن الشركة المصدرة) يقوم باصدار الصكوك الخضراء ويقوم أمين الصكوك نيابة عن حملة الصكوك بدفع ثمن شراء هته الصكوك.

5- يقوم الوكيل الفرعي ببيع السلع (عقود) التي اشتراها إلى الشركة المصدرة بسعر الدفع الآجل.

6- أمين الصكوك الوكيل عن البيع لدى الشركة يقوم ببيع السلع على الفور و مشتري السلع يدفعون سعر يعادل سعر شراء السلع.

7- الشركة المصدرة تقوم بدفع سعر البيع المؤجل لأمين الصكوك (ممثل حملة الصكوك).

8- الشركة الأم تكفل عملية الانجاز(اطفاء الصكوك) لحملة الصكوك.

خلاصة الفصل:

إن دراسة واقع التنمية المستدامة في ماليزيا يبين لنا حجم الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال مختلف البرامج والخطط التي اتخذتها من أجل الحصول على تنمية مستدامة في كل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فتتبعنا لمختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الماليزي أوضح لنا أنه يسير في الطريق الصحيح لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، والنمو المتزايد لإجمالي الناتج المحلي خير دليل على ذلك، رغم بعض العثرات كما حدث في سنتي 2014 و2015 بسبب تراجع أسعار البترول.

نفس الشيء بالنسبة للبعد الاجتماعي حيث لاحظنا أن مختلف الاستراتيجيات التي اتخذتها الدولة في سبيل الحصول على تنمية بشرية مستدامة لشعبها كانت لها آثار ايجابية، فالمجتمع الماليزي يتمتع الآن بمرافق صحية جيدة، ويحظى بالتعليم والتكنولوجيا، كما أن معدلات البطالة والفقر في انخفاض مستمر، أي أن أغلب الظروف الاجتماعية ملائمة لحياة كريمة.

أما فيما يخص البعد البيئي للتنمية المستدامة فإن الدولة الماليزية سعت دوما للتخلص من المشاكل البيئية من خلال مختلف البرامج المسطرة والمشاريع المنجزة، إلا أن ماليزيا على غرار دول العالم ككل مازالت تعاني من التلوث ويجب عليها بذل المزيد من الجهد للتصدي لمثل هته المشاكل وذلك بغرض بلوغ المستوى المطلوب من التنمية البيئية إلى جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

أما بالنسبة لواقع الصكوك الخضراء في ماليزيا فالملاحظ أنها في تطور مستمر، فرغم حداثة هته الأداة إلا أن ريادة ماليزيا في مجال المالية الإسلامية وبخاصة في الصكوك، واتجاهها لتبني مبادئ الاقتصاد الأخضر دعمتها وبشكل كبير، وما تنامي حجم إصداراتها وكذا المشاريع التي مولت عن طريقها إلا خير دليل على ذلك.

تظهر مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في ماليزيا من خلال قدرتها الكبيرة على حشد الأموال الضخمة لإنجاز مشاريع خضراء كبرى تدفع بعجلة الاقتصاد الماليزي نحو النمو والازدهار دونما إحداث أضرار على البيئة.

خاتمـــــة:

التنمية المستدامة موضوع واسع ومتشعب، يمكن تناوله من نواحي مختلفة بالدراسة والنقاش، فالتنمية لا تقف عند جانب معين أوفئة معينة أوبلد معين، إنها هي تلك العملية الشاملة، المتوازنة والعادلة، ومنذ أن اقترنت التنمية بالإستدامة أضحت مطلبا إستراتيجيا لجميع الدول، فعقد لتجسيدها على أرض الواقع العديد من المؤتمرات والندوات والقمم، ووضعت البرامج والجداول والاتفاقيات الدولية للإلتزام والتقيد بأهدافها التي تدور حول أهم ثلاث جوانب وهي الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي والجانب البيئي، وعلى الرغم من أن نقطة بداية تداول هذا المصطلح تعود إلى بداية الثمانينيات، إلا أن المتعمق في القرآن الكريم يدرك بأن هذا المصطلح ظهر قبل هذا بقرون طويلة، تحت مفهوم عمارة الأرض التي بينت أن الإنسان وجد لبناء الأرض وتعميرها والحفاظ على عناصرها ومواردها، بطريقة عادلة بين الأجيال حاليا ومستقبليا.

اتجه العالم خلال السنوات الأخيرة إلى ما يعرف بالاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، وقد جاء إصدار الصكوك الخضراء استجابة للوتيرة المتزايدة للطلب على السندات الخضراء في العالم وبشكل أخص الحاجة إلى إصدار صكوك خضراء متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، التي سعت ماليزيا من خلالها لتعزيز المالية الإسلامية عبر استخدامها في تمويل مشاريع تخدم التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، كمشاريع البنى التحتية التي تتطلب أموالا ضخمة وتوفر فرص عمل جديدة، وتقلل من معدلات البطالة، وتفتح المجال للفقراء ومحدودي الدخل للالتحاق بالمدارس والتكوين، وتحسن مستوى معيشتهم وتضمن صحة أجسامهم بالحصول على المسكن المناسب والغذاء الكامل و العناية الصحية المتطورة، وبالتالي الوصول لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي لا تكتمل بدون تنمية بيئية مستدامة تقوم على المحافظة على الموارد وحماية المحيط من التلوث، من خلال التوعية بترشيد الاستهلاك والإنتاج وتمويل مشاريع الطاقات المتجددة، ومشاريع التكنولوجيا الخضراء، ومشاريع النقل المستدام والعمارة الخضراء، بحيث تقلل النفايات التي يجب أن تدار بكفاءة من أجل تخفيض معدلات التلوث وظواهر تغير المناخ والمحافظة على البيئة وتطوير وتوفير طاقات وموارد متجددة للأجيال الحالية والمستقبلية.

أولا: اختبار الفرضيات

1-اختبار الفرضية الأولى:

- تأكد من خلال الدراسة خطأ الفرضية الأولى والتي نصها " **قد يكون التحدي الوحيد الذي يقف عائقا في مواجهة التمويل بالصكوك الخضراء هو حداثة نشأتها** "، حيث تبين لنا أنه بالاضافة إلى ذلك توجد تحديات أخرى وتتمثل في: نقص الوعي بمزايا الصكوك الخضراء، عدم وجود مبادئ توجيهية محلية، تكاليف متطلبات الصكوك الخضراء وتكاليف مراقبة جهة استخدامها المكلفة نوعاما، إضافة إلى ارتفاع تكاليف إدارة متطلبات الافصاح، وعدم توفر تصنيفات ومؤشرات وقوائم للصكوك الخضراء، نقص الصكوك الخضراء المطروحة وذلك رغم توفر المستثمرين، صعوبة نفاذ المستثمرين الدوليين إلى الأسواق

المحلية بسبب التعاريف الخاصة بها ومتطلبات الافصاح التي تختلف من سوق إلى آخر وعدم وجود حماية من المخاطر.

2-اختبار الفرضية الثانية:

تأكد من خلال الدراسة صحة الفرضية الثانية والتي نصها " **تساهم الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ماليزيا من خلال مختلف المشاريع الاقتصادية التنموية التي تزيد من الناتج المحلي الإجمالي** ". حيث وجدنا أن الصكوك الخضراء قد ساهمت في تمويل العديد من المشاريع الاقتصادية التنموية وبالتالي فإن لها دورا فعالا في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة، ومن أهم هذه المشاريع مشروع شركة (**PNB Merdeka Ventures Sdn Bhd**) التي قامت بإصدار صكوك المباني الخضراء لتمويل بناء برج يتكون من 118 طابق، وفقا لبرنامج صكوك بقيمة اسمية تصل إلى 2 مليار رينغيت ماليزي.

3-اختبار الفرضية الثالثة:

تأكد من خلال الدراسة صحة الفرضية الثالثة والتي نصها " **تساهم الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا من خلال مختلف المشاريع التي تهدف إلى الحد من الأمية والبطالة والفقر وغيرها من المظاهر الاجتماعية** "، حيث وجدنا أن الصكوك الخضراء ساهمت في تعبئة الأموال التي تم توجيهها بنجاح لتحقيق التنمية الاجتماعية، فمن خلال إصدار "صكوك اللقاح" و" صكوك إحسان" "وصكوك (ONE WASH) للمياه والصرف الصحي"، يمكن المساهمة في الرعاية الصحية، وتمويل البرامج التعليمية بالمدارس وتسهيل وصول الصغار إلى المدارس والحد من الأمية، توفير الصحة الجيدة والرفاهية، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والصرف الصحي.

4-اختبار الفرضية الرابعة:

تأكد من خلال الدراسة صحة الفرضية الرابعة والتي نصها " **تساهم الصكوك الخضراء في تمويل البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا من خلال مشاريعها المحافظة على المحيط والمخفضة لانبعاث الكربون** "، فالمشاريع الممولة بالصكوك الخضراء في ماليزيا كان هدفها تحقيق نمو اقتصادي مقترنا بحماية البيئة والحفاظ عليها، ومن أهم هذه المشاريع مشروع " مجمع حديقة الطاقة الشمسية "من خلال إصدار"صكوك التنمية المستدامة الخضراء"، لتمويل بناء ثلاث محطات للطاقة الشمسية الكهروضوئية واسعة النطاق في ولايات من ماليزيا بتكلفة إجمالية قدرها 1 مليار رينغيت ماليزي.

مما سبق يمكننا الإجابة عن التساؤل الرئيسي لبحثنا الذي كان نصه " **ماهو دور الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة في ماليزيا** "، حيث تبين لنا الدور الكبير الذي تؤديه الصكوك الخضراء في تمويل التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية في دولة ماليزيا، وذلك من خلال

قدرتها على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها لدعم المشاريع التي تحقق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والحماية للبيئة.

ثانيا: نتائج البحث

ثم التوصل في هذا البحث إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

– لا يمكن ربط التنمية بالاستدامة ما لم تكن التنمية طويلة المدى ومستمرة، تستهدف مختلف المجالات، وتسعى للموازنة بين الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، وتضمن استمرارية الموارد بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية المستدامة التي تضمن المساواة والعدالة وتحقيق الرفاهية للجميع.

– كان الدافع وراء ظهور مفهوم التنمية المستدامة التقليدي في الثمانينيات هو المشاكل البيئية التي بدأت تتفاقم نتيجة السلوك اللامسؤول في استهلاك الموارد، إلا أن التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي سبقت المفهوم الوضعي بقرون مضت بدليل القرآن والسنة تحت مفهوم عمارة الأرض ومنطلقها العقائدي الإيماني.

– رغم أن المفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة يختلف عن المفهوم التقليدي من حيث الدوافع والمنطلقات وأدوات وسائل التنفيذ، إلى أنهما يتشابهان من حيث الأهداف، فكلاهما يعالجان ويستهدفان نفس القضايا كقضية حماية البيئة، قضية الفقر، قضية ترشيد الاستهلاك، ولكن من منطلقات ووسائل مختلفة.

– إن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أبعاد متكاملة ومترابطة فيما بينها في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد هي البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي والبعد البيئي.

– لا يمكن الوصول للتنمية المستدامة بدون توفر أدوات ومنتجات مالية تساعدها على تحقيق أبعادها الثلاث، وإحدى هذه الأدوات هي الصكوك الخضراء التي شهدت إقبالا متزايدا في السنوات الأخيرة وانتشارا كبيرا في مختلف القارات والبلدان الإسلامية منها وغير الإسلامية.

– إن الصكوك الخضراء هي امتداد للسندات الخضراء ولكن من منظور إسلامي وهي واحدة من أهم الأدوات المالية الإسلامية التي تستخدم في تمويل مشاريع تخدم التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

–إن الصكوك الخضراء تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية التي تستبعد الربا وتحارب الغش وتشجع على العمل الصالح والبناء والتعمير والاستثمار الذي هو طريق التنمية المستدامة.

– توفر الصكوك الخضراء بالنسبة للمسلمين درجة عالية من الثقة في أن أموالهم تستخدم لغايات معينة، والتزاما بمبادئ الشريعة الإسلامية ستوجه الأموال التي تم تعبئتها من خلال إصدار الصكوك إلى الاستثمار في مشاريع معلومة كمشروع الطاقة المتجددة ومن ثم هناك فرص ضئيلة لتوجيه أموال المستثمرين إلى أغراض أخرى.

– تساعد الصكوك الخضراء في زيادة الوعي بين المستثمرين وقطاع المال والأعمال إزاء الإجراءات التي يجب أن تتخذها البلدان النامية إزاء تغير المناخ.

– إن ماليزيا الدولة المتعددة الأطراف والأجناس، شهدت نهضة اقتصادية، اجتماعية وبيئية بالاعتماد على قدراتها ووحدة شعبها وخططها التنظيمية ذات الرؤى الواضحة، والتي هي بلوغ مصاف الدول المتقدمة والتي من أجلها سخرت لها كل الوسائل، ويتضح ذلك من خلال الاهتمام التي توليه ماليزية للصناعة الإسلامية بصفة عامة وللصكوك الخضراء بصفة خاصة، من حيث توفير الكوادر المالية المتخصصة أوسن القوانين المنظمة لهذه الصناعة أومن حيث توفير الهياكل والمؤسسات الداعمة.

– أثبتت ماليزيا أن التمويل الإسلامي أصبح بالنسبة إليها من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق نهضتها، ولقد أبدعت في تقديم المزيد من المنتجات الإسلامية والتي من بينها الصكوك الخضراء والتي وضفتها اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا.

– تساهم الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ماليزيا من خلال مختلف المشاريع الاقتصادية التنموية التي تزيد من الناتج المحلي الإجمالي.

– تساهم الصكوك الخضراء في تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا من خلال مختلف المشاريع التي تهدف إلى الحد من الأمية والبطالة والفقر وغيرها من المظاهر الاجتماعية.

– تساهم الصكوك الخضراء في تمويل البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا من خلال مشاريعها المحافظة على المحيط والمخفضة لانبعاث الكربون.

ثالثا: توصيات البحث

على ضوء النتائج السابقة نصل إلى تقديم جملة من المقترحات تتثمل في:

– لتحقيق أي نهضة في أي دولة لابد من توحيد الجهود ولم شمل الجميع نحو هدف واحد.

– يجب أن تكون الرؤى الاقتصادية واضحة المعالم ومسطرة الأهداف تراعي الأولويات الشاملة والعادلة.

– ضرورة تطوير الصكوك الخضراء بالجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

– لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، لابد من إعطاء الفرصة للأشخاص المناسبين لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع، كما فعلت ماليزيا التي ساهم في نهضتها الاقتصادية مجموعة من القادة على رأسهم محمد مهاتير.

– يجب على الجزائر التفكير في تبني هذا النوع من التمويل وينبغي عليها أولا توفير الأرضية الملائمة كالنصوص التشريعية والقوانين المنظمة، والبيئة المحفزة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تبني الحكومة في قراراتها وخططها التنموية كل ما يخص المالية الإسلامية.

– لتفعيل دور الصكوك لابد من الإرادة السياسية ونشر الوعي والتحسيس بأهمية هذه الأدوات.

– الاهتمام بتأهيل وتدريب رأس المال البشري حيث أن لخبرة هؤلاء العمال دورا مهما في تقليل المخاطر، ويؤدي فهمه الدقيق لطبيعة المنتج إلى الاحتراز من الوقوع في المخالفات الشرعية وفهم أكبر لمتطلبات التطوير.

– يجب تضافر جهود جميع الجهات ذات العلاقة، بهدف بناء القدرات الذاتية لتعزيز القدرات المؤسساتية المتعلقة برسم مختلف السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وهذا يتطلب مراجعة الأطر التشريعية والتنظيمية وتعديلها بما يشجع التحول نحو أسواق رأس مال خضراء.

– تطوير التعاون الدولي من أجل تسهيل الإستثمار العابر للحدود في الصكوك الخضراء.

رابعا: آفاق الدراسة

نظرا لحداثة التجربة في إصدار الصكوك الخضراء التي تعود إلى سنة 2017 كان من الصعب الحصول على معلومات أكثر لتعزيز الجانب التطبيقي حيث نترك المجال للمعالجة في دراسات أخرى، وعلى اعتبار أن دراستنا لم تلم بكافة جوانب الموضوع نقترح موضوع جدير بالبحث والدراسة وهو:

"مساهمة الصكوك الخضراء في تمويل قطاعات خارج قطاع المحروقات في الجزائر".

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطيا وأدوات قياسيا**، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان–الأردن،2010.
2. سعد طه علام، **التنمية والدولة**، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2004.
3. قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية، بيروت– لبنان، 2013.
4. مدحت أبوالنصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.
5. أحمد بن محمد الخليل، **الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي**، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، 1424.
6. جلال حسن حسن عبد الله، **التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة–الواقع والتحديات المستقبلية–**، كتاب جماعي حول أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا– دراسة تحليلية في الخلفيات، الأسس، الآفاق، برلين–ألمانيا،2019.
7. أحمد محيي الدين محمد التلباني، **التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2019.
8. محمد صادق إسماعيل، **التجربة الماليزية..مهاتير محمد... والصحوة الإقتصادية**، العربي للنشر والتوزيع القاهرة، ، 2014.
9. مهاتير محمد، **التجربة الماليزية: نهضة أمة**، مؤسسة عبد الحميد شومان البنك العربي،الأردن، 2016،
10. بوزرب خير الدين وخوالد أبو بوبكر، **تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا: الجهود المبذولة والنتائج المتحققة**، كتاب جماعي بعنوان أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلية في الخلفيات..الأسس.. الآفاق، برلين – ألمانيا، 2019.

II. الأطروحات والمذكرات الجامعية

11. العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010 –2011.

12.سمير جعفر وأمال رحمان، **التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019.

13.مشري عبد الرؤوف، **أليات تمويل الإقتصاد الأخضر للتوجه نحوالتنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018-2019.

14.الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والإجتماعية- مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006- 2007.

15.تريكي عبد الرؤوف، **مكانة الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014.

16.شيلي إلهام، **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية- دراسة ميدانية في المؤسسة الميناء بسكيكدة-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2014.

17.معتصم محمد اسماعيل، **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة – سوريا أنموذجا –**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015.

18.حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر،2013.

19.دوبة سعاد، **السكان والتنمية المستدامة في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية الألفية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الديموغرافيا، جامعة وهران، 2016-2017.

20.بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي على النموالإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 -2011.

21.حفصي بونبعو ياسين، **مكافحة الفقر كعامل إجتماعي في ظل التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3،2010-2011.

22.أوريسي هبة الله، **تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012.

23.جودي ليلى، **دور التمويل الاسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018.

24.بن قايد الشيخ، **دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة التجربة الماليزية (2008–2017)**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2019–2020.

25.عطاالله حدة، **دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين ماليزيا السودان والإمارات العربية المتحدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013 – 2014.

26.نبيل خليل طه سمور، **سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق – دراسة حالة رأس المال الإسلامي في ماليزيا–**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة–فلسطين، 2007.

III. المجلات العلمية

27.مراد بن ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، عدد رقم 26، البليدة، جوان 2010.

28.حفاظ زحل، عمر الشريف،**أهمية التوجه نحوالتمويل الإسلامي الأخضر (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي،المجلد رقم 03، العدد 02، ديسمبر2018.

29.سهيل زغدود ومرازقة حكيمة وساعد هماش، **التنمية المستدامة من خلال القرآن والسنة ومبادئ تطبيقها في الإقتصاد الإسلامي**، المجلة الدولية للتخطيط الحضري والتنمية المستدامة، المجلد رقم 06،العدد 01، 2019.

30.سمار نبيلة، دروازي ياسمين، **أبعاد التنمية المستدامة من المنظور العلمي والمنظور الإسلامي**، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة بومراس، الجزائر، المجلد رقم 18 العدد رقم 02، 2020.

31.راضية لسود، **الصكوك الإسلامية الخضراء نموذج واعد للتمويل الإسلامي –عرض لبعض التجارب الدولية–**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد رقم 06 العدد رقم 10، المركز الجامعي نور البشير البيض الجزائر، جوان 2020.

32.محمد اسماعيل اسماعيل أحمد، **الصكوك الخضراء**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد رقم 58، الجزء رقم 2، جامعة القاهرة– مصر، نوفمبر 2020.

33.أمال رحمان، عائشة سلمة كيحلي، عقبة عبد اللاوي، **الصكوك الخضراء كخيار لتمويل الاستثمار في الطاقات المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، الجزائر، 2020.

34.فاطمة بكدي، خبازي فاطمة الزهراء، **السندات الخضراء كأداة تمويلية للانخراط المبكر في تمويل المشاريع الاستثمارية النظيفة – دراسة حالة السندات الخضراء بالصين** –، مجلة الابداع، المجلد رقم 10، العدد رقم 01، الجزائر، 2020.

35.سارة عزايزية، **الصكوك الخضراء كآلية لدعم تمويل الاستثمارات المسؤولة بيئيا – دراسة تحليلية للتوجه العالمي**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد رقم 11، العدد رقم 02، جامعة الأغواط، 2020.

36.رشيد علاب، الطاهر جليط، حمزة طيبي، **دور الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل مشاريع مستدامة**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 1، الجزائر، أفريل 2018.

37.كمال رزيق، إبراهيم شيخ التهامي، **أهمية الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات المستدامة – الصكوك الاسلامية الخضراء انموذجا –**، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد رقم 10، العدد رقم 01،الجزائر، 2019.

38.إلياس حناش وجبار بوكثير، سهام بوداب،**الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل التنمية الاقتصادية – عرض التجربة الماليزية** –، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة، عدد خاص،المجلد رقم01،الجزائر، أفريل 2018.

39. اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، **أسواق رأس المال الخضراء**، مجلة أخبار الإتحاد، الإمارات العربية المتحدة، جانفي 2017.

40.خديجة عرقوب وفريد كورتل، دور **أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة سكيكدة، بدون سنة نشر.

41.لحسين عبد القادر، **السندات الخضراء كأدات لتمويل ودعم الانتقال الى الاقتصاد الاخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المالية والأسواق، المجلد رقم4 العدد 8،2018.

42.احلام منصور وعبد المجيد قدي، **مدى الإستفادة من الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع الطاقوية في الجزائر**، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد رقم 20 العدد رقم 2، 2016.

43.حفاي عبد القادر وشحوم رحمة، **التمويل الإسلامي الأخضر و دوره في خدمة التنمية المستدامة (السندات الاسلامية الخضراء في ماليزيا أنموذجا)**، مجلة دفاتر الإقتصادية، المجلد رقم 10، العدد رقم 02، الجزائر،2018.

44.بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، **التنمية الاقتصادية في ماليزيا – تجربة إسلامية رائدة**، مجلة البدر، جامعة بشار، بدون سنة نشر.

45.نادية فاضل عباس فضلي، **التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000–2010**، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد رقم 54، بدون سنة نشر.

46.كنزة بن غالية وحاج قويدر قورين ومحمد ترقو، **التجربة الماليزية في مكافحة الفقر و مقومات نجاحها،** مجلة الاقتصاد و المالية،المجلد رقم 05–العدد رقم 02، الجزائر،2019.

47.عيسى يوسف بازينة، **الصكوك الإسلامية التجارب والممارسات الدولية،** مجلة بيت المشورة للاستشارات المالية، العدد رقم 09، قطر، أكتوبر 2018.

48.دوفي قرمية، عيساوي سهام، **تطور صناعة التمويل الإسلامي عقب الأزمة المالية العالمية،** مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد1، العدد1، سبتمبر 2019، ص 31.

IV. المؤتمرات والملتقيات:

49.محي يعقوبي ومسعود ميهوب، **التنمية المستدامة– تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية–**، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 03–04 ديسمبر 2012.

50.صليحة عشي، **التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي**،الملتقى الدولي حول تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة ورقلة، 03–04 ديسمبر 2012.

51.فتيحة قشور، عبدالقادر سوفي، **دور الوقف في التنمية المستدامة،** المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2013.

52.عبد الرحمان بن عبد العزيز الجريوي، **أثر الوقف في التنمية المستدامة،** الملتقى الدولي حول– مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي–، جامعة قالمة، 03 –04 ديسمبر 2012.

53.السعيد دراجي، **التنمية المستدامة من منظور الإقتصاد الإسلامي،** الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 20–21 نوفمبر 2012.

54.مبطوش العلجة، بوجنان خالدية، **دراسة قياسية لتعزيز التنمية المستدامة عن طريق التمويل بالصكوك الخضراء – التجربة الماليزية نموذجا –** المؤتمر الدولي الثاني حول: الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة – تجارب ومقاربات، تركيا، أكتوبر 2019.

55.تحانوت خيرة، **التنمية المستدامة بين المعوقات والتحديات المستقبلية للدول النامية،** مداخلة في الملتقى الدولي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة لونيسي علاي، البليدة، يومي 23–24 أفريل، 2018.

V. التقارير والمواقع الكترونية

56.مجلس حقوق الإنسان، **تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ماليزيا،** الجمعية العامة، الأمم المتحدة، الدورة الرابعة، جنيف، 2–13 فيفري 2009.

57.واثق غازي،**أهداف التعليم، لماذا نعلم؟ وماذا نعلم..، كيف نعلم؟**، ص 1، مقال متوفر على الرابط http://www.geologyofmesopotamia.com/library/education-purpose.pdf، تاريخ الإطلاع: 2020/06/04، 08:30.

58.البنك الدولي، **ماهي السندات الخضراء**، منشور على الموقع:

.https://www.documents.worldbank.org-ARABIC-Green-Bonds

59.غسان الطالب، صكوك المسؤولية الإجتماعية، جريدة الغد، مقال منشور على الموقع: https://ALGHAD.COM، تاريخ الإطلاع: 2020/06/04، 08:45.

60.مايكل بينيت، **صكوك التحصين ضد الأمراض-أوراق مالية اسلامية تدر عوائد اقتصادية و اجتماعية-**، مقال منشور على الموقع: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/vaccine-sukuks-islamic-securities-deliver-economic-and-social-returns

61. https://data.albankaldawli.org/country/malaysia,

62. https://www.climatebonds.net

63.للأمم المتحدة https://www.un.org/

ثانيا: المراجع الأجنبية

64.**PNB Merdeka Ventures Sdn Berhad – Green Sukuk**, Article posté sur le lien https://www.msfi.com.my/pnb-merdeka-ventures-sdn-berhad-green-sukuk le 2021/05/26 , 20:33.

65. World Bank Group inclusive growth sustainable finance hub in malaysia, **Pioneering the Green Sukuk: Three Years On**,THE MALAYSIA DEVELOPMENT SERIES, OCTOBER 2020,

66.World Bank Group and Securities commission Malaysia**, Islamic Green Finance: Development, Ecosystem and Prospects**, 2019.

67.**ASEAN Sustainable Finance State of the Market 2020, p ,** Disponible sur le site https://www.climatebonds.net, le 2021/05/26 , 21:05.

68.**Malaysia GIIO Report,** Climate Bonds Initiative, p 18, Disponible sur le site https://www.climatebonds.net , Le 26/05/2021.

69.climate bonds intiative**, Infrastructure Investment Opportunities for Green Bond, Loan & Sukuk Investment** ,report 2021.

70.Islamic Financial Services Industry Stability Rapport ,2018-2020.